



دولة فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2021

تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وتربية الابقار
والضأن والماعز في فلسطين

إعداد

أ. مأمون أبو عليا

PCBS

كانون أول/ ديسمبر، 2023



تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

© جمادى الأول، 1445 هـ - كانون اول، 2023.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وتربية الابقار والضأن والماعز في فلسطين
2021، رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله P6028179 - فلسطين

هاتف: 2 298 2700 (970/972)

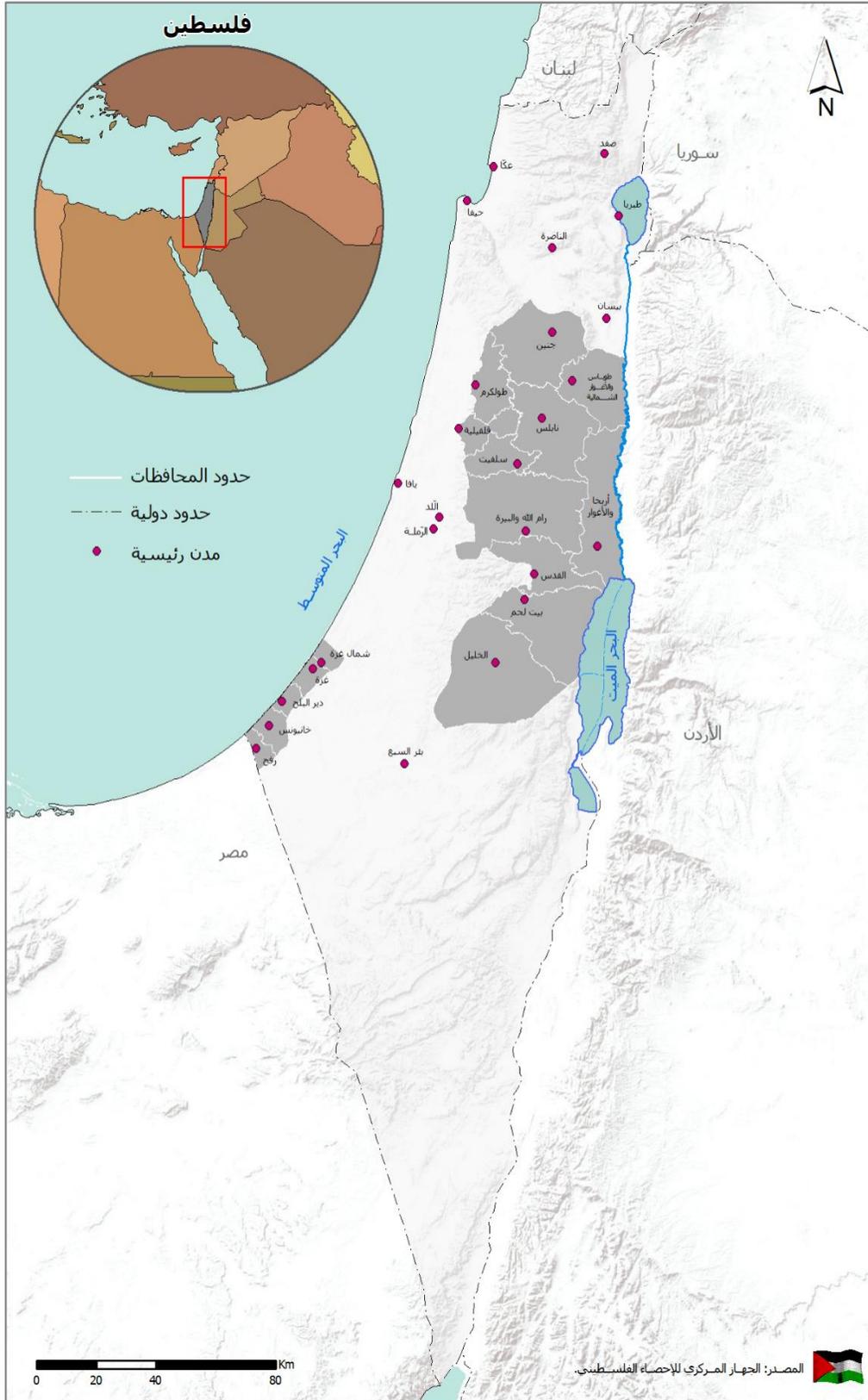
فاكس: 2 298 2710 (970/972)

الرقم المجاني: 1800300300

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

الرقم المرجعي: 2690



شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر والتقدير لكل من ساهم في اخراج هذه الدراسة الهامة إلى النور إن كان ذلك بالإعداد أو المراجعة الفنية أو التدقيق اللغوي. لم يكن بالإمكان إعداد هذه الدراسة بدون تعاون الباحثين الميدانيين والمستجوبين اللذين أدلوا ببيانات دقيقة وموثوقة خلال تنفيذ التعداد الزراعي 2021 فالشكر موصول لهم كذلك. كما يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بخالص الشكر والتقدير إلى الباحث السيد أ. مأمون أبو عليا الذي أعد هذه الدراسة.

تم إعداد هذه النشرة " تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وتربية الابقار والضأن والماعز في فلسطين" بدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ضمن مشروع "دعم تنفيذ التعداد الزراعي 2021".

ما يرد في هذه النشرة من آراء، يعبر عن وجهة نظر المؤلفين ولا يعكس بالضرورة موقف أو سياسات الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي. كما أن الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي غير مسؤولة عن أي معلومات غير دقيقة أو تشهيرية، أو عن أي سوء استخدام للمعلومات الواردة.



تقديم

يعتبر التعداد الزراعي 2021 من المشاريع الإحصائية الوطنية الكبرى التي تنفذ على مستوى الوطن، وأحد الاستحقاقات القانونية بموجب قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000 والذي ينص على تنفيذ تعداد زراعي كل 10 سنوات، ويعتبر هذا التعداد هو الثاني الذي ينفذ في فلسطين بالتعاون الوثيق والشراكة الكاملة بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة، حيث تم تنفيذ التعداد الأول في العام 2010، ويكتسب مشروع التعداد الزراعي أهمية خاصة كونه يرتبط بالأرض الفلسطينية ويجسد السيادة الوطنية على الأرض.

يعتبر التعداد الزراعي من أهم مصادر البيانات حيث تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بخصائص القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وحرصاً على الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد الزراعي والمسوح المختلفة ومنها التقارير التفصيلية للنتائج النهائية للتعداد الزراعي.

واستكمالاً لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد الزراعي ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي، ويشمل هذا المشروع إعداد عدد من التقارير التحليلية لنتائج التعداد، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد الزراعي

تركز دراسة "تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وتربية الابقار والضأن والماعز في فلسطين" على واقع المساحات المزروعة في فلسطين وخاصة المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية العلفية، وواقع الإنتاج الحيواني والربط بينهما في سعي لفهم خصائصها العامة والتعرف على أهم المحاصيل الحقلية العلفية واستخداماتها، وتوزيعها المكاني والغرض الأساسي من زراعتها، كذلك دراسة معدلات التغير في المساحات المزروعة والمحاصيل الحقلية العلفية، والوقوف عند أسباب الزيادة أو التراجع فيها، واقتراح الحلول لتطويرها كماً ونوعاً، حيث أن المحاصيل الحقلية العلفية وأهمها القمح تعتبر محاصيل استراتيجية تتعلق بالأمن الغذائي للإنسان والحيوان على حد سواء.

يسرنا أن نضع بين أيديكم دراسة "تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وتربية الابقار والضأن والماعز في فلسطين" كأحد مخرجات مشروع تحليل بيانات التعداد حتى تكون مرجعاً للمخططين ومنتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين من أجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة

والله ولي التوفيق،،،

كانون أول، 2023

د. علا عوض

رئيسة الجهاز/المدير الوطني للتعداد

تنويه للمستخدمين

- الآراء والأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن رأي معدّها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفه الرسمي.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
13	الملخص التنفيذي
15	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
16	1.1 مشكلة الدراسة
16	2.1 أهمية الدراسة
17	3.1 أهداف الدراسة
17	4.1 مجتمع الدراسة
17	5.1 منهجية الدراسة
18	6.1 مصادر البيانات
18	7.1 طريقة التحليل
18	8.1 محتويات الدراسة
19	9.1 أسئلة الدراسة
21	الفصل الثاني: مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية في فلسطين
21	1.2 مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين
23	2.2 القطاع الزراعي كمكون في الاقتصاد الفلسطيني
26	3.2 العمالة الزراعية
27	4.2 أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي
29	الفصل الثالث: تحليل التغيرات في مساحات الحيازات الزراعية والمساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية
29	1.3 العوامل المؤثرة في التغيرات في مساحات الحيازات الزراعية
32	2.3 تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية وأسباب تراجعها
34	1.2.3 تنوع أنماط الري وعلاقتها بجذوى المحاصيل الحقلية وتراجع المساحات المزروعة منها
36	2.2.3 التغيرات في المحاصيل الحقلية في فلسطين حسب العروة الزراعية
39	الفصل الرابع: تحليل واقع زراعة المحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز والبيئة الاستثمارية
39	1.4 تحليل واقع زراعة المحاصيل العلفية وواقع تربية الأبقار والضأن والماعز
39	1.1.4 تحليل واقع زراعة المحاصيل العلفية في فلسطين
51	2.1.4 تحليل واقع تربية الأبقار والضأن والماعز في فلسطين
64	3.1.4 تحليل أسباب الزيادة في أعداد الأبقار والضأن والماعز في فلسطين
66	2.4 التحليل الاستراتيجي للبيئة الاستثمارية في المحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز

71	3.4 الاستهلاك والإنتاج من المحاصيل العلفية على مستوى فلسطين (فجوة الطلب)
72	4.4 العلاقة بين المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وحيوانات الماشية (الأبقار والضأن والماعز)
77	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
81	المراجع
85	الملاحق

الملخص التنفيذي

تكمن المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في تراجع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية عبر السنوات لصالح أنواع أخرى من المحاصيل، على الرغم من أن المحاصيل العلفية هي محاصيل استراتيجية، ومهمة لتغذية المواشي (الأبقار والضأن والماعز في فلسطين) والتي تشكل مصدراً أساسياً للعديد من المنتجات الغذائية للإنسان، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات، حيث تم استخدام الجداول والرسوم البيانية وحساب معدلات النمو ومعاملات الارتباط.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تتفق مع ما توصلت إليه تقارير التعداد الزراعي 2021، ولعل أهمها تدني وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عبر السنوات بسبب تذبذب الأداء الاقتصادي الفلسطيني نتيجة التقلبات السياسية والأمنية الناتجة عن سياسات الاحتلال وسيطرته على معظم مفاصل الحياة الاقتصادية، بالإضافة لمجموعة من العوامل كضعف الجدوى والمردود من الزراعة وعزوف المستثمرين عنها وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وضعف التسويق، كما لوحظ أن هناك أهمية كبيرة لتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي عامة وقطاع المحاصيل العلفية خاصة لما له من أهمية استراتيجية في تغذية الأبقار والضأن والماعز، وكعلف بديل للأعلاف المستوردة، حيث بينت الدراسة أن الاعتماد الرئيسي حالياً في تغذية الأبقار والضأن والماعز على الأعلاف المستوردة بنسبة كبيرة، في مقابل تراجع الإنتاج من المحاصيل العلفية الناتج عن عزوف المزارعين والمستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع نتيجة أسباب متعددة منها ما هو اقتصادي كتوجه المزارعين للزراعات ذات العوائد العالية والتي توجه للتصدير في جزء كبير منها، وكتوجه المزارعين للزراعات ذات العروة الصيفية والتي تعتمد على مياه الأمطار كالمحاصيل العلفية، ومنها ما هو فني ومنها ما هو سياسي، وأمور أخرى تعود لأسباب غير قابلة للتحكم والتغيير كوجود الاحتلال. أشارت الدراسة إلى أن أهم المحاصيل العلفية التي تزرع في فلسطين هي الشعير والكرسنة والبيقيا والبرسيم بالإضافة لمحصول القمح، الذي يستخدم المنتج الثانوي منه (التبن) لتغذية الحيوانات آكلة العشب خاصة الضأن والماعز. بينت الدراسة أن النسبة الأعلى من المساحات المزروعة بمحاصيل علفية كانت مزروعة بمحصول القمح تلاه محصول الشعير ومن ثم البيقيا وثم البرسيم وأخيراً الكرسنة، ولعل أهم هذه المحاصيل بالنسبة لتغذية الحيوانات العشبية هو محصول الشعير العلفي. أوضحت الدراسة أن هنالك العديد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام المستثمر الفلسطيني لتطوير القطاع الزراعي، فالوضع الفلسطيني معقد بطبيعة الحال نتيجة الاحتلال، الأمر الذي يخلق العديد من الإشكالات منها ما يمكن تجاوزه، ومنها ما هو عصي على الحل نظراً لسيطرة الاحتلال على معظم مفاصل الحياة الفلسطينية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً، كما أظهرت الدراسة ارتفاعاً في أعداد الحيازات الزراعية الحيوانية بشكل ملحوظ، بنسبة بلغت 58.3% وهي نسبة كبيرة ويرجع السبب فيها بشكل رئيسي لتنامي الطلب على المنتجات الحيوانية لأسباب متعددة تم ذكرها في الدراسة، كما بينت وجود ارتفاع في أعداد حيوانات الماشية بكافة أنواعها (بقر، ضأن، ماعز) في فلسطين، نظراً للحاجة المتزايدة لمنتجات هذه الحيوانات نتيجة ارتفاع الطلب عليها الناجم عن ارتفاع مستوى دخل الفرد وارتفاع أعداد السكان، بالإضافة للتوجه للنمط التجاري في تربية هذه الحيوانات نظراً لجذواها الاقتصادية، وتقليص نمط التربية

الأسري. تبين من الدراسة أن هناك العديد من نقاط القوة والفرص التي يمكن استغلالها لصالح تنمية قطاع زراعة المحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز، على الرغم من وجود نقاط ضعف وتهديدات منها ما هو قابل للتغيير ومنها من الصعب تغييره والتحكم بسبب وجود الاحتلال، وقد أشار تحليل البيئة الاستثمارية للقطاع المذكور أنه من الممكن الاستفادة من نقاط القوة واستغلال الفرص المتاحة لتحسين القطاع الزراعي عموماً. أخيراً أظهرت الدراسة وجود علاقة مرتفعة وطردية ودالة إحصائياً بين المساحات المزروعة بمحاصيل علفية ومجموع المواشي (أبقار، ضأن، ماعز) حسبما أشارت نتائج تحليل الارتباط (معامل بيرسون)، أي أن ارتفاع المساحات العلفية مرتبط بارتفاع أعداد المواشي والعكس صحيح. وعلى مستوى كل نوع من أنواع الماشية نلاحظ الشيء نفسه.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات واقتراحات لصانعي القرار والمستثمرين في قطاع المحاصيل العلفية والأعلاف المنتجة وتربية الأبقار والضأن والماعز، حيث أوصت بضرورة وضع استراتيجية فاعلة تهدف لرفع الإنتاج من المحاصيل العلفية محلياً، من خلال زيادة المساحات المزروعة منها، والتوجه الجدي للاستثمار في أصناف أخرى من الأعلاف، وضرورة الاستفادة من توفير أعلاف بديلة رخيصة الثمن، من خلال استغلال المخلفات الزراعية والصناعية، وإدخالها في خلطات الأعلاف، للأبقار والضأن والماعز، بالإضافة لإدخال الأصناف المحسنة من الأعلاف، وعدم استخدام المبيدات المحظورة، وإدخال الإدارة المتكاملة للآفات، وإدخال التكنولوجيا الحيوية، وحفظ وتعظيم الاستفادة من استخدام الموارد الطبيعية (التربة، والمياه، والمواد الغذائية)، واستخدام مصادر بديلة لإنتاج الأعلاف الخضراء (مثل الزراعة المائية)، كذلك أوصت بضرورة تبني استراتيجية حكومية تهدف لتوفير المياه اللازمة لري المزروعات العلفية بالكميات والأسعار المناسبة، والعمل على سن قوانين بإعفاء منتجات المحاصيل العلفية من الضرائب والرسوم الأخرى، لتصل لأصحاب المزارع بأسعار منافسة للمستورد من خارج البلاد، وإحلال الإنتاج المحلي بعد رفع الإنتاجية منه مكان المستورد. يضاف لذلك ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص ودور المؤسسات الأهلية في الاستثمار في زراعة وإنتاج المحاصيل العلفية. أخيراً العمل على الاستفادة القصوى من الأبحاث والدراسات التي تصدرها المؤسسات التعليمية والبحثية والتي تهتم بموضوع الأعلاف والعمل على توثيقها بشكل يسهل الوصول إليها لتعظيم الاستفادة من نتائجها وتطبيق توصياتها، من حيث طرق مكافحة الآفات الاقتصادية، كذلك الأبحاث المتعلقة بالزراعة الوراثية الجينية لإنتاج أصناف مقاومة للآفات وذات الإنتاجية العالية والجودة المرتفعة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، المحاصيل الحقلية، المحاصيل العلفية، المساحات المزروعة، تربية الأبقار والضأن والماعز.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تعتبر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والحديثة والموثوقة من الأهمية بمكان للباحثين والدارسين وصانعي السياسات المختلفة على كافة المستويات، ومن هذا المنطلق يسعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنذ اليوم الأول لممارسة نشاطه، إلى الالتزام بالمعايير والمفاهيم المعتمدة دولياً، في مجال العمل الإحصائي وجمع المعلومات، وبما يتوافق مع الاحتياجات الفلسطينية، لذا قام الجهاز بالتعاون مع وزارة الزراعة واتحاد لجان العمل الزراعي، بتنفيذ أول تعداد زراعي في فلسطين في عام 2010، ويغطي الموسم الزراعي 2009/2010، كما تم تنفيذ التعداد الزراعي الثاني في العام 2021 ويغطي الموسم الزراعي 2020/2021، حيث أن الهدف من تنفيذ هذه التعدادات الزراعية هو إنشاء قاعدة بيانات مفصلة ودقيقة ومحدثة للحيازات الزراعية والتي ستساعد في التخطيط وصنع السياسات على جميع المستويات التي لها علاقة بالقطاع الزراعي. أما الأهداف الفرعية فهي توفير بيانات عن هيكل القطاع الزراعي، لا سيما للوحدات الإدارية والجغرافية على أدنى مستوى، وتوفير البيانات التي يمكن استخدامها كمعيار لتحسين الإحصاءات الزراعية الحالية، واستخدامها كبيانات أساسية للمساعدة في وضع التقديرات للسنوات اللاحقة، بالإضافة إلى توفير أطر لتنفيذ المسوح الزراعية بالعينة.

وضمن جهود الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في تحليل ونشر بيانات التعداد الزراعي 2021/2020 وبيانات السجلات الإدارية والمسوح الإحصائية، ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، ومن أجل الإفادة من قواعد البيانات التي وفرها التعداد، والمصادر الأخرى في المجالات الزراعية والاقتصادية، تأتي هذه الدراسة التحليلية بالاستناد إلى بيانات التعداد والمسوح وقواعد البيانات الأخرى، من أجل دراسة وتشخيص واقع وخصائص المساحات المزروعة والإنتاج الحيواني في المجتمع الفلسطيني.

تتناقش هذه الدراسة واقع المساحات المزروعة في فلسطين وخاصة المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية العلفية، وواقع الإنتاج الحيواني والربط بينهما في سعي لفهم خصائصها العامة والتعرف على أهم المحاصيل الحقلية العلفية واستخداماتها، وتوزيعها المكاني والغرض الأساسي من زراعتها، كذلك دراسة معدلات التغير في المساحات المزروعة والمحاصيل الحقلية العلفية، والوقوف عند أسباب الزيادة أو التراجع فيها، واقتراح الحلول لتطويرها كماً ونوعاً، حيث أن المحاصيل الحقلية العلفية وأهمها القمح تعتبر محاصيل استراتيجية تتعلق بالأمن الغذائي للإنسان والحيوان على حد سواء.

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة الرئيسية للدراسة في عدم كفاية المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية العلفية وتراجعها عبر السنوات لصالح أنواع أخرى من المحاصيل، على الرغم من أن المحاصيل العلفية هي محاصيل استراتيجية، حيث أشارت تقارير وزارة الزراعة أن النسبة الأعلى من الأعلاف المستهلكة لتغذية الحيوانات هي إما مستوردة أو مركبة من مواد مستوردة، والمنتج المحلي منها يغطي نسبة منخفضة جداً من الاحتياج المحلي لتغذية حيوانات الماشية. يغطي الإنتاج من القطاع الزراعي الاستهلاك المحلي لبعض أنواع المحاصيل والمزروعات الرئيسية كالبندورة والخيار والباذنجان والكوسا والفاصوليا والقرنبيط والملفوف وعادة ما يتم تصدير الفائض إلى إسرائيل، أما الإنتاج المحلي من محاصيل البطاطا والبصل والبطيخ والثوم فإن الإنتاج المحلي منها لا يفي بالحاجة، ويتم استيراد النقص من إسرائيل، أو من دول أخرى عن طريق إسرائيل. فيما يتعلق بالإنتاج المحلي من الفاكهة فهناك نقص عام في إنتاجها لتلبية الطلب على الاستهلاك المحلي، فيما عدا زيت الزيتون، حيث يتجاوز متطلبات الاستهلاك الفلسطيني، أما محاصيل العنب والخوخ والحمضيات فتغطي الاستهلاك المحلي بشكل عام¹.

على الرغم من توفر الإمكانية لإنتاج الكثير من المحاصيل الحقلية في فلسطين، إلا أن ما ينتج منها محلياً أقل من 5% من الحبوب والبقوليات المستهلكة، ويمكن لهذه الكمية أن تكون أكثر بكثير في حال توفرت الأرض والمياه والمدخلات للمزارع بشكل أكبر وبتكاليف أقل (أريج 2011). أما فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني فإن هناك نقصاً حاداً فيما يتعلق بالأسماك واللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته، وعلى النقيض فإن هناك فائضاً من لحوم الدجاج واللحم والبيض.

2.1 أهمية الدراسة

لغرض توفير دراسات تشخيصية تحلل الواقع الزراعي الفلسطيني، وخاصة جزئية المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وعلاقتها بالإنتاج الزراعي الحيواني للأبقار والضأن والماعز، ومن أجل الاستفادة من قواعد البيانات التي وفرتها التعدادات الزراعية، ومصادر البيانات الأخرى في المجالات الزراعية والاقتصادية، جاءت فكرة إعداد هذه الدراسة ضمن سلسلة من الدراسات التحليلية لبيانات التعداد الزراعي 2021/2020، والتي تركز كل منها على موضوع معين في القطاع الزراعي الفلسطيني، بالاستناد إلى بيانات التعداد والمسوح وقواعد البيانات الأخرى، كجزء من تشخيص وتحليل خصائص القطاع الزراعي في المجتمع الفلسطيني، بهدف الخروج بحلول وتوصيات تهدف لخدمة القطاع الزراعي الفلسطيني وصانعي القرار في المجال الزراعي.

¹ أبو عمر، جمال وأبو قاعود، حسان (2013). تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في فلسطين، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2011، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله-فلسطين.

3.1 أهداف الدراسة

- تحليل واقع وخصائص المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية وواقع تربية الابقار والضأن والماعز في فلسطين من واقع بيانات التعداد الزراعي 2021/2020 ومقارنته مع التعداد الزراعي 2010/2009.
- تحديد مدى إمكانية الاعتماد كلياً أو جزئياً على الانتاج المحلي من المحاصيل العلفية المخصصة لتغذية الحيوانات، كبديل أو مساعد للأعلاف المستوردة.
- التعرف على أهم التحديات وعوامل تراجع المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية وبالذات العلفية، وما هي الآليات الممكنة والمتطلبات اللازمة للنهوض بهذه المحاصيل الحيوية.
- تحليل البيئة الاستثمارية من خلال التحليل الرباعي (SWOT) للتعرف على مواطن القوة والضعف في البيئة الاستثمارية المحلية أو الداخلية لهذا القطاع، والفرص والتحديات في البيئة الخارجية أو المحيط والتي تواجه تطوير هذا القطاع والنهوض به والاستثمار فيه.
- تحليل واقع قطاع تربية الابقار والضأن والماعز في فلسطين، وبيان خصائصه ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني ومؤشرات التغير عبر السنوات.

4.1 مجتمع الدراسة

- تناولت الدراسة كامل فلسطين التي تنقسم إدارياً إلى (16) محافظة، وتعتبر المحافظة أعلى مستوى في الهيكل الإداري من التقسيمات الإدارية في فلسطين، بحيث تضم المحافظة الواحدة العديد من التجمعات السكانية، ويبلغ عدد محافظات الضفة الغربية 11 محافظة، و5 محافظات في قطاع غزة، وهي كما يلي:
- الضفة الغربية: وتشمل محافظات جنين، طوباس والأغوار الشمالية، طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، أريحا والأغوار، القدس، بيت لحم، الخليل.
 - قطاع غزة: ويشمل محافظات شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس، رفح.

5.1 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات، وذلك لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة، كما تم العمل على مراجعة أدبيات البحث (الإطار النظري)، والدراسات السابقة ذات العلاقة، التي تسهم في تعزيز فهم المشكلة، مما ساعد في فهم هذا القطاع بكافة جوانبه.

6.1 مصادر البيانات

اعتمد الباحث بشكل رئيس على قواعد بيانات التعدادات الزراعية بالإضافة لبيانات المسوحات الزراعية المختلفة، وقواعد البيانات الأخرى كمسوح العمل وبيانات الحسابات القومية، من مختلف أشكال وأساليب النشر التي يعتمدها الجهاز خاصة على صفحته الإلكترونية، وذلك على النحو التالي:

- التقارير النهائية للتعدادات الزراعية 2010/2009 و 2021/2020
- البيانات الخام المؤهلة لكل من التعدادات الزراعية، ومسوح العمل.
- السلاسل الزمنية لبيانات الحسابات القومية والمسوح الأخرى ذات العلاقة بموضوع البحث.

مصادر أخرى:

- منشورات وزارة الزراعة الفلسطينية.
- منشورات ودراسات زراعية من مصادر متعددة.
- مقابلات مع العديد من ذوي الخبرة والاختصاص في الوضع الزراعي المحلي.
- مقابلات مع باحثين وأكاديميين متخصصين في زراعة المحاصيل.

7.1 طريقة التحليل

بعد تجميع البيانات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة، تم استخدام البرامج الحاسوبية اللازمة في عملية التحليل حسب ما تطلبته طبيعة التحليل والخروج بالنتائج، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات، حيث تم استخدام الجداول والرسوم البيانية وحساب معدلات النمو ومعاملات الارتباط.

8.1 محتويات الدراسة

تحتوي الدراسة على خمسة فصول، حيث يبين الفصل الأول الإطار العام للدراسة من حيث أهمية ومشكلة واهداف ومنهجية ومجتمع وأسئلة الدراسة ومصادر البيانات. يبين الفصل الثاني مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية في فلسطين، حيث يتعرض إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين ومدى ارتباطها بالأوضاع السياسية، كما يتناول مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي الإجمالي ومقارنته بمدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى. الفصل الثالث يتطرق الى تحليل العوامل المؤثرة في التغيرات في مساحات الحيازات الزراعية والمساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية. يتطرق الفصل الرابع الى تحليل واقع زراعة المحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز والبيئة الاستثمارية لهذا القطاع. يشير الفصل الخامس الى اهم النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، كما يركز على الاقتراحات والتوصيات لصناع القرار.

9.1 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس للدراسة: ما هو واقع المحاصيل الحقلية العلفية وواقع تربية الأبقار والضأن والماعز في فلسطين، والعلاقة بينها؟ وينبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي خصائص المساحات المزروعة في فلسطين، وخاصة المزروعة بالمحاصيل الحقلية؟
2. ما هي واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية في فلسطين؟
3. ما هي أهم التحديات والمعوقات التي تحد من إمكانية استغلال المساحات الزراعية لزراعة المحاصيل العلفية؟
4. ما هي أهم العوامل المؤثرة في تراجع المساحات المزروعة بمحاصيل علفية؟
5. ما هي أهم متطلبات تطوير المساحات الزراعية المعدة لزراعة المحاصيل العلفية؟
6. ما هو واقع تربية الأبقار والضأن والماعز، وهل هناك عدالة في توزيع أعدادها حسب الحيازات الحيوانية في فلسطين؟
7. ما هي العلاقة بين المساحات الزراعية المزروعة بمحاصيل علفية وأعداد الأبقار والضأن والماعز؟

الفصل الثاني

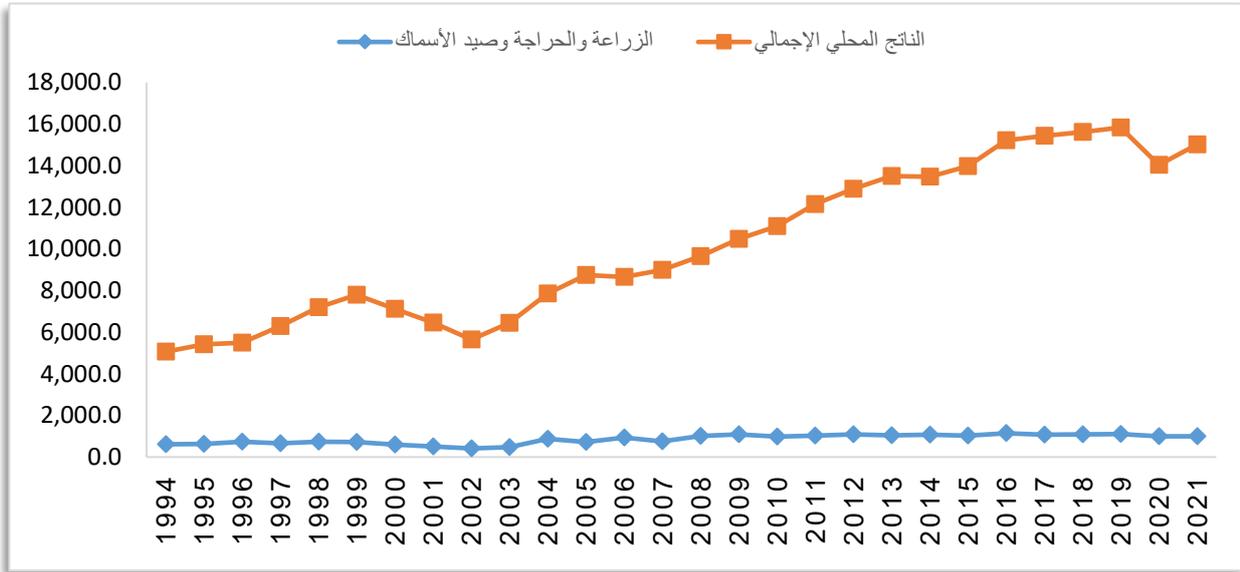
مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية في فلسطين

يتعرض هذا الفصل إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين ومدى ارتباطه بالأوضاع السياسية ذات التقلب المستمر ما يجعلها صعبة التنبؤ. كما يتناول مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي الإجمالي ومقارنته بمدى مساهمة القطاعات الأخرى كقطاعات النقل والخدمات وغيرها، كما يشير إلى العمالة الزراعية.

1.2 مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين

ترتبط التطورات الاقتصادية في فلسطين بالأوضاع السياسية المتقلبة والتي لا يمكن التنبؤ بها، كما يصعب أيضاً التنبؤ بمستقبل الأوضاع الاقتصادية العامة، ولكن استعراض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للسنوات السابقة يعطي تصوراً حول البيئة الاقتصادية في فلسطين. يرصد الناتج المحلي الإجمالي ناتج الأنشطة الاقتصادية على المستوى الكلي ويعطي مؤشراً على اتجاهات الاقتصاد من حيث النمو أو التراجع، ويوضح الشكل رقم (1) التوجه العام لكل من الناتج المحلي الإجمالي وقطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك خلال الفترة 1994-2021 بالأسعار الثابتة.

شكل (1): القيمة المضافة لقطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك وقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لفترة 1994-2021، سنة الأساس 2015 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. السلسلة الزمنية للقيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي للأعوام 1994-2021 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015. رام الله - فلسطين.

يلاحظ الارتفاع المضطرب في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 1994 وحتى العام 1999 أما في عام 2000 والذي شهد اندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الرابع منه، فقد تراجعت غالبية الأنشطة الاقتصادية نتيجة الإغلاقات المتكررة وتدهور الحالة الأمنية، واستمر هذا الأمر حتى عام 2003، بعد ذلك شهد الاقتصاد الفلسطيني انتعاشاً نسبياً نتيجة للهدوء النسبي في الأوضاع السياسية والأمنية، خاصة بعد فترة انتفاضة الأقصى والتي امتدت ذروة تأثيرها حتى العام 2004 تقريباً، وعاد الاقتصاد الفلسطيني بعد تلك الفترة للتعافي حتى العام 2019، ونتيجة للركود الاقتصادي والإغلاقات القسري الذي عانت منه فلسطين الذي أدى لتباطؤ عجلة الاقتصاد خلال عامي 2020 و2021 بشكل رئيسي نتيجة لجائحة كورونا والتي اجتاحت العالم أجمع، فقد تراجعت مؤشرات نمو الاقتصاد المحلي وتراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.7% فيما عاد للتعافي انطلاقاً من العام اللاحق 2021 نتيجة تخفيف إجراءات الإغلاق وعودة مزاوله النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي.

ومن واقع بيانات الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي² يمكن الوصول إلى الحقائق الآتية:

- أن الخدمات لها النصيب الأكبر من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتركز الاستثمارات على هذا القطاع ربما لأنه يحتاج إلى تكنولوجيا وخبرات أقل من غيره من القطاعات خاصة القطاعات الإنتاجية، والتي تحتاج لاستثمارات رأسمالية كبيرة وخبرات مرتفعة.
- المساهمة المتدنية لقطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي، والتي تعزى إلى قلة حجم الاستثمارات في هذا القطاع بالإضافة إلى اعتمادها على أساليب تقليدية، وعدم استخدام التكنولوجيا المتقدمة والتي من شأنها أن تقلل تكاليف الإنتاج.
- المساهمة المتدنية والمتراجعة عبر السنوات لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أن فلسطين يعتبر بلداً زراعياً، ويعزى سبب هذا الانخفاض لعزوف المزارعين عن ممارسة أعمال الفلاحة والزراعة ويعود عزوفهم عن الزراعة لعدة أسباب سيتم التعرض لها في القسم التالي.
- تراجع طفيف في مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي في هذه الفترة، ذلك يعود إلى نقص السيولة في أيدي المواطنين، بسبب انخفاض متوسط الدخل، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف البناء الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الأساسية، كالحديد والأسمنت.
- ارتفاع نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعزى لارتفاع رخص الاستيراد ودخول أصناف جديدة من السلع للأراضي الفلسطينية، بالإضافة لارتفاع النمط الاستهلاكي للسكان الفلسطينيين النابع من تغير التطور الثقافي والتأثر بالمحيط.
- تدني مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك ربما يعود إلى ضعف قطاع النقل الخاص، وعدم وجود قطاع نقل عام، فضلاً عن أن هذا القطاع مرتبط بالقطاعات الأخرى ويتأثر بها - أنظر جدول (1) في الملحق.

² المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. إحصاءات الحسابات القومية: 1994-2021. رام الله - فلسطين.

- ويمكن أن نلاحظ المعدلات المرتفعة للبطالة في فلسطين، وهي في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية، ويمكن أن نعزو ذلك إلى الكثافة السكانية الهائلة في القطاع مقارنة بالضفة الغربية، بالإضافة إلى قلة الموارد وضعف الاستثمارات، وكذلك الحصار المفروض على قطاع غزة يعد أفسى من ذلك المفروض على الضفة.
- ارتفعت معدلات البطالة بشكل واضح في العام 2021، وهي معدلات قياسية بالنسبة لدول الجوار وحتى العالم، وهناك العديد من الأسباب التي يصعب حصرها في هذه الدراسة، ولعل أبرزها ضعف قدرة القطاع العام وحتى الخاص عن استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات، وحتى العمالة العادية، هذا بالإضافة إلى منع السلطات الإسرائيلية لأعداد كبيرة من الفلسطينيين، من الاستمرار في العمل داخل الخط الأخضر، لأسباب متعددة لعل أبرزها المنع بحجج أمنية.

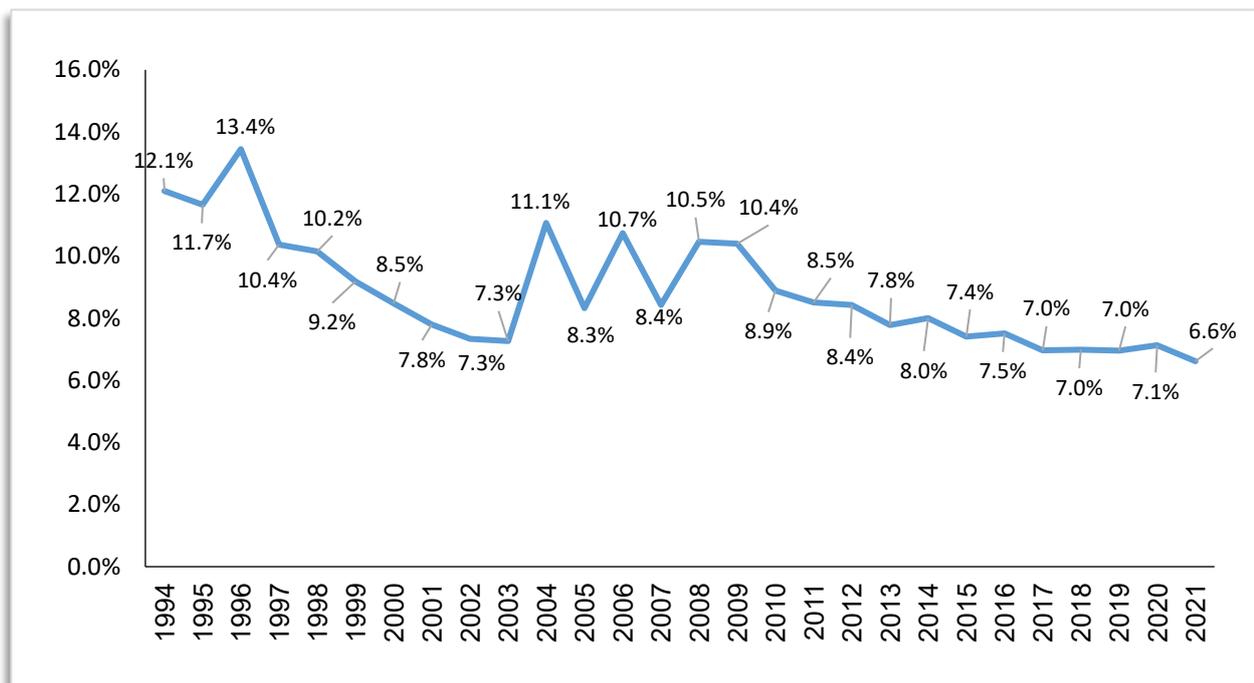
2.2 القطاع الزراعي كمكون في الاقتصاد الفلسطيني

يعتبر القطاع الزراعي في فلسطين جزءاً ومكوناً أساسياً من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، ويعاني القطاع الزراعي الفلسطيني الكثير من القيود والتحديات الهيكلية مثل محدودية الأراضي والموارد الزراعية، وسيطرة الاحتلال على الموارد، وتقييد حركة التصدير والاستيراد، والارتفاع الحاد في تكاليف الإنتاج³، ورغم ذلك يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات الإنتاجية الهامة في الاقتصاد الفلسطيني، فهو المسؤول عن إنتاج الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، واستيعاب العديد من العمال في الأنشطة الزراعية المتنوعة، إلى جانب مساهمته في الناتج المحلي، وكونه مصدراً للعملة الأجنبية اللازمة لمتطلبات التنمية، ويعتبر أحد عناوين صمود وتحدي الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي.

على الرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد ومدى حيويته كقطاع استراتيجي، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني تراجعت بشكل مضطرب في مقابل القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الخدمات كما يظهر من الشكل (2):

³ صبري، نضال رشيد (2008). تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. رام الله - فلسطين.

شكل (2): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة 1994-2021، سنة الأساس 2015



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. السلسلة الزمنية للقيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي للأعوام 1994-2021 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015. رام الله - فلسطين.

حيث يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة والحراجه وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تراجعت من 8.9% لعام 2010 إلى 6.6% في عام 2021، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي عبر السنوات بشكل مضطرب تقريباً في حين كانت قيمة الإنتاج الزراعي تزداد بقيم بسيطة، وعملياً يعود هذا الارتفاع البطيء أو شبه الثابت في إنتاج قطاع الزراعة إلى ضعف الدعم الحكومي من جهة، حيث ركزت الحكومة بشكل أساسي على تطوير ثلاث قطاعات هي (الخدمات والسياحة والتجارة)، كما يعود التراجع أيضاً إلى الممارسات الاحتلالية التي استمرت في سياسة مصادرة الأراضي والسيطرة على المعابر من جهة أخرى. بالإضافة إلى تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي، فإن القيمة المضافة للقطاع الزراعي شهدت نمواً محدوداً في الضفة الغربية وتراجعا ملحوظاً في قطاع غزة، وذلك على الرغم من ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي بشكل عام.

يعود تراجع القيمة المضافة للقطاع الزراعي إلى ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة من جهة وعدم إعفاء تلك المدخلات من ضريبة القيمة المضافة من قبل الحكومة الفلسطينية بالإضافة إلى تدني الإنتاجية بسبب إهمال استخدام التكنولوجيا الحديثة والقيود التي يفرضها الإحتلال على دخولها كذلك وخاصة في قطاع غزة والأغوار ومناطق الزراعة المطرية التي لا يوجد بها مصادر مياه للري الزراعي، هذه الحالة أدت إلى تراجع القدرة التنافسية للقطاع الزراعي والمنتج الفلسطيني الذي بات عرضة لمنافسة غير عادلة من المنتج الإسرائيلي الذي يحظى بكافة أنواع الدعم الحكومي ويجد طريقه الى الأسواق الفلسطينية عن طريق أكثر من 750 نقطة تهريب موجودة في الضفة الغربية، إذ أدى إلى تدني ربحية المزارع وهجرته الأرض

الزراعية ليعمل أجيراً في المستوطنات الإسرائيلية وفي الداخل المحتل مما شكل عاملاً أساسياً في تراجع التوازن الديموغرافي في الريف الفلسطيني وفي تراجع التنمية الريفية⁴.

وعلى الرغم من أن نسبة الأراضي الزراعية المستغلة ارتفعت لكافة أنواع الأنشطة الزراعية، إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على ارتفاع القيمة المضافة للإنتاج الزراعي بنفس نسبة القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث ارتفعت نسبة المساحات المزروعة من 85.3% في العام 2010 إلى 94.1% في عام 2021، وسبب ذلك هو ارتفاع عدد السكان الفلسطينيين وما يتبعه من ارتفاع الحاجة للغذاء الأمر الذي ولد الحاجة لاستغلال مساحات جديدة من المساحات غير المزروعة، بالإضافة لتحسن التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة مما أثر على مستوى الإنتاج الزراعي، كما أن لارتفاع مستوى المعرفة الزراعية واستخدام الأساليب العلمية في الزراعة وإدخال أنماط جديدة من الزراعة ومحاصيل أكثر ربحية كمحاصيل الأفوكادو والجوافة والفراولة وبعض أنواع الخضار والفواكه التي لم تكن تزرع في فلسطين على نطاق واسع، فحسب وزار الزراعة في تقريرها حول إنجازات الوزارة للعامين 2019-2020 فقد أشارت إلى أن "قطاع البستنة الشجرية في فلسطين شهد خلال الفترة 2019-2020 تطوراً حقيقياً على أرض الواقع من حيث زيادة المساحة المزروعة، ولذلك تم استغلال هذا التطور في القطاع عن طريق وضع خطة تنفيذية مدروسة مسبقاً تضمن تنظيم وتوجيه العمل في القطاع من حيث تطوير الأصناف الموجودة والتي تعتبر ذات جدوى اقتصادية وتصديرية وزيادة مساحتها مثل (النخيل، الليمون، الأفوكادو، والجوافة)، أو من خلال إدخال أصناف جديدة ذات جدوى مثل (القشطة، الكيوي، الكرمبولا، العنب اللابذري والأناناس) وضمان إيصال الإرشاد المتخصص حول هذه المحاصيل للمزارع للوصول إلى أعلى إنتاجية بأصغر مساحة وبالتالي رفع العائد الاقتصادي للمزارع من أجل دعم وتعزيز صمود المزارع على أرضه"⁵.

لقطاع الزراعة الفلسطينية دور في سوق العمل، خاصة في بعض المحافظات المصنفة كمحافظات زراعية نسبياً كجنين وطوباس والأغوار الشمالية وأريحا والأغوار ونابلس وطولكرم وقلقيلية وبيت لحم والخليل وقطاع غزة، حيث يوفر القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني فرصاً للعمل أو الاستثمار لشريحة معينة من المواطنين، وتشكل المصدر الرئيس لدخلهم، وحيث أظهرت بيانات القوى العاملة الفلسطينية لعام 2021 أن نسبة مساهمة الزراعة في القوى العاملة في فلسطين تبلغ 6.7%، فإن هذه النسبة وعلى الرغم من انخفاضها مقارنة بقطاعات أخرى إلا أنها مؤشر أن قطاع الزراعة يمتص جزءاً من القوى العاملة، ويخفف من البطالة الحادة.

⁴ مركز تنمية وتطوير المجتمعات (إدكو)، (2020). دراسة حول سياسات القطاع الزراعي الوطني وتقرير تحليل الوضع. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فلسطين.

⁵ وزارة الزراعة (2021). إنجازات وزارة الزراعة للعامين 2019-2020 صمود وتنمية، رام الله-فلسطين.

جدول (1): أهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالزراعة في فلسطين لعام 2021 سنة الأساس "2010"

نسبة مساهمة الزراعة في القوى العاملة في فلسطين 2021 ¹	قيمة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة - سنة الأساس 2015 ²	نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة - سنة الأساس 2015 ²	الرقم القياسي لأسعار المنتج للزراعة والحراجه وصيد الأسماك - سنة الأساس 2019 ³
%6.7	993.9 مليون دولار	%6.6	88.8

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2021. رام الله - فلسطين.

2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. إحصاءات الحسابات القومية: 1994-2021. رام الله - فلسطين.

3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسح الرقم القياسي لأسعار المنتج: 2011-2020. رام الله - فلسطين.

كما يبلغ الرقم القياسي لأسعار المنتج للزراعة والحراجه وصيد الأسماك 88.8 لعام 2021، أي بانخفاض عن سنة الأساس 2019 بنسبة 11.3%، ويشير الجدول (1) أعلاه إلى أهم المؤشرات الاقتصادية الزراعية الفلسطينية.

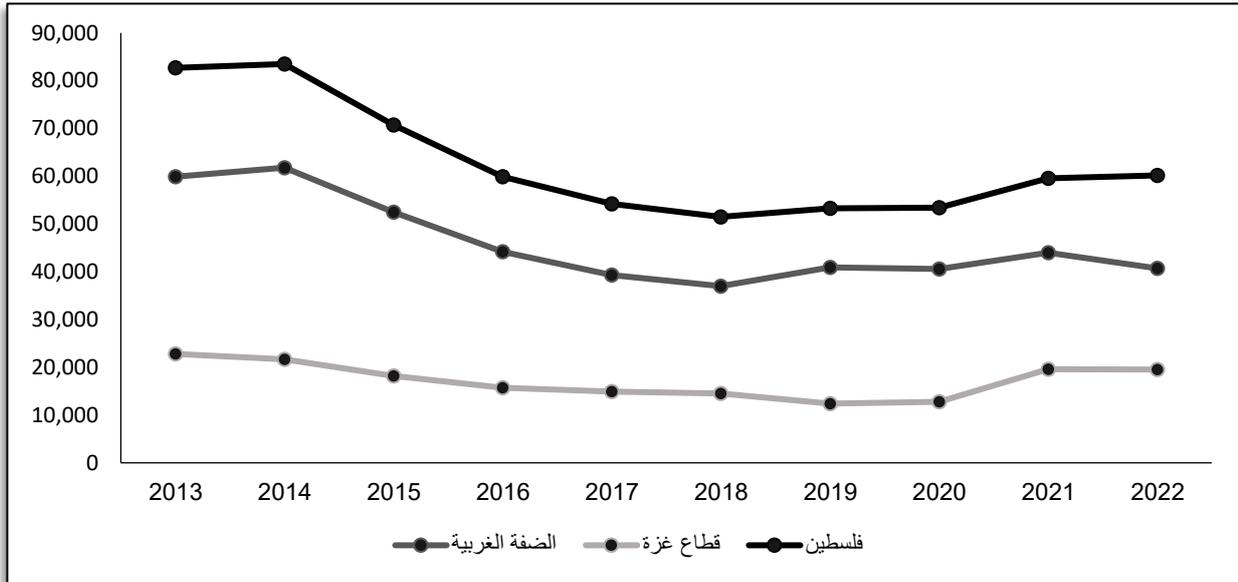
3.2 العمالة الزراعية

أولاً: معدل التغير في أعداد العاملين في قطاع الزراعة:

تبعاً لانخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عبر السنوات، فقد انخفضت أعداد العاملين في قطاع الزراعة خلال الفترة 2013-2022 ويظهر ذلك من خلال معدل التغير والذي أظهر تراجع العاملين في القطاع الزراعي بشكل عام في الفترة المذكورة بنسبة بلغت 3.1% على الرغم من الارتفاع البسيط في بعض السنوات الا أن هناك تراجع كاتجاه عام على مستوى فلسطين ككل، كما بلغ المعدل العام للتراجع في أعداد العاملين في قطاع الزراعة 3.8% و0.1% على مستوى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. (راجع جدول 2 في الملحق)

ويظهر الشكل (3) أعلاه تراجع أعداد العاملين في القطاع الزراعي والذي يعود لتراجع الرغبة في العمل في القطاع الزراعي الناتج عن قلة العائد المادي (الأجر) الذي يحصل عليه العامل في فلسطين إذا ما قورن بالعمل في مجالات أخرى، أو العمل في إسرائيل، بالإضافة لاعتماد العمل في المنشآت الزراعية خاصة الأسرية منها على العمالة غير مدفوعة الأجر والتي تكون من أفراد الأسرة في الغالب.

شكل (3): أعداد العاملين في القطاع الزراعي حسب المنطقة للفترة 2013 - 2022



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2022. رام الله - فلسطين.

ثانياً: معدل الأجر اليومي الحقيقي:

بلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي في قطاع الزراعة في عام 2022 نحو 53.2 شيكلاً، بمعدل 92.3 شيكلاً للعامل في الضفة الغربية و23.9 شيكلاً للعامل في قطاع غزة، ويلاحظ أن هناك فرقاً كبيراً في معدل الأجر اليومي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يعود سببه لفرق الأوضاع الاقتصادية بين شقي الوطن المحتل، واختلاف معدلات الأجور في كافة القطاعات الاقتصادية، وبشكل عام تعد الأجور في القطاع الزراعي الفلسطيني غير جذابة للباحثين عن عمل، والذين يفضلون العمل في إسرائيل تبعاً للفرق الكبير في معدلات الأجور، مما يخلق مشكلة في العمالة الزراعية خاصة في فترات الموسم، كقطف النخيل والخضروات والمحاصيل الأخرى.

4.2 أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي

يمكن للقطاع الزراعي الفلسطيني أن يقدم مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية، ولكن القطاع الزراعي بوضعه ومؤثراته الحالية بحاجة إلى تنمية لكي يؤدي دوره كقاطرة للنمو والتخفيف من وطأة الفقر، ولا يمكن تحقيق هذه التنمية بدون الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث أن الاستثمار العام في القطاع الزراعي منخفض جداً نسبياً في البلدان التي تلعب فيها الزراعة دوراً اجتماعياً واقتصادياً مهماً⁶. فنقص الاستثمار في القطاع الزراعي يترافق مع التباطؤ الاقتصادي، ويؤدي انكماش الميزانية العامة عادة إلى انخفاض الاستثمارات إلى حد كبير في جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، ويمكن تحقيق نمو سريع في الحد من انعدام الأمن الغذائي عندما تتوجه المساعدات الإنمائية الرسمية نحو القطاع الزراعي، وبلغ نصيب قطاع الزراعة من مجموع المساعدات الدولية المقدمة إلى ميزانية السلطة الوطنية والمنفذة فعلاً في الفترة ما بين 1994 و2022 ما قيمته

⁶ منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، (2009) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم الأزمات الاقتصادية - التأثيرات والدروس المستفادة.

482.7 مليون دولار من مجموع المساعدات التي تم تقديمها للسلطة الفلسطينية والتي بلغت تقريباً 22 مليار دولار خلال الفترة نفسها، وهي نسبة تبلغ 2.2%⁷، لذا من المهم أن يحصل الاستثمار في القطاع الزراعي، على دعم حاسم من كل من القطاعين الخاص والعام، أثناء الأزمات الاقتصادية وبعدها. وللقطاع العام دور يجب أن يقوم به في تشجيع الاستثمار الإجمالي (الخاص والمحلي والأجنبي) في الزراعة حتى يمكن تحقيق إمكانات النمو الزراعي الاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب الاستثمار الخاص في الزراعة استثماراً عاماً مصاحباً. وقد أظهرت البحوث أن الاستثمارات في البحوث الزراعية والطرق الريفية في بلدان شديدة التنوع، تساهم مساهمة كبيرة في التخفيف من وطأة الفقر⁸. وتكافح السلطة من خلال استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للنهوض في الاستثمار الزراعي، وأصدرت عدة قوانين منها: قانون الزراعة، وقانون تشجيع الاستثمار، وتقوم بالكثير من مشاريع البنية التحتية لجذب الاستثمار الخاص والأجنبي. وتوصلت نتائج التعداد الزراعي إلى أن 81.0% من الحيازات الزراعية (النباتية والحيوانية) حسب الكيان القانوني بدون شريك (فردية)، و5.8% تملكها شراكة، و13.0% تملكها أسرة. وهناك 43 حيازة حيوانية كيانها القانوني الحكومة، و65 حيازة كيانها القانوني جمعيات، و195 حيازة كيانها القانوني شركة، وتعتبر هذه النتائج عن عدم يقين الشركات في الاستثمار في الإنتاج الزراعي وضعف السلطة الفلسطينية ممثلة في وزارة الزراعة وهيئة تشجيع الاستثمار في جذب الاستثمار لهذا القطاع الحيوي والمهم.

⁷ السلطة الفلسطينية، وزارة المالية والتخطيط، (2023)، بيانات الحكومة العامة، التقارير السنوية 2008 – 2022، رام الله-فلسطين.

⁸ مرجع سابق.

الفصل الثالث

تحليل التغيرات في مساحات الحيازات الزراعية والمساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية

تعرض الاقتصاد الفلسطيني على مدار فترة الاحتلال الإسرائيلي لأوضاع صعبة وقسرية نتيجة احتلال إسرائيل لغالبية أراضي فلسطين التاريخية وتشريد سكانها، وتعرض ما بقي من مكوناتها لأوضاع سياسية واقتصادية كارثية، نتجت عن سيطرة وتحكم الاحتلال الإسرائيلي في كافة الموارد الاقتصادية عبر سياسات وأوامر عسكرية، أعاقت تطور بنيته الاقتصادية عبر تعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. تم بناء السلطة الفلسطينية كنتيجة لتوقيع إعلان المبادئ في أوسلو سنة 1993 لتقود مرحلة جديدة من مراحل التطور، وتسلمت صلاحيات ومسؤوليات مجتمعية جديدة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والزراعية، حيث أنشئت وزارات ومؤسسة تعنى بكافة المجالات المذكورة وكافة القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الفلسطيني والتي من ضمنها القطاع الزراعي.

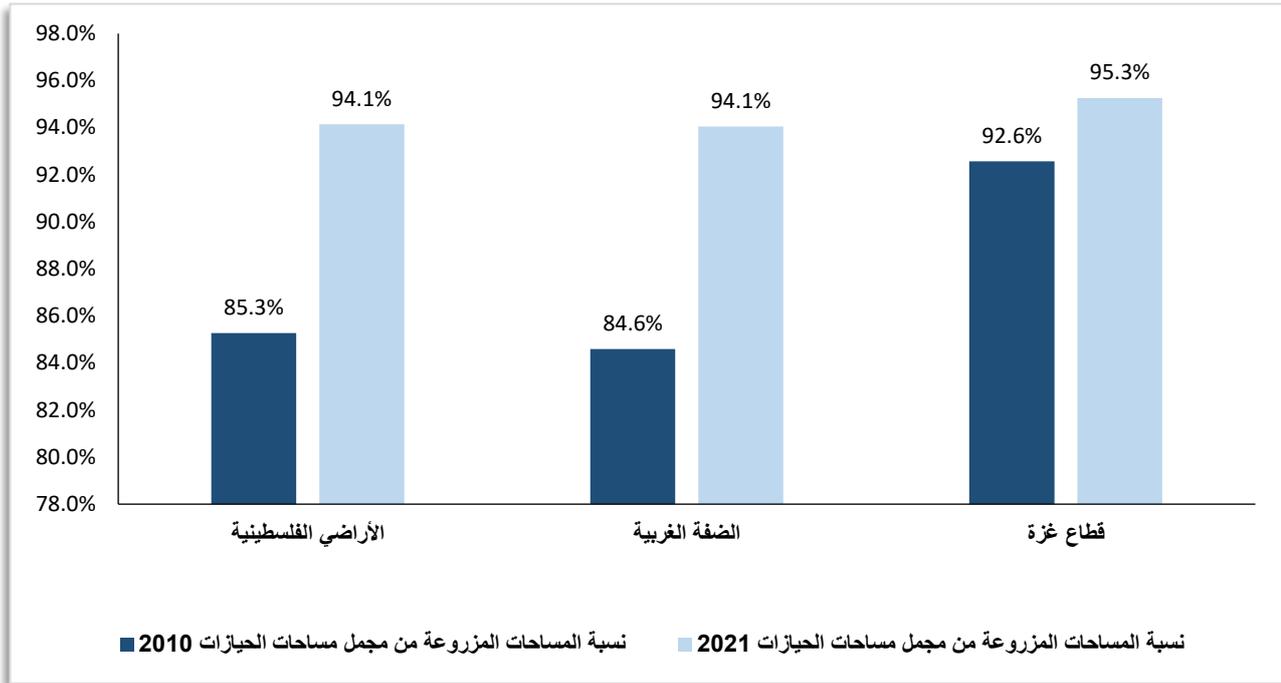
1.3 العوامل المؤثرة في التغيرات في مساحات الحيازات الزراعية

إن مساحات الحيازات الزراعية في فلسطين محدودة وتعد قابليتها للتوسع محدودة أيضاً، ويعود ذلك لأسباب تتعلق بالاحتلال وقيوده المفروضة على القطاع الزراعي والمزارعين، من حيث مصادرة الأراضي بحجج متعددة، تنوعت بين الأغراض العسكرية والتوسع الاستيطاني الطبيعي، والمحميات الطبيعية ومناطق التطوير والعديد من الأسباب الأخرى، حيث ارتفعت المساحة التي تحتلها إسرائيل من (77) كم² عام (1992) إلى (201.1) كم² من أراضي الضفة عام (2020). ومن أهم الأسباب أيضاً قلة المساحات المتاحة للزراعة وتآكلها لأسباب تتعلق بالاحتلال كما أسلفنا، وأسباب ذاتية كالزحف العمراني على الأراضي الزراعية أو الأراضي غير المزروعة والتي يمكن استغلالها للزراعة، وعلى الرغم من ذلك ارتفعت مساحة الحيازات الزراعية بين عامي 2010 و2021، من 1,207,061.0 دونماً لتصبح 1,209,300.5 دونماً، وهي أرقام متقاربة والفرق بينها بسيط جداً.

ولعل التفسير المنطقي لهذه الزيادة الطفيفة (2,239.5) كم² في رقعة المساحات المزروعة في فلسطين خلال الفترة المذكورة هو استغلال مساحات لم تكن مستغلة تلبية للاحتياجات المتزايدة من المزروعات والمحاصيل المختلفة، لتوفير الغذاء للإنسان والحيوان، كما تشير بيانات إنتاجية القطاع الزراعي ارتفاعاً متزايداً عبر السنوات منذ 1994 وحتى العام 2021 الأمر الذي يشير إلى ارتفاع الاستثمارات في القطاع الزراعي كماً ونوعاً، كما أن هناك دور كبير للتشريعات والقوانين والخطط الحكومية الهادفة لتطوير القطاع الحكومي بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات التي تعنى بتطوير القطاع الزراعي، يضاف لذلك مسألة النضال الوطني في مواجهة التوسع الاستيطاني والمطامع بالأراضي غير المزروعة في المناطق الفلسطينية، الأمر الذي دفع العديد من المواطنين والمؤسسات للتوجه لزراعة الأراضي الجرداء غير المزروعة.

تتوعدت المساحات الزراعية المستغلة في فلسطين من حيث نوعية الزراعات، حيث بلغت نسبة المساحات المزروعة بالمحاصيل الدائمة (البستنة الشجرية) والمحاصيل المؤقتة (الخضراوات والمحاصيل الحقلية) والمرج المؤقتة والمراعي والبور المؤقتة والمرج الدائمة والمراعي 94.1% من مجمل مساحة الحيازات الزراعية في عام 2021، فيما كانت هذه النسبة 85.3% في عام 2010، ويظهر هنا ارتفاع المساحات المزروعة بشتى أنواع الزراعات في عام 2021، وكان التطور في نسبة الأراضي المزروعة واضحاً في الضفة الغربية حيث ارتفعت من 84.6% إلى 94.1% (لاحظ شكل 4).

شكل (4): نسبة المساحات المزروعة من الحيازات الزراعية في فلسطين حسب المنطقة للأعوام 2010، 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

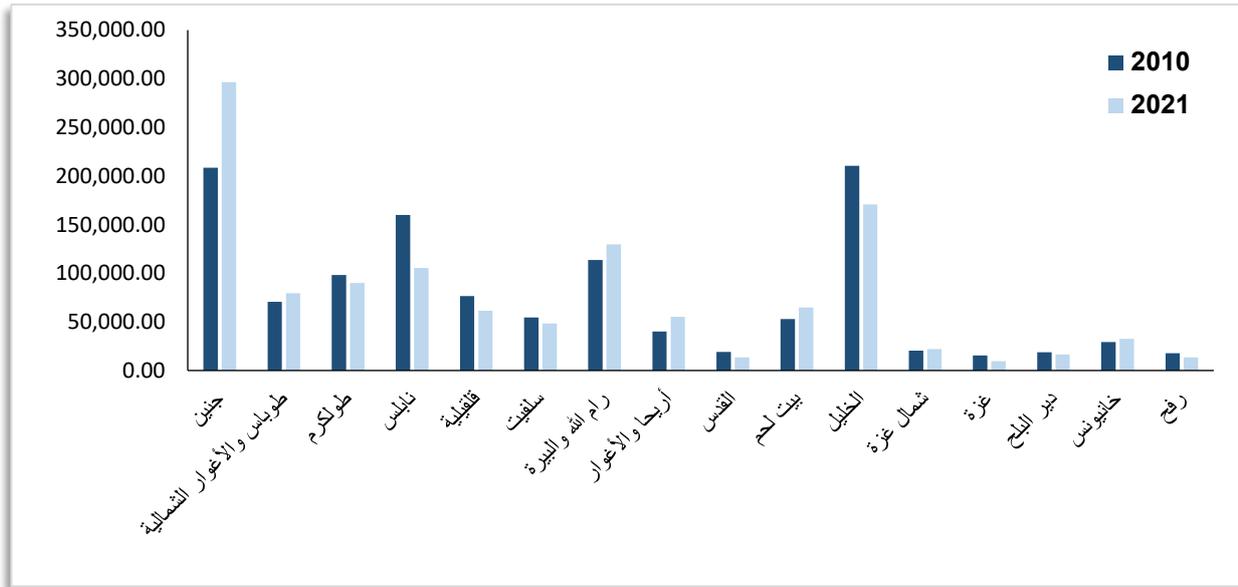
يشار إلى أنه يوجد في الضفة الغربية الكثير من المساحات غير المستغلة والتي يمكن استغلالها لأي نوع من أنواع الزراعة، وبالتالي ارتفعت نسبة الأراضي المزروعة بشتى أنواع الزراعة في الضفة الغربية بشكل ملحوظ وانعكست هذه النسبة على مستوى فلسطين، كون الغالبية العظمى من مساحة الأراضي الزراعية تقع في الضفة الغربية، فهناك الكثير من المساحات الجرداء وغير المستغلة في بعض المحافظات الفلسطينية خاصة محافظات الجنوب ذات الطبيعة الجبلية، والتي تصلح كمراعي في كثير من الأحيان، ولكن استغلالها لأغراض أخرى كزراعة الأشجار والمحاصيل الحقلية الأخرى وخاصة العلفية منها ليس من الصعوبة بمكان إذا توفرت الشروط المناسبة.

أما في قطاع غزة فقد زادت النسبة من 92.6% إلى 95.3%، ويرجع عدم التطور الكبير في نسبة الأراضي المزروعة في قطاع غزة لمحدودية الأراضي الزراعية في القطاع الناتج عن محدودية مساحة قطاع غزة ككل، وبالتالي عدم وجود الكثير

من الأراضي التي يمكن أن تضاف للأراضي المزروعة، فضلاً عن الزحف العمراني الكبير على الأراضي بسبب النمو السكاني الطبيعي، ونسبة الكثافة السكانية الكبيرة والتي تأتي في الترتيب الثالث على مستوى العالم كأعلى كثافة سكانية⁹، مما يخلق حاجة مستمرة ومتصاعدة بشكل مضطرد للأراضي المخصصة للبناء والتعمير والذي سيكون بالضرورة على حساب الأراضي الزراعية، كما أن هناك مساحات لا يمكن استغلالها بسبب استخدامها من قبل الاحتلال الإسرائيلي كسياج أمني حدودي لأغراض عسكرية، ووجود الكثير من الأراضي على غلاف غزة والجاثمة على أراضي القطاع.

ولتوضيح الصورة بشكل أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بتغير مساحات الحيازات الزراعية سوف نتناول في هذا الجزء مقارنة بين مساحات الحيازات الزراعية على مستوى المحافظة، وذلك بهدف معرفة المحافظات التي حدثت فيها التغيرات في المساحات، الأمر الذي يعطي مؤشراً فيما يخص كل محافظة على حدة، لما لكل محافظة في فلسطين من خصوصية أو ميزة زراعية معينة، أو ظرف جغرافي وسياسي يميزها، ويوضح الشكل (5) مساحات الحيازات الزراعية بالدونم حسب المحافظة.

شكل (5): مساحات الحيازات الزراعية حسب المحافظة في فلسطين للأعوام 2010 و 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مؤتمر إعلان النتائج الأولية للتعداد العام الثالث للسكان والمساكن والمنشآت 2017. رام الله - فلسطين.

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن التراجع في مساحات الحيازات الزراعية جاء على مستوى الضفة الغربية في 6 محافظات وهي: (طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت، القدس، الخليل)، ولعل التراجع في مساحات الحيازات الزراعية في بعض المحافظات يعزى لعدة أسباب، من أهمها سيطرة الاحتلال على مساحات واسعة من فلسطين المصنفة (ج) بحجج كثيرة كالتوسع الطبيعي للمستوطنات الجاثمة على أراضي الضفة الغربية خاصة، ومساحات أخرى تتم مصادرتها لأغراض عسكرية، وأخرى لتخصيصها كمحميات طبيعية تمهيداً لوضع اليد عليها لصالح الاستيطان لاحقاً، يضاف لذلك عمليات التسريب للأراضي التي تتم من خلال وسطاء يعملون لصالح الاحتلال بطرق ملتوية.

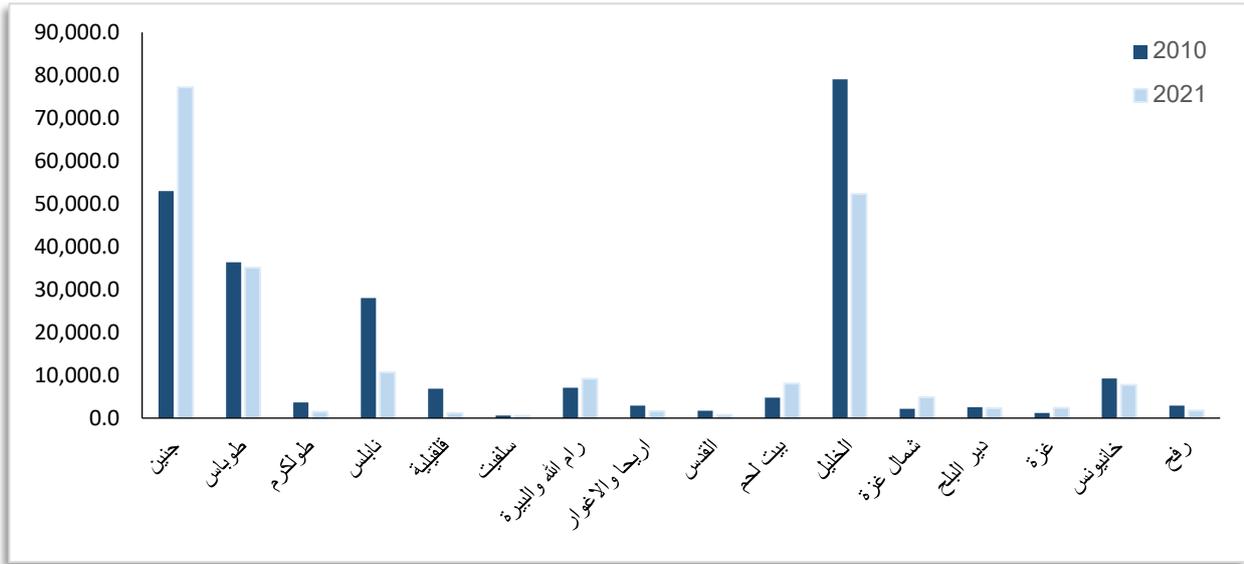
ارتفعت مساحات الحيازات الزراعية في 5 محافظات وهي: (جنين، طوباس والأغوار الشمالية، رام الله والبيرة، أريحا والأغوار، بيت لحم)، وهي محافظات تتميز بكونها محافظات زراعية، سواء زراعة المحاصيل الحقلية أو الشجرية، أو مساحات تستغل للحيازات الحيوانية، حيث تكثر زراعة المحاصيل الحقلية بشتى أنواعها في كل من محافظات جنين وطوباس والأغوار الشمالية وأريحا والأغوار، فيما تكثر الزراعات الشجرية كالزيتون والتين وغيرها في محافظتي رام الله والبيرة وبيت لحم.

أما على مستوى قطاع غزة فقد تراجع مساحات الحيازات الزراعية في 3 محافظات، وهي: (غزة، دير البلح، رفح) وارتفعت في محافظتين فقط وهما محافظتي شمال غزة وخانيونس، والوضع في قطاع غزة مختلف عن الضفة الغربية بسبب المحدودية الشديدة للأراضي الزراعية نظراً للكثافة السكانية العالية وصغر مساحة قطاع غزة، والحاجة الكبيرة للأراضي لأغراض البناء والتوسع العمراني بكافة أنواعه، والذي يكون على حساب الأراضي الزراعية.

2.3 تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية وأسباب تراجعها

تشكل المحاصيل الحقلية في فلسطين أحد المصادر الهامة للمواد الغذائية للإنسان والحيوان؛ وتتنوع هذه المحاصيل بين البقوليات والتوابل والمحاصيل الأخرى وتعتمد زراعتها على مياه الأمطار، ونادراً ما تزرع مروية؛ بحكم سيطرة الاحتلال على مصادر الموارد المائية الباطنية الفلسطينية، وسيتم تسليط الضوء في هذا القسم على واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية وخاصة العلفية منها تحقيقاً لأهداف الدراسة. تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية في فلسطين حسب نتائج التعداد الزراعي 2021 نحو 217,205.9 دونماً، منها 198,096.6 دونماً في الضفة الغربية بنسبة بلغت 91.2% و19,109.3 دونماً في قطاع غزة بنسبة بلغت 8.8%؛ وتحتل محافظة جنين المرتبة الأولى (بواقع 77,182.7 دونمات) ثم محافظة الخليل في المرتبة الثانية (بواقع 52,329.5 دونماً).

شكل رقم (6): المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية بالدونم حسب المحافظة للأعوام 2010 و2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

تراجعت المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية على مستوى فلسطين بنسبة بلغت 10.2%، وعلى مستوى الضفة الغربية فقد تراجعت بنسبة 11.5%، وتراجعت بنسبة 6.0% في قطاع غزة. كما يلاحظ تراجعاً على مستوى معظم محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل ملحوظ ويمكن ملاحظته في الشكل البياني رقم (6)، ويعود تراجع المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية لعدة أسباب لعل أهمها:

- انخفاض العائد المادي؛ بسبب تدني نسبة الإنتاجية وتدهور الأصناف والسلالات المتأقلمة مع الظروف البيئية المحلية.
- تحول العديد من المزارعين والمستثمرين لنمط الزراعات ذات العائد العالي كالأفوكادو والجوافة، وبالتالي يكون على حساب الأنواع الأخرى من الزراعات والتي من ضمنها المحاصيل الحقلية.
- صعوبة تسويق بعض أنواع المحاصيل الحقلية كالقمح والشعير والعدس وغيرها نظراً لعدم توفر تسويق في كافة المحافظات، حيث أن تسويق أنواع المزروعات الأخرى أسهل كمحاصيل الخضار والفواكه كمثال.
- تفتت الملكيات، بسبب توزيع الإرث المتواصل بين الأجيال، وبسبب بيع الأراضي الزراعية والتحول لأعمال غير زراعية، يضاف لذلك موضوع الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، والذي يقلل من المساحات المعدة للزراعة بشكل مستمر ومتواصل.
- زحف المستوطنات على الأراضي الزراعية والسيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية خاصة في المناطق المصنفة (ج)، والتصديق المستمر من المستوطنين على المزارعين بشكل ممنهج.

- انتشار الخنازير البرية بفعل الاحتلال، والتي تتلف المحاصيل الزراعية وتسبب أضرار وخسائر كبيرة للمزارعين، وبالتالي يؤدي للعزوف عن الزراعة بسبب صعوبة محاربة هذه الظاهرة، نظراً لعدم وجود وسائل المكافحة الناجعة، وبسبب منع الاحتلال لملاحقتها والحد من انتشارها بحجة الحياة البرية.
- عزوف المزارعين عن الزراعة، والاتجاه نحو مجالات عمل أخرى، لا سيما العمل خلف الخط الأخضر، بسبب ارتفاع الأجور هناك وتوفير فرص العمل، الأمر الذي يشجع جيل الشباب للتوجه للعمل هناك والبعد عن العمل في فلسطين في كافة القطاعات ومن أهمها القطاع الزراعي.

يشار إلى أن نسبة لا بأس بها من المساحات المزروعة قد زرت بالدخان البلدي (الهيثي)، والسبب العائد للمادي الكبير من هذا المحصول، فقد بلغت نسبتها من مجمل المساحات المزروعة بمحاصيل حقلية على مستوى فلسطين 9.5% مقابل 0.7% في التعداد الزراعي 2010، وعلى مستوى الضفة الغربية بلغت نسبة المساحة المزروعة بالدخان البلدي 10.4% من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية مقابل 0.8% في تعداد 2010، فيما بلغت نسبتها على مستوى قطاع غزة 0.4% من مجمل المساحات المزروعة بمحاصيل حقلية بينما كانت النسبة 0.0% في العام 2010. ويشير هذه الأمر إلى ارتفاع كبير في المساحات المزروعة بمحاصيل اقتصادية أو تجارية أكثر ربحية للمزارعين كمحصول الدخان، على حساب المساحات المزروعة بمحاصيل حقلية أخرى، خاصة في محافظة جنين في الضفة الغربية. في العام 1952 عقب النكبة بـ4 سنوات والحاق الضفة الغربية، أي ما تبقى من فلسطين التاريخية بالأردن عملت الحكومة "الأردنية"، على تنظيم زراعة التبغ، ففرضت على المزارعين الحصول على الترخيص اللازم، ودفع الضرائب (250 فلساً عن كل كغم) ومعاينة المخالفين وفق ما نص عليه قانون التبغ رقم 32 لسنة 1952، والقانون المؤقت رقم (71) لسنة 1966 المعدل لقانون التبغ، وكان المزارعون يوردون إنتاجهم إلى شركتين في عمان، أما في القرن الـ21 وخلال السنوات الخمس الأخيرة ازدادت زراعة التبغ في فلسطين بصورة كبيرة جداً نتيجة غياب القانون وتداخل الصلاحيات بين عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية حتى وصلت مساحة الأراضي المزروعة بالتبغ خلال العام 2015 إلى أكثر من 34 ألف دونم، غالبيتها في محافظة جنين، فقد أشارت وزارة الزراعة أن 85% من التبغ الذي يزرع في فلسطين يزرع في جنين.¹⁰

1.2.3 تنوع أنماط الري وعلاقتها بجدوى المحاصيل الحقلية وتراجع المساحات المزروعة منها

تنقسم المحاصيل والمزروعات في فلسطين من حيث نمط الري إلى فئتين، فئة الزراعة البعلية، والتي لا يتم فيها سقي المزروعات بالماء، وإنما يكون الاعتماد فيها على الأمطار، ويكون موعد زراعة هذه المحاصيل في مواسم المطر كالقمح والشعير والبقوليات وبعض الأصناف الأخرى، أما الفئة الثانية من المحاصيل الزراعية فهي تعتمد على الري بالمياه، وتستخدم عدة أنماط من الري للمحاصيل الزراعية في فلسطين، كالري السطحي، والري بالتنقيط، والري بالرشاشات، وحديثاً أدخلت تكنولوجيا الزراعة الذكية والتي تتحكم بالري آلياً من خلال حاسوب يتم التحكم به حسب كميات الري المطلوبة ومواعيد الري،

¹⁰ صحيفة الحدث. 2016. التبغ يتمدد ويقطعون الأشجار لأجل ذلك... ولا قانون ينظم. العدد 62. تاريخ النشر 26-04-2016

ونجمل في الجدول (2) التغير في مساحات المحاصيل الحقلية حسب نمط الري، ونتعرض فيما بعد لأسباب الانتقال من نمط الزراعة البعلية لنمط الزراعة المروية.

جدول (2): توزيع المحاصيل الحقلية في فلسطين حسب نمط الري والمحافظة، بين تعدادي 2010 و2021

نمط الري						المنطقة الجغرافية
مروي			بعلبي			
معدل التغير	2021	2010	معدل التغير	2021	2010	
70.5	15,670.21	9,189.34	13.4-	201,535.71	232,746.53	فلسطين
91.5	10,183.26	5,317.84	14.0-	187,913.36	218,587.66	الضفة الغربية
41.7	5,486.95	3,871.50	3.8-	13,622.35	14,158.87	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

يلاحظ تراجع المساحات المزروعة بالمحاصيل البعلية على مستوى فلسطين بنسبة 13.4%، وتراجع بنسبة 14.0% على مستوى الضفة الغربية، كذلك تراجع بنسبة 3.8% على مستوى قطاع غزة. في المقابل ارتفعت المساحات المزروعة بالمحاصيل المروية على مستوى فلسطين بنسبة 70.5% وعلى مستوى الضفة الغربية بنسبة 91.5%، في حين بلغت 41.7% على مستوى قطاع غزة. ويعود التوجه لزراعة المحاصيل المروية في فلسطين إلى تميزها عن زراعة المحاصيل البعلية من حيث إمكانية زراعة الأرض بأكثر من موسم (زرعة) في العام الواحد من المحاصيل المروية، ففي معظم مناطق الزراعة المروية في الضفة الغربية، يمكن زراعة موسمين من الخضروات أو أكثر. يبدأ الموسم الأول للزراعة المروية في نهاية فصل الشتاء أو في بداية فصل الربيع، ويبدأ الموسم الآخر خلال فصل الصيف أو في نهايته، وتتباين بداية كل موسم مع اختلاف المناخ واختلاف نوع المحصول.

أما في الزراعة البعلية فيمكن زراعة موسم واحد فقط، وذلك بسبب الاعتماد على مياه الأمطار التي تسقط في فصل واحد، والتي تتعذر نهائياً في فصل الصيف، كما تعتمد الزراعة البعلية على كمية الرطوبة التي تخزنها التربة في فصل الشتاء. فيتم في نهاية فصل الشتاء وبداية فصل الربيع، زراعة الخضروات التي تعتمد على الرطوبة المتجمعة، وينتهي هذا الموسم بنفاد تلك الرطوبة، ولا يمكن البدء بموسم آخر إلا في الفترة نفسها من العام المقبل، لذا، تكمن جدوى الزراعة المروية في إمكانية زراعة الأرض مرتين على الأقل في العام الواحد، الأمر الذي ينجم عنه وصول المساحة المحصولية إلى نحو 2-3 أضعاف المساحة الحقلية، وبالتالي فإن الجدوى الاقتصادية للزراعة المروية تكون على الأقل 2-3 أضعاف جدوى الزراعة البعلية. غير أن زيادة المساحة المحصولية للأرض المروية ليست العامل الوحيد الذي يزيد في جدوى الزراعة المروية؛ فمن المعروف أن معدل إنتاجية الدونم المروي أعلى كثيراً من معدل إنتاجية الدونم البعلية عند زراعة الخضروات والبقائيات، لذا فإن الجدوى

الاقتصادية للزراعة المروية أعلى منها في البعلية، على الرغم من أن تكلفة زراعة الدونم المروي أعلى كثيراً من تكلفة زراعة الدونم البعلي، وللغرض نفسه.¹¹

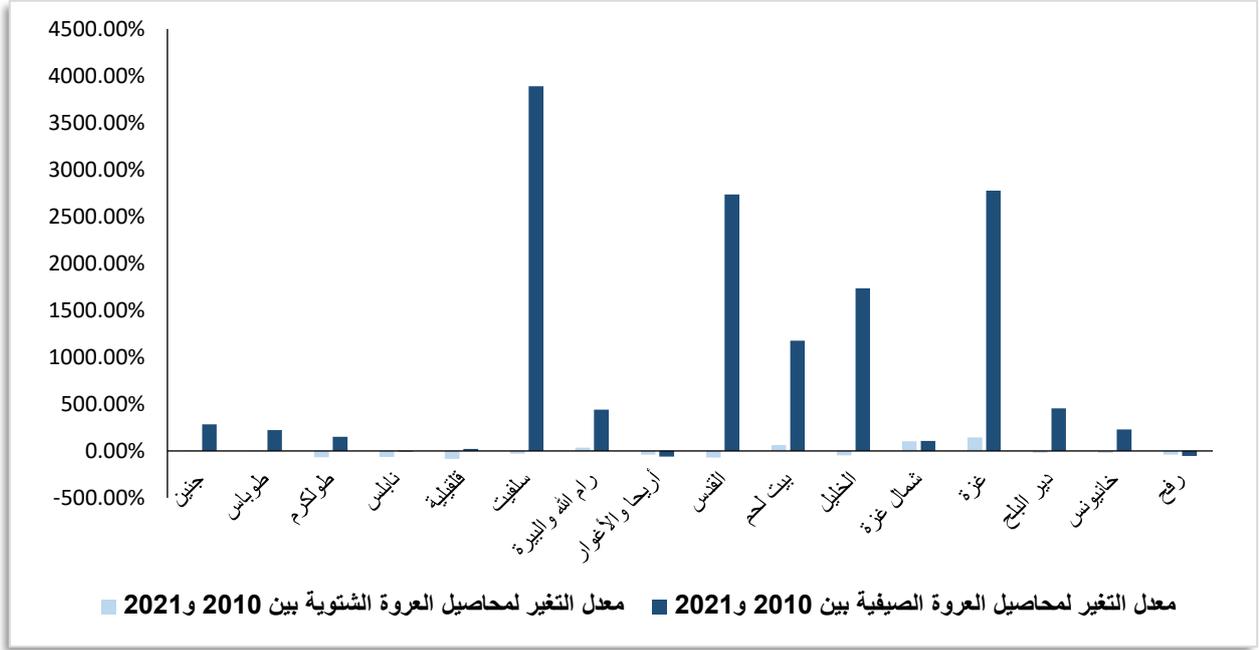
2.2.3 التغيرات في المحاصيل الحقلية في فلسطين حسب العروة الزراعية

تعرف العروة الزراعية بأنها الموسم الزراعي للمحاصيل، فهناك محاصيل شتوية ومحاصيل صيفية، وتعتمد المحاصيل الشتوية على الري من الأمطار، وتتأثر بموسم المطر وكميات الأمطار التي تهطل في كل موسم وتوزيعها الزمني ودرجات الحرارة، فيما تعتمد المحاصيل الصيفية غير البعلية على الري المباشر من مصادر المياه المتوفرة لدى المزارعين. يلاحظ تغيراً ملحوظاً في المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية من كلا النوعين، سواءً محاصيل العروة الشتوية والتي أظهرت معدلات التغير لها تراجعاً على مستوى فلسطين بمعدل 24.5%، وتراجعاً على مستوى الضفة الغربية بنسبة 26.6%، بينما ارتفعت المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية الشتوية في قطاع غزة بنسبة بسيطة بلغت 0.8%، وعلى مستوى المحافظات فقد تراجعت المساحات المزروعة بالمحاصيل الشتوية في معظم محافظات الضفة الغربية باستثناء جنين ورام الله والبييرة وبيت لحم والتي ارتفعت فيها بنسب متفاوتة، أما في محافظات قطاع غزة فقد لوحظ ارتفاعاً كبيراً في محاصيل العروة الشتوية في محافظتي شمال غزة وغزة، فيما تراجعت المساحات المزروعة بالمحاصيل الشتوية في محافظات دير البلح وخانيونس ورفح.

على الجانب الآخر فقد ارتفعت المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية الصيفية بنسب كبيرة جداً، حيث بلغ الارتفاع في المساحات الحقلية الصيفية على مستوى فلسطين 283.6%، كما بلغ الارتفاع في المساحات الحقلية الصيفية 297.6% على مستوى الضفة الغربية و111.6% على مستوى قطاع غزة، وعلى مستوى المحافظات فقد أظهرت النتائج ارتفاعاً في المساحات المزروعة بمحاصيل حقلية صيفية في معظم المحافظات الفلسطينية باستثناء محافظات نابلس وأريحا والأغوار ورفح، لاحظ الشكل (7).

¹¹ حداد، مروان، ومزيد، نعمان (1993). أوضاع ومشكلات قطاع الزراعة المروية في فلسطين المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. رام الله -فلسطين.

شكل (7): معدلات التغير في المساحات المزروعة بمحاصيل حقلية حسب المنطقة والعروة الزراعية للعامين 2010 و2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

ويعود السبب في ارتفاع المحاصيل ذات العروة الصيفية لكونها ذات جدوى اقتصادية أعلى، كما أنها تكون متنوعة وتتوفر الشروط اللازمة لنجاحها وتسويقها، وتكون ذات عوائد مالية مرتفعة مقارنة مع المحاصيل ذات العروة الشتوية، والتي تحجز الأرض الزراعية لفترة طويلة مما يؤثر على إمكانية زراعتها بمحاصيل ربيعية وصيفية نظراً لامتداد حصادها حتى فترة متأخرة من فصل الربيع.

الفصل الرابع

تحليل واقع زراعة المحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز والبيئة الاستثمارية

يتكون هذا الفصل من جانبين، الأول هو تحليل واقع زراعة المحاصيل الحقلية وواقع تربية الأبقار والضأن والماعز، للتعرف على الحقائق الموجودة فعلياً عن هذا القطاع، حيث سيتم استعراض وتحليل واقع المحاصيل العلفية التي تزرع على مستوى فلسطين كالقمح والشعير والبيقيا والكرسنة والبرسيم، كما سيتم التطرق وتحليل واقع تربية الأبقار والضأن والماعز كأهم المواشي التي يتم الاستثمار في تربيتها على مستوى فلسطين، وفي الجانب الثاني من هذا الفصل سيتم التركيز على تحليل البيئة الاستثمارية لزراعة المحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز، حيث سيتم التعرف على حجم الاستهلاك من الأعلاف وفجوة الطلب على الأعلاف في السوق الفلسطيني، وسيتم تحليل البيئة الاستثمارية من خلال تحليل سوات (SWOT Analysis) والوقوف عند معوقات الاستثمار في القطاع المذكور. كما سيتم تناول العلاقة بين المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية والثروة الحيوانية من الأبقار والضأن والماعز.

1.4 تحليل واقع زراعة المحاصيل العلفية وواقع تربية الأبقار والضأن والماعز

سيتم استعراض وتحليل واقع المحاصيل العلفية التي تزرع على مستوى فلسطين من حيث الأصناف كالقمح والشعير والبيقيا والكرسنة والبرسيم، كما سيتم التطرق للمساحات المزروعة من هذه المحاصيل وأهم العوامل المؤثرة على زراعة هذه المحاصيل.

1.1.4 تحليل واقع زراعة المحاصيل العلفية في فلسطين

أولاً: التغيير في المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية

للتعرف على حجم المزروع من المساحات الزراعية بالمحاصيل العلفية والتغيير الذي حصل عبر السنوات على حجم هذه المساحات من واقع بيانات التعدادات الزراعية التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فنلاحظ أن مجموع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة على مستوى فلسطين 173,762.6 دونماً في العام 2021 في تراجع ملحوظ عن عام 2010 حيث كانت 209,692.2، وتراجعت نسبتها من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية من 86.7% إلى 80.0%، وكما يلاحظ من الجدول (3) فإن التراجع أيضاً كان على مستوى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

يعود التراجع في المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية والذي هو جزء من التراجع في المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية، والذي تمت الإشارة إليه سابقاً في هذه الدراسة، وتم ذكر الأسباب التي أدت لهذا التراجع، ولكن نشير هنا إلى أن هذا التراجع المترافق مع تنامي أعداد الماشية حسب ما سيتم تناوله لاحقاً عند الحديث عن الثروة الحيوانية يؤشر إلى زيادة الاعتماد في تغذية المواشي على الأعلاف المستوردة، خاصة مع تقلص المساحات المخصصة للمراعي نتيجة لعدة عوامل

تم ذكرها سابقاً كالزحف العمراني وزحف المستوطنات. كما يشار إلى أن التراجع في المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية ناتج عن توجه المزارعين للزراعات ذات العوائد العالية والتي توجه للتصدير في جزء كبير منها.

جدول (3): مساحة الحيازات المزروعة بالمحاصيل العلفية ونسبتها من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية حسب المنطقة للأعوام 2010، 2021

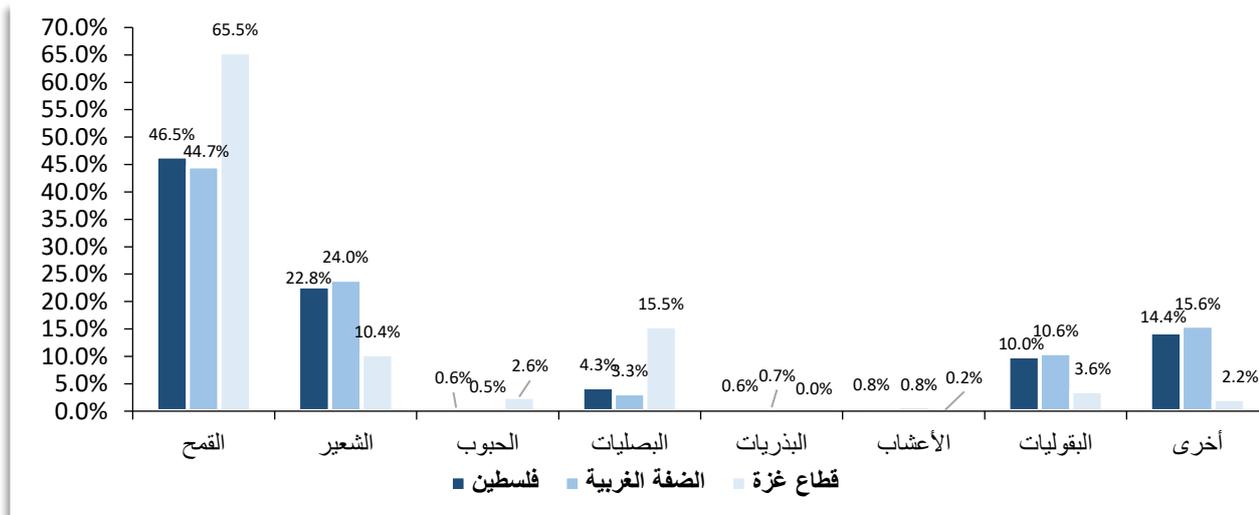
2021		2010		المنطقة
النسبة من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية	المساحة بالدونم	النسبة من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية	المساحة بالدونم	
%80.0	173,762.6	%86.7	209,692.2	فلسطين
%80.2	158,903.8	%86.8	194,408.2	الضفة الغربية
%77.8	14,858.8	%84.8	15,284.0	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

ثانياً: أهم أنواع المحاصيل العلفية التي تزرع في فلسطين

يحتل محصول القمح النسبة الأعلى من المساحات المزروعة على مستوى فلسطين، الذي على الرغم من استخدام حبوبه بشكل رئيسي لتغذية الإنسان، ويدخل في العديد من الصناعات الغذائية التي يصعب حصرها هنا، ومن أهمها الخبز ومشتقاته، إلا أنه مزودج الاستخدام، حيث يستخدم المنتج الثانوي منه (Byproduct) وهو التبن والذي ينتج من خلال درس سيقان وأوراق نبات القمح الجاف لتغذية الحيوانات آكلة العشب خاصة الضأن والماعز، بالإضافة لكون القمح هو أكثر المحاصيل الحقلية زراعة على مستوى فلسطين وعليه يكون المنتج الثانوي منه كبير ومن الضرورة بمكان أخذه بالحسبان عند الحديث عن المحاصيل العلفية. يليه محصول الشعير، أما بقية المحاصيل الحقلية فقد تم تجميعها ضمن مجموعات تنوعت بين البصليات والحبوب والبنور والأعشاب والبقوليات والمحاصيل الأخرى والمفصلة أسفل الشكل البياني، ونسبها قليلة مقارنة بمحصولي القمح والشعير اللذان يحتلان مجتمعان النسبة الأكبر من مجمل المساحات المزروعة سواء على مستوى فلسطين 69.3%، وعلى مستوى الضفة الغربية 68.6%، و75.9% على مستوى قطاع غزة. (أنظر الشكل 8).

شكل (8): التوزيع النسبي للمساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية حسب المنطقة الجغرافية 2021



- (1) تشمل ذرة بيضاء، شوفان، ذرة مكاس.
 - (2) تشمل ثوم يابس، بصل يابس، بصل قنار، بصل بذور.
 - (3) تشمل عصفور، سمسم، عباد الشمس، فول سوداني.
 - (4) تشمل يانسون، ميرمية، نعناع، زعتر، بابونج، قزحة، كمون، محاصيل مشروبات أخرى، شيكوريا (هندباء).
 - (5) تشمل فاصوليا، فول، حمص، لوبياء، عدس، بازلاء، حلبة، كرسنة، بيقيا، جلابانة، محاصيل مخلوطة.
 - (6) تشمل شمندر سكري، قصب سكر، تبغ، دخان بلدي هيشي، تمباك، برسيم.
- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

أما المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية الأخرى كالبيقيا والبرسيم والكرسنة والذرة البيضاء وغيرها من المحاصيل الحقلية والعلفية فقد كانت نسبتها منخفضة إذا ما أخذت كل منها على حدة، وكمجموع فقد بلغت نسبة المساحات المزروعة ببقية الأنواع من المحاصيل العلفية مجتمعة 30.8% من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية على مستوى فلسطين، وبلغت 31.4% على مستوى الضفة الغربية، و24.2% على مستوى قطاع غزة. تنوعت المساحات المزروعة بمحاصيل علفية مختلفة على مستوى المحافظات بين القمح والشعير والمجموعات الأخرى كالحبوب والبصليات والبذريرات والأعشاب التي تستخدم للمشروبات والبقوليات ومحاصيل أخرى ذات مساحات ونسب قليلة، حيث بلغت المساحات المزروعة بمحاصيل البقوليات كالفاصوليا والفول والحمص واللوبياء والعدس والبازلاء والحلبة والكرسنة والبيقيا والجلابانة والمحاصيل المخلوطة ومحاصيل بقوليات أخرى 21,688.7 دونماً على مستوى فلسطين، و96.8% منها في الضفة الغربية، و3.2% فقط في قطاع غزة. (لاحظ جدول 5 في الملحق)

وكما أسلفنا سابقاً في هذا القسم من الدراسة فإن أهم المحاصيل العلفية التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة هي القمح والشعير والبيقيا والكرسنة والبرسيم، بحيث سيتم تناولها بشكل منفرد في هذا الجزء مبيّن المساحات المزروعة منها ونسبتها من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية، بالإضافة للتركيز على خصائص هذه المحاصيل للحيوانات آكلة العشب والتي تشكل تركيبة الثروة الحيوانية في فلسطين.

واقع زراعة محصول القمح والتغيرات التي حدثت عليه

يعد القمح من أقدم المحاصيل التي عرفها الإنسان، واستعملها في غذائه، ولا يزال يحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في معظم بلدان العالم، كما هو الحال في فلسطين، وتعود أهمية محصول القمح إلى استخدامه كغذاء للإنسان والحيوان؛ إذ يصنع من حبوبه طحين الخبز، الذي يعد الطعام الرئيسي للإنسان. وتحتوي حبوبه على مكونات جعلت له قيمة غذائية عالية، وهي: 11-15% بروتين، 2.0% دهون، 63-68% نشا¹². وتقوم على زراعة القمح العديد من الصناعات، وهي: الخبز، المعكرونة، البسكويت، الكحول، النشا، الأعلاف، وتستعمل النخالة وكذلك التبن الناتج عن درس نباتات القمح غذاء جيداً للحيوانات.

يعد الجو الملائم لزراعة القمح هو الجو معتدل الحرارة ومعتدل الرطوبة، ولا تتجح زراعته في الأجواء الحارة، أو الأجواء شديدة البرودة نظراً لتأثره الشديد بالمناخات المتطرفة. كما أن كثرة الأمطار مع ارتفاع درجات الحرارة (الأجواء الاستوائية)، يشكلان جواً غير مناسب لزراعة محاصيل القمح؛ إذ تؤدي هذه الاجواء إلى انتشار الأمراض الفطرية، بالإضافة إلى رقاد النبات، مما يقضي على المحصول. أما التربة التي تتاسب زراعة القمح، فهي التربة الخصبة المتوسطة القوام الجيدة الصرف؛ أما الأراضي الرملية والأراضي رديئة الصرف، فلا تعد تربة صالحة لنجاح زراعة محاصيل القمح، ولا يتحمل القمح التربة الملحية والقلوية، كما أن معدل البذار عند زراعة القمح يعتمد على نوع الصنف المراد زراعته، ونسبة الإنبات وموعد الزراعة، ونوع التربة، والظروف الجوية، وطريقة الزراعة. تأتي زراعة القمح في دورة زراعية ثنائية، أو دورة ثلاثية، ويتوقف موعد زراعته على المنطقة والظروف الجوية، وبشكل عام يزرع في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني¹³. ومن أهم أصناف القمح المزروعة في فلسطين: لخيش، عنبر، أرئيل، بلدي، بيت هشيطة، نيريت¹⁴.

نظراً للأهمية البالغة لمحصول القمح يتبين من بيانات توزيع المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية حسب المحصول من واقع بيانات التعداد الزراعي 2021 أن النسبة الأعلى من المساحات مزروعة بمحصول القمح كما تمت الإشارة أعلاه، فهو محصول ذو أهمية كبيرة إذا ما نظرنا لموضوع الأمن الغذائي، وهو يعد من أقدم المحاصيل التي عرفها الإنسان، واستعملها في غذائه، ولا يزال يحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في معظم بلدان العالم، كما هو الحال في فلسطين.

¹² موقع ويكي فارمر، معلومات عن نبات القمح وتاريخه وقيمه الغذائية، الموقع الإلكتروني: <https://wikifarmer.com/ar/>

¹³ تم الحصول على هذه المعلومات من خلال مقابلة خبير المحاصيل الحقلية في مركز البحوث الزراعية التابع لجامعة القدس المفتوحة (د. عزيز سلامة).

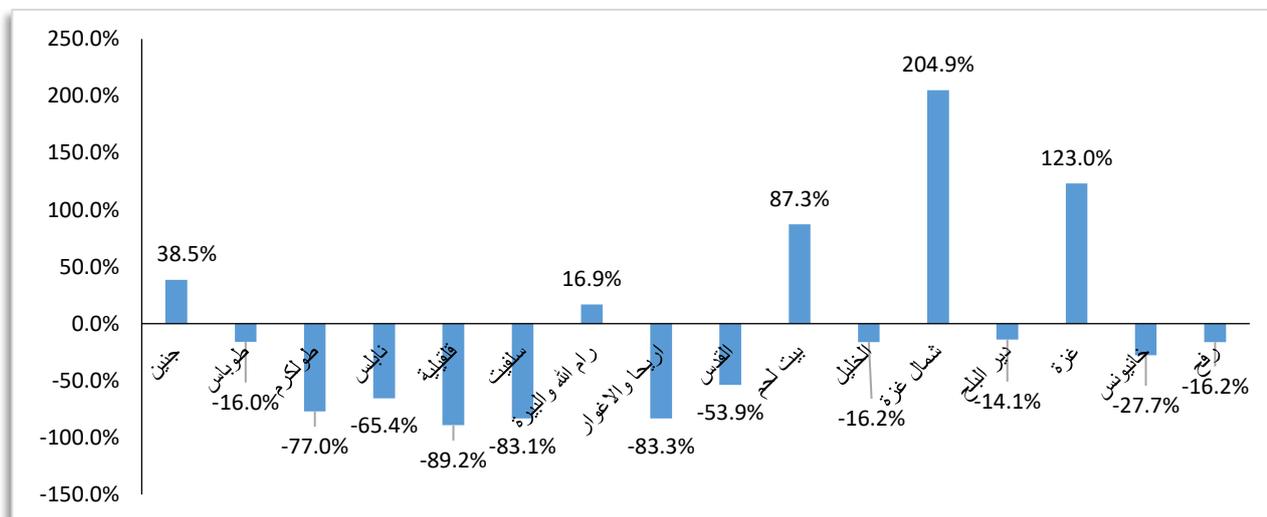
¹⁴ الثروة النباتية في فلسطين، المحاصيل الحقلية في فلسطين، مقالة منشورة على صفحة وكالة وفا الإلكترونية:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8621

يبلغ معدل إنتاج الدونم الواحد من القمح ما بين 150-180 كغم في سنوات الأمطار الجيدة فهو غذاء رئيسي يعتمد في ريه على مياه الامطار، لكن تبقى هذه الأرقام بالرغم من ضخامتها غير قادرة على تغيير الحقيقة القائلة بأن معدل استهلاك الفرد الفلسطيني الواحد من القمح حوالي 120 كغم/سنوياً (وزارة الزراعة الفلسطينية، الرسالة الإرشادية للقمح، دائرة الإعلام الزراعي، 2014)، وأن معدل الإنتاج يقترب من 41 ألف طن سنوياً فقط، في حين أن الحاجة تصل إلى أكثر من 400 ألف طن سنوياً (المصدر السابق). أي أن نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح (الإنتاج / الاستهلاك) حوالي 10% فقط. نلاحظ أن نسبة الأراضي المزروعة بالقمح على مستوى فلسطين بلغت 46.5% من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية، وفي الضفة الغربية بلغت نسبة الأراضي المزروعة بمحصول القمح 44.7% من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية، في حين بلغت 65.5% من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية في قطاع غزة.

تراجعت المساحات المزروعة بمحصول القمح على مستوى فلسطين بما نسبته 12.9%، وتركزت النسبة الأعلى من هذا التراجع في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بشكل رئيس، حيث تراجعت المساحات المزروعة بالقمح بنسبة بلغت 14.6%، في حين زادت المساحة المزروعة بالقمح في قطاع غزة ولكن بشكل طفيف بنسبة بلغت 1.5% فقط، وذلك نظراً لمحدودية الأراضي الزراعية في قطاع غزة. جاء التراجع في المساحات المزروعة بمحصول القمح على مستوى الضفة الغربية في 8 محافظات، بينما زادت المساحات المزروعة بالقمح في 3 محافظات فقط وهي جنين ورام الله والبييرة وبيت لحم، أما في قطاع غزة فقد كان التراجع في 3 محافظات وهي دير البلح وخانيونس ورفح. (لاحظ الشكل رقم 9) أدناه.

شكل (9): معدل التغير في المساحات المزروعة بمحصول القمح العلفي حسب المحافظة للسنوات 2010 و 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

ويعد التراجع زراعة القمح في فلسطين جزءاً من تراجع المساحات المزروعة بكافة المحاصيل الحقلية والعلفية منها، والسبب الأهم هو توجه المزارعين للمحاصيل الأكثر عائداً اقتصادياً، والابتعاد عن المحاصيل التي تحجز الأرض لفترات طويلة وتحد من إمكانية زراعة الأرض بمحاصيل أخرى، فضلاً عن أن موسم الأمطار أصبح متقلباً في فلسطين مما يؤثر على نجاح زراعة المحاصيل العلفية بسبب تذبذب نسب الأمطار من عام لآخر، وعزوف بعض المزارعين عن زراعتها نظراً لتخوفهم من ضياع الموسم الزراعي الشتوي دون مردود إذا لم ينجح الموسم الزراعي، فبالرغم من أن زراعة القمح هي زراعة بعلية تعتمد على مياه الأمطار، فقد شهدت زراعته خلال السنوات العشر الأخيرة تراجعاً يعود إلى مجموعة من الأسباب تضاف إلى تذبذب الأمطار، وتتلخص هذه الأسباب في قلة الأرباح للدونم الواحد وهذا مرده إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتدهور الأصناف المستخدمة، وقلة مقاومة الأصناف للأفات والأمراض. أما باقي الأسباب فتتمثل في تفتت الملكية، والزحف العمراني ومصادرة الأرض، وإتلاف الاحتلال لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في منطقة الأغوار الشمالية، يستخدمها لغرض التدريبات والمانورات العسكرية (مديرية زراعة طوباس)، كما يعرقل الاحتلال دخول أصناف جديدة ذات إنتاجية عالية، ويضاف إلى أسباب التراجع، التغيير الحاصل في النمط الزراعي وتحويل الأراضي الحقلية إلى أراضي بستانة، وضعف الإرشاد الزراعي والبحث العلمي وعدم اتباع الدورات الزراعية المناسبة.¹⁵

واقع زراعة محصول الشعير العلفي والتغيرات التي حدثت عليه

يعتبر الشعير من المحاصيل الشتوية، حيث يزرع في معظم المناطق المعتدلة، ويتحمل ظروف الجفاف أكثر من القمح؛ إذ تنجح زراعته في الأراضي التي يبلغ معدل سقوط الأمطار فيها من 250-300 ملم سنوياً. وأفضل ما يلائم الشعير هو الأراضي المتوسطة القوام وجيدة الصرف، وتنجح زراعته في التربة الخفيفة، بشرط توافر الاحتياجات المائية. تتمثل أهمية الشعير في استعماله في الأعلاف الحيوانية على نطاق واسع، كغذاء حيوي مركز في حالة استعماله حبوباً، أو رعيه أخضر، وتحتوي حبوب الشعير على 65.0% كربوهيدرات، 12.0% بروتين، 11.0% ماء، 2.0% دهون، 6.0% ألياف.¹⁶

يزرع الشعير في دورة زراعية ثنائية أو ثلاثية، وأفضل دورة لزراعة الشعير مع البقوليات العلفية، وخصوصاً إذا زرعت البقوليات العلفية لأغراض الرعي المباشر أو الحش الأخضر، كما يمكن أن يزرع الشعير مبكراً في الخريف قبل سقوط الأمطار (عفير)، وغالباً ما يزرع في تشرين الأول؛ وأحياناً في تشرين الثاني، حسب ظروف المزرعة والمزارع، وموعد سقوط الأمطار. تنبت بادرات الشعير بسرعة إذا سقيت بماء الأمطار أو مياه الري، ولا يحتاج نبات الشعير إلى الكثير من عمليات الخدمة؛ إذ يكفي فيها التسميد، والقضاء على الأعشاب بمكافحتها يدوياً، أو برشها بالمبيدات الزراعية.

¹⁵ العجز في كمية القمح وأسباب تراجع زراعته، خاص بأفاق البيئة والتنمية (2016) مركز معاً للتنموي، فلسطين.

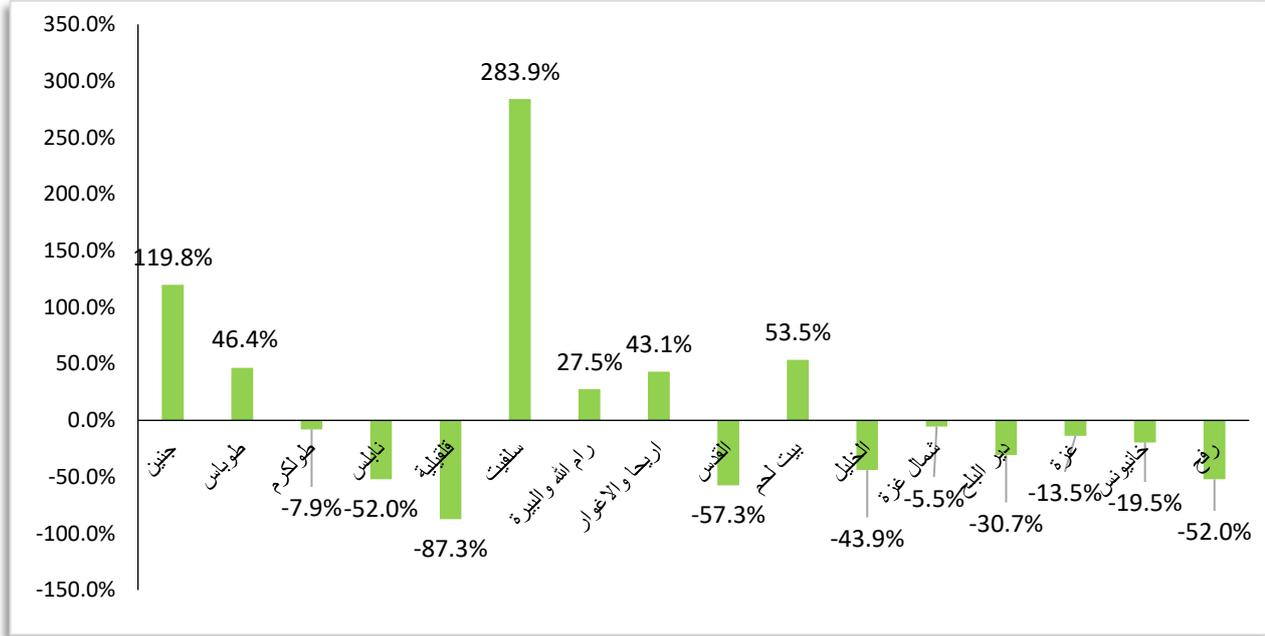
¹⁶ موقع ويكي فارمر، مصدر سابق، ومن خلال تم خلال مقابلة خبير المحاصيل الحقلية في مركز البحوث الزراعية التابع لجامعة القدس المفتوحة (د. عزيز سلامة).

تبلغ غلة الشعير 125 كغم للدونم الواحد حسب المنطقة، وفي المناطق المروية، قد يصل الإنتاج إلى 300-500 كغم/دونم. وهذه الكمية تعتمد على الصنف ومدى العناية بالمحصول، واتباع وسائل الإنتاج الحديثة. يحصد محصول الشعير في شهر أيار في السهول والمرتفعات، يدويًا أو باستخدام الحصاد، إذا كانت الأرض مستوية والشعير طويلًا، وبعدها يدرس بواسطة الدراسات، ويخزن في أكياس أو في مستودعات. ويجب العناية بظروف تخزين الشعير، من أجل تلافي مهاجمته من الآفات، وتلفه بسبب الرطوبة. أهم الأصناف الشائعة: البلدي، نعومي 531، روت، معاليت.¹⁷ يستخدم الشعير بشكل رئيس كغذاء للحيوانات العشبية، ويقدم لها كجزء من العلائق الغذائية مخلوطاً مع أنواع أخرى كالتبن أو النخالة أو غيرها، كما أنه يستخدم على نطاق ضيق من قبل الإنسان في بعض أنواع المخبوزات أو في صناعة المشروبات، ولكن الأهمية الكبرى لهذا المحصول على مستوى فلسطين أنه بعد غذاء للحيوانات كما أسلفنا، وما يزرع على مستوى فلسطين منه لا يكفي حاجة السوق المحلي، بالتالي يتم استيراده من عدة مصادر، بالتالي تكمن أهمية زيادة رقعة المساحات المزروعة منح لكي يحل مكان المستورد، مما يخفف فاتورة الواردات، وبالتالي يكون الاعتماد الأكبر على الإنتاج المحلي. بلغت نسبة المساحات المزروعة بالشعير على مستوى فلسطين 29.6% من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية في العام 2010، وتراجعت قليلاً في العام 2021 لتصبح 28.5%، فيما بلغت نسبة المساحات المزروعة بمحصول الشعير على مستوى الضفة الغربية 30.6% من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية في الضفة الغربية، وتراجعت إلى 29.9%، وفي قطاع غزة تراجعت ذات النسبة من 17.8% إلى 13.4%، وكما لاحظنا على مستوى فلسطين هناك تراجع في المساحات المزروعة بهذا المنتج.

تراجعت المساحات المزروعة بمحصول الشعير العلفي على مستوى الضفة الغربية بين الأعوام 2010 و 2021 على مستوى خمسة محافظات، وهي طولكرم ونابلس وقلقيلية والقدس والخليل، بينما زادت المساحات المزروعة بالشعير في 6 محافظات وهي جنين وطوباس وسلفيت ورام الله والبيرة وأريحا والأغوار وبيت لحم، أما في قطاع غزة فقد كان التراجع في كافة المحافظات. (لاحظ شكل 10)

¹⁷ الثروة النباتية في فلسطين، مصدر سابق.

شكل (10): معدل التغير في المساحات المزروعة بمحصول الشعير العلفي حسب المحافظة بين السنوات 2010 و2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

ومع أن محصول الشعير غير مروى ويعتمد على مياه الأمطار، إلا أن هناك عدة أسباب أدت لتراجع المساحات المزروعة منها تذبذب كميات الأمطار من موسم مطري لآخر، وهبوب الرياح الحارة والجافة (الخماسينية)، خاصة في فترة الإزهار، بالإضافة لعدم اهتمام المزارع باستخدام الأسمدة والمبيدات ومكافحة الأعشاب، وعدم الالتزام بالدورة الزراعية، وعدم اهتمام المزارعين باستخدام المحارث المناسبة، وتدهور الأصناف والسلالات المتأقلمة مع الظروف البيئية المحلية، يضاف لذلك اتجاه المزارعين على زراعة الأشجار على حساب المزروعات العلفية، والتي منها الشعير. يضاف لذلك انخفاض العائد المادي؛ بسبب ارتفاع التكاليف وتدني نسبة الإنتاجية، كما أن تفتت الملكيات والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وانتشار الخزائير البرية التي تتلف المحاصيل، وعزوف المزارعين عن الزراعة، والاتجاه نحو مجالات عمل أخرى، لا سيما العمل خلف الخط الأخضر، كلها عوامل أدت لتراجع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية ومنها الشعير.¹⁸

واقع زراعة محصول البيقيا العلفي والتغيرات التي حدثت عليه

تسمى بهذا الاسم في كل البلاد العربية، وفي اللغة التركية تسمى مردمك، أما بالفرنسية فتدعى (Vece) وتدعى (Summer Vetche) في اللغة الإنجليزية، و(Vicia Sativa) في اللاتينية. البيقيا نبتة سنوية وقد تكون حولية ومعمرة، من الفصيلة القرنية الفراشية وهي محصول علفي يعطي حشة واحدة فقط تنبت برية في بلاد الشام وفي كثير من البلاد وهي تزرع في أوروبا كلها. ولها هناك عدة أصناف أخصها وأكثرها زراعة انتشاراً المعروفة باسم البيقيا الشائعة (Commune Vexe) ولهذه

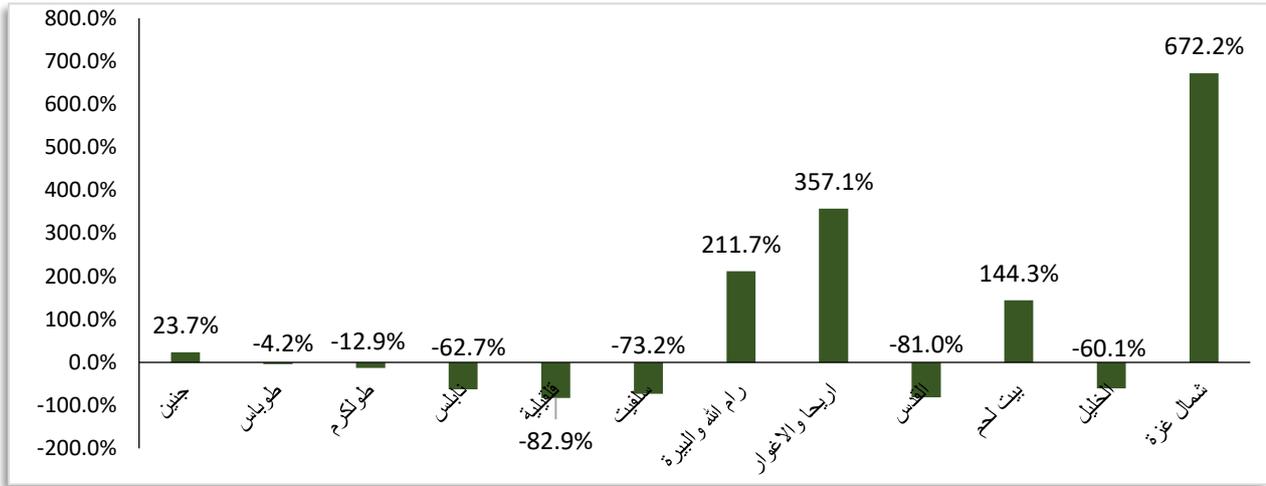
¹⁸ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2023)، المحاصيل الحقلية في فلسطين.

تباينان، أحدهما ربيعي للبلاد الباردة في أوروبا والثاني شتوي للبلاد الحارة. والمزروع في بلاد الشام هو الشتوي. تزرع البيقيا لغابتين: إما لاستخراج حبوبها، وحينئذ تسمى (بيقيا حبية) أو (بيدرية)، وإما لاستحصال كلثها الأخضر ولإرعاء الماشية، ولا سيما المعز الحلوب. وذلك خلال فصل الخريف والشتاء، وحينئذ تسمى (بيقيا رعوية) حيث أنها نبات سنوي وكلاً شتوي مرطب للمعدة. وقد كانت بذورها تشحن من مصر إلى فلسطين حيث يزرعها الألمان واليهود محملة على الشعير القصيل، فيحشونها معه في الربيع ويربون ماشيتهم بها. تفضل البيقيا التربة الطينية الكلسية والرملية الطينية جيدة الصرف، وهي تكثر الرطوبة الزائدة وانتفاش التربة بتأثير الصقيع. البيقيا متوسطة من حيث القيمة الغذائية حيث تحتوي على 25.0% من البروتين في مرحلة الأزهار وتصل قيمتها الهضمية في هذه المرحلة إلى نسبة 75.0%، وتعتبر البيقيا من الأعلاف المستساغة سواء كانت خضراء أو حبوب أو على شكل بالات أو قش (تبن). حيث تقبل الماشية على رعيها في مراحل نموها المختلفة؟ كما وجد أن معدل الزيادة الوزنية للخراف التي تتغذى عليها في مرحلة الأزهار قد يصل إلى 240 غرام يوميا، كما يمكن الاستفادة من البيقيا في زيادة خصوبة التربة لكونها تقوم بتثبيت الأزوت الجوي بواسطة العقد البكتيرية الموجودة على الجذور، وتستخدم أحياناً لأغراض التسميد الأخضر وقلبها في التربة لزيادة خصوبتها. لكن أفضليتها في أنها لا تحدث اضطرابات هضمية وهي بذلك غذاء صحي سهل الهضم لكل الحيوانات آكلة الأعشاب. إلا أن البقر لا يستسيغها ما يكن قد حشمت خلاله أزهارها.¹⁹

يعد زراعة محصول البيقيا في فلسطين محدودة النطاق وعلى مساحات قليلة وتراجع مستمر، فبالكاد تجد حبوب البيقيا لدى المزارعين التقليديين كما كان في فترات زمنية سابقة عندما كانت تزرع في الريف الفلسطيني كمحصول موجه لتغذية المواشي التي تربي في المنازل الريفية للاستخدام العائلي، وليس التجاري، ولكن هذا المحصول لم يعد يزرع في الأرياف الفلسطينية كما كان، بل على العكس هو آخذ في التراجع. بشكل عام تراجع المساحات المزروعة بمحصول البيقيا العلفي على مستوى فلسطين، من 12,246.5 دونماً إلى 10,975.1 دونماً، بنسبة تراجع بلغت 10.4%، وتزرع البيقيا في الضفة الغربية بشكل أوسع بكثير من قطاع غزة، فحيث بلغت المساحات المزروعة بالبيقيا 12,236.4 دونماً في العام 2010 مقابل 10,854.9 في العام 2021، ويلاحظ من الرقمين أن غالبية المساحات المزروعة من هذا المحصول هي في الضفة الغربية، وأما ما يزرع منها في قطاع غزة فهو مساحة تكاد لا تذكر، إذ لم تتجاوز الـ 10.1 دونماً وارتفعت لتصبح 120.2 دونماً فقط، وفيما يلي نورد معدلات التغير على مستوى المحافظات لتتبع معدلات التغير، (لاحظ الشكل 11).

¹⁹ زكريا، وصفي (2016)، زراعة المحاصيل الحقلية، الجزء الأول، ص 276-281، منشور في موقع المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، الصفحة الإلكترونية: <https://almerja.com/more.php?idm=50697>

شكل (11): معدل التغير في المساحات المزروعة بمحصول البيقيا العلفي حسب المحافظة للسنوات 2010 و2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

تراجعت المساحات المزروعة بمحصول البيقيا العلفي على مستوى الضفة الغربية على مستوى سبعة محافظات، وهي طوباس وطولكرم ونابلس وقلقيلية وسلفيت والقدس والخليل، بينما زادت هذه المساحات في 4 محافظات وهي جنين ورام الله والبيرة وأريحا والأغوار وبيت لحم، أما في قطاع غزة فيلاحظ أن البيقيا لم تكن تزرع سوى في محافظة واحدة وهي شمال غزة، عام 2010، وفي تعداد عام 2021 تبين أنها تزرع في 4 محافظات على نطاق ضيق جداً بمساحات بسيطة، (لاحظ شكل 11). ولم يتسنى استخراج معدلات النمو لهذه المحافظات نتيجة عدم وجود زراعة فيها لهذا المحصول في السابق.

وما ينطبق على القمح والشعير ينطبق على محصول البيقيا من حيث أسباب تراجع المساحات المزروعة من هذا المحصول العلفي، حيث تذبذب كميات الامطار من عام لآخر وتفتت الملكيات وضعف العائد المادي من زراعة البيقيا والتي تزرع في الغالب لاستخدامها على نطاق محلي أو حتى عائلي، أي للمواشي التي تربي في البيوت وليست على نطاق تجاري.

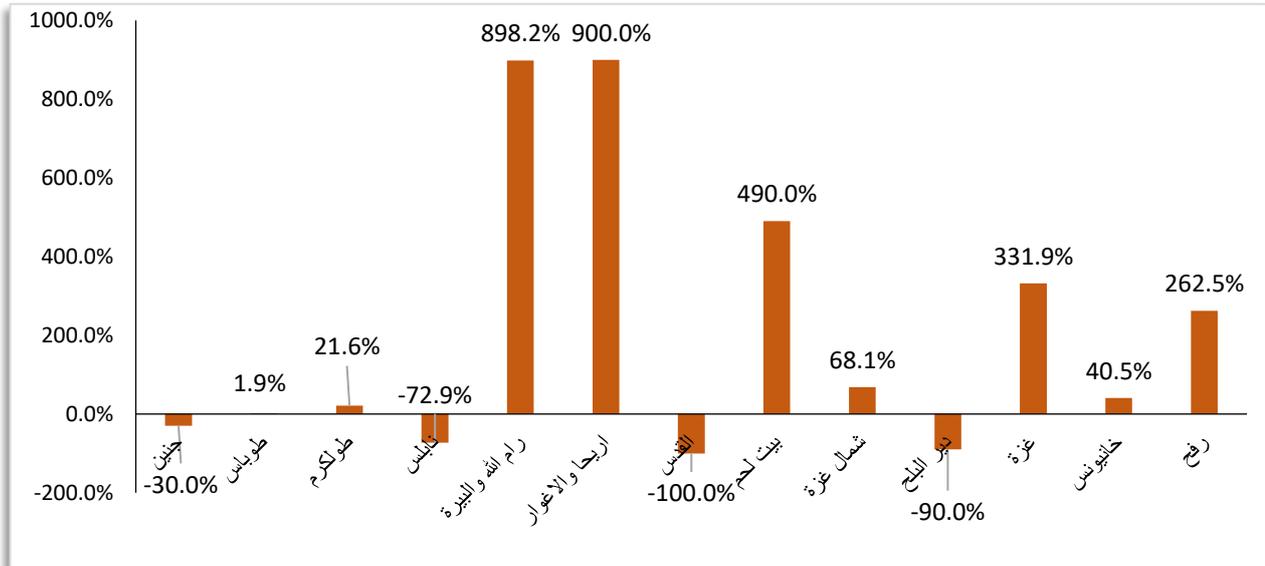
واقع زراعة محصول البرسيم العلفي والتغيرات التي حدثت عليه

يعتبر نبات البرسيم من البقول المعمرة مع أوراق ثلاثية والزهور بين الازرق والبنفسج، وينتمي إلى عائلة فاباسي (عائلة البازلاء والفاصوليا). يعتبر البرسيم من أهم المحاصيل العلفية في العالم، فهو مصدر طبيعي للنتروجين، لأنه يستضيف بكتيريا التربة التكافلية (ريزوبيا) في العقيدات الجذرية التي "تصلح" ترتبط وترسب) النتروجين من الهواء الى التربة، وبالتالي فإنه يجعل النتروجين متوافر للنباتات الأخرى. نبات البرسيم قابل للتكيف للغاية مع تنوع الزراعة والظروف الجوية، حيث يستطيع تحمل الجفاف، ويمكن تحقيق ذلك بسبب نظامه الجذري، الذي يمكن أن يصل إلى عمق 4.5 إلى 9 م، والبحث عن الماء والمواد الغذائية. يبلغ متوسط طول الجذر 1.2-1.5 متر. الجزء العلوي من النبات هو أقصر بالمقارنة بالجذر، ويتراوح ارتفاع النبات من 60 إلى 120 سم. يزرع نبات البرسيم في تربة ذات تصريف جيد، لأن التربة الرطبة تحفز

انتشار أمراض مختلفة للنبات.²⁰ يَعدّ البرسيم علفاً جيداً للحيوانات لاحتوائه على نسبة مرتفعة من البروتين والحموض الأمينية التي تساعد على إدرار الحليب، كما أنه غني بالكالسيوم ويحتوي على نسبة جيدة من الفيتامينات أهمها: ك (K)، هـ (E)، د (D). يستخدم البرسيم كعلفٍ أخضر، وعندها يجب حشه وقت الإزهار، أو يُصنَّع على شكل دريس (Hay) أو سيلاج (Silage)، ويختلف التركيب الكيميائي للبرسيم من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى.²¹

يزرع البرسيم في فلسطين على مساحات قليلة مقارنة بمحصولي القمح والشعير، ويلاحظ أن المساحات المزروعة منها على مستوى فلسطين تراجمت من 13,257.2 دونماً إلى 9,727.7 دونماً بنسبة تراجع بلغت 26.6%، وعلى مستوى الضفة الغربية فهي تزرع في بشكلٍ أوسع بكثير من قطاع غزة، حيث يلاحظ أيضاً أن المساحات المزروعة بمحصول البرسيم العلفي في الضفة الغربية انخفض من 13,028.0 دونماً إلى 9,484.1 دونماً، بنسبة تراجع بلغت 27.2%، ويلاحظ من الرقمين أن غالبية المساحات المزروعة من هذا المحصول هي في الضفة الغربية، وأما ما يزرع منها في قطاع غزة فهو مساحة بسيطة وعلى الرغم بساطتها إلا أنها ارتفعت من 229.2 دونماً إلى 243.6 دونماً، بمعدل زيادة بلغ 6.3% وفيما يلي نورد معدلات التغير على مستوى المحافظات لتتبع معدلات التغير، كما يظهر من الشكل (12).

شكل (12): معدل التغير في المساحات المزروعة بمحصول البرسيم العلفي حسب المحافظة للسنوات 2010 و2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

²⁰ موقع ويكي فارمر الإلكتروني، الصفحة: <https://wikifarmer.com/ar>

²¹ الموسوعة العربية: الموقع الإلكتروني، <https://arab-ency.com.sy/tech/details/683/4>

تركز التراجع في المساحات المزروعة بمحصول البرسيم العلفي على مستوى الضفة الغربية في ثلاث محافظات، وهي جنين ونابلس والقدس، بينما زادت المساحات المزروعة بالبرسيم في خمس محافظات وهي طوباس وطولكرم ورام الله والبيرة وأريحا والأغوار وبيت لحم، أما في قطاع غزة فيلاحظ أن المساحات المزروعة بالبرسيم انخفضت في محافظة دير البلح فقط فيما ارتفعت في بقية المحافظات الأخرى.

ولعل الارتفاع في الكثير من المحافظات الفلسطينية عائد إلى التوجه لتوطين زراعية بعض المحاصيل العلفية التي يتم استيرادها من الخارج والتي قد توفر أيضاً فرصاً للدخل والعمل للعديد من المزارعين والمستثمرين، وفي هذا السياق يشار إلى العديد من المحاولات للاستثمار في بعض المحاصيل العلفية الجديدة، كمحصول الأرزولا العلفي، والذي بدأ يزرع على نطاق محدود في محافظتي بيت لحم وجنين، وهذا من خلال مشاهداتنا برفقة الخبراء الزراعيين في جامعة القدس المفتوحة، كما كانت هناك محاولات للاستثمار في محصول القوار العلفي في أريحا، هذه المحاصيل ومنها البرسيم قد تشكل مشاريع مدرة للدخل للمستثمرين فيها إذا ما تمت دراستها بشكل جيد، وتوسع الانتاج فيها على نطاق تجاري بشكل أكبر، وهو أمر بحاجة للمزيد من الدراسة والبحث والتجربة للوصول إلى النمط التجاري الواسع. محصول البرسيم وعلى الرغم من محدودية المساحة التي يزرع فيها على مستوى فلسطين إلا أنه ثابت علمياً كمحصول مستساغ وذو قيمة غذائية جيدة للمواشي.

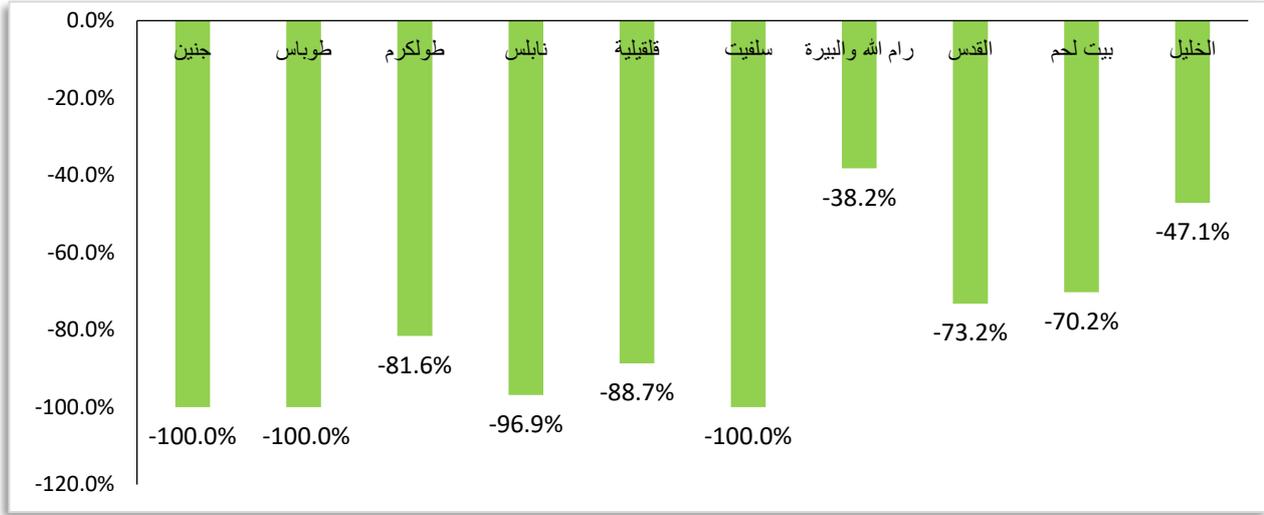
واقع زراعة محصول الكرسة العلفي والتغيرات التي حدثت عليه

تسمى أيضاً البيقيا الفلسطينية²² أو الكرسة أو الكشنى، باللاتينية (*Vicia palaestina*) نوع نباتي علفي مهم يتبع جنس البيقيا من الفصيلة البقولية، المعروفة بقدرتها على تثبيت النيتروجين الجوي من خلال بكتيريا المستجذرة أو الرايزوبيوم. موطنه بلاد الشام، وهو يزرع بكثرة هناك كمحصول علفي مستساغ للحيوانات العشبية. يزرع محصول الكرسة جزئياً في فلسطين على مساحات قليلة مقارنة بالمحاصيل العلفية الأخرى التي تم تناولها سابقاً، حيث يزرع على مستوى الضفة الغربية فقط ولا يزرع في قطاع غزة، كما يظهر من بيانات التعدادات الزراعية التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تراجعت المساحات المزروعة بمحصول الكرسة على مستوى فلسطين من 6,171.9 دونماً إلى 2,629.0 دونماً بنسبة تراجع كبيرة جداً بلغت أكثر من نصف المساحات ووصلت 57.4%، ويلاحظ أن الكرسة تزرع في الضفة الغربية فقط، ولا توجد زراعة من هذا المحصول في قطاع غزة، وبالتالي تتساوى المساحات المزروعة في الضفة الغربية مع المساحات المزروعة على مستوى فلسطين، وفيما يلي نورد معدلات التغير على مستوى المحافظات لتتبع معدلات التغير، كما يظهر من الشكل (13).

²² أرمناك ك. بديفان (2006)، المعجم المصور لأسماء النباتات: لغات متعددة: ويشمل النباتات الاقتصادية والطبية والسامة ونباتات الزينة وأهم الحشائش والأعشاب (ط. 3)، القاهرة: ص. 613

شكل (13): معدل التغير في المساحات المزروعة بمحصول الكرسنة العلفي حسب المحافظة للسنوات 2010 و2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

إن التراجع في المساحات المزروعة بمحصول الكرسنة العلفي كان على مستوى كافة محافظات الضفة الغربية كبيراً جداً، وصل حد 100% في محافظات جنين وطوباس وسلفيت، أي أن زراعته في هذه المحافظات قد توقفت بالكامل، في حين انخفضت زراعته بنسب كبيرة متفاوتة بين بقية محافظات الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فكما أسلفنا لا توجد زراعة لهذا المحصول نهائياً. يعد زراعة محصول الكرسنة في فلسطين محدودة النطاق وعلى مساحات قليلة وتراجع مستمر، فبالكاد تجد حبوب الكرسنة لدى المزارعين التقليديين كما كان في فترات زمنية سابقة عندما كانت تزرع في الريف الفلسطيني كمحصول موجه لتغذية المواشي التي تربي في المنازل الريفية للاستخدام العائلي، وليس التجاري، ولكن هذا المحصول لم يعد يزرع في الأرياف الفلسطينية كما كان، بل على العكس هو أخذ في التراجع نتيجة لعدم جدواه كمحصول بعلي يعتمد على مياه الأمطار ويحجز الأرض الزراعية لفترة كبيرة تحد من قدرة المزارعين على زراعة محاصيل صيفية مروية خاصة أن زراعة المحاصيل البعلية تمتد لفترة كبيرة تصل لشهر أيار حتى يتم خلعها من الأرض، ليبدأ التحضير للموسم الصيفي، والذي يمكن بدايته قبل هذا الوقت لو لم تكن الأرض مزروعة بمحصول الكرسنة، أو أي محصول علفي آخر. يشار إلى الكرسنة لا تؤكل من قبل الإنسان كالقمح والعدس والشعير بشكل محدود، لذا فزراعتها توجه للاستهلاك الحيواني على نطاق ضيق فلا تقدم لوجدها في علائق الحيوانات، وكانت سابقاً تستخدم كأعلاف للطيور الداجنة بشكل خاص.

2.1.4 تحليل واقع تربية الأبقار والضأن والماعز في فلسطين

الثروة الحيوانية هي الحيوانات الأرضية المستأنسة التي تتم تربيتها لتوفير مجموعة متنوعة من السلع والخدمات مثل اللحوم، والحليب، والبيض، والجلود، والألياف، والريش. ويشمل مصطلح نظم الثروة الحيوانية جميع جوانب إمدادات السلع الحيوانية واستخدامها، بما في ذلك توزيع الحيوانات ووفرتها، ونظم الإنتاج المختلفة التي تربي فيها، وتقديرات الاستهلاك والإنتاج الآن

وفي المستقبل، والأشخاص العاملين في الإنتاج الحيواني، والفوائد والآثار المترتبة على تربية الحيوانات. وتوفر صفحات الويب هذه المعلومات الجغرافية والموارد المتعلقة بالنظم الحيوانية العالمية.²³

أولاً: التغييرات في الحيازات الحيوانية الناتجة عن ارتفاع الطلب

كنتيجة طبيعية للارتفاع في كافة الأنشطة الاقتصادية ولارتفاع أعداد السكان الذي يترتب عليه ازدياد الحاجة للغذاء والذي يأتي من مصادر متعددة منها ما هو نباتي ومنها ما هو حيواني، وكنتيجة لارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية الناجم عن تطور أنماط الاستهلاك المحلي للغذاء والذي هو امتداد طبيعي لمثله على مستوى العالم، فقد ولد ذلك حاجة لزيادة الإنتاج من الغذاء والذي يعتمد على المصادر الزراعية، حيث نلاحظ ارتفاع الإنتاج من الأغذية المعتمدة على المنتجات ذات المصدر الحيواني، كاللحوم ومشتقات الألبان وغيرها، كل ذلك أدى لارتفاع أعداد المستثمرين في قطاع الإنتاج الحيواني لرفد الصناعات المعتمدة على المصادر الحيوانية بشكل كبير وملحوظ، ويظهر جدول (4) مقارنة بين عدد الحيازات الزراعية في فلسطين حسب نوع الحيازة والمنطقة، حيث ارتفعت أعداد الحيازات الزراعية الحيوانية بنسبة 39.8% حسبما أظهرت نتائج التعدادات الزراعية التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وارتفعت كذلك الحيازات الزراعية الحيوانية بنسبة 12.9% في الضفة الغربية، ولكن التطور الأبرز كان على مستوى قطاع غزة حيث وصلت نسبة الارتفاع في عدد الحيازات الحيوانية إلى 127.0%، وعلى عكس ذلك انخفض عدد الحيازات المختلطة بنسبة 2.1% على مستوى فلسطين بالرغم من زيادة عددها في قطاع غزة بنسبة 18.3%.

جدول (4): مقارنة بين عدد الحيازات الزراعية في فلسطين حسب نوع الحيازة والمنطقة للسنوات 2010، 2021

المنطقة	حيازة حيوانية		حيازة مختلطة		نسبة التغيير
	2010/2009	2021/2020	2010/2009	2021/2020	
فلسطين	14,241	19,909	17,893	17,516	39.8%
الضفة الغربية	10,879	12,278	14,762	13,813	12.9%
قطاع غزة	3,362	7,631	3,131	3,703	127.0%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

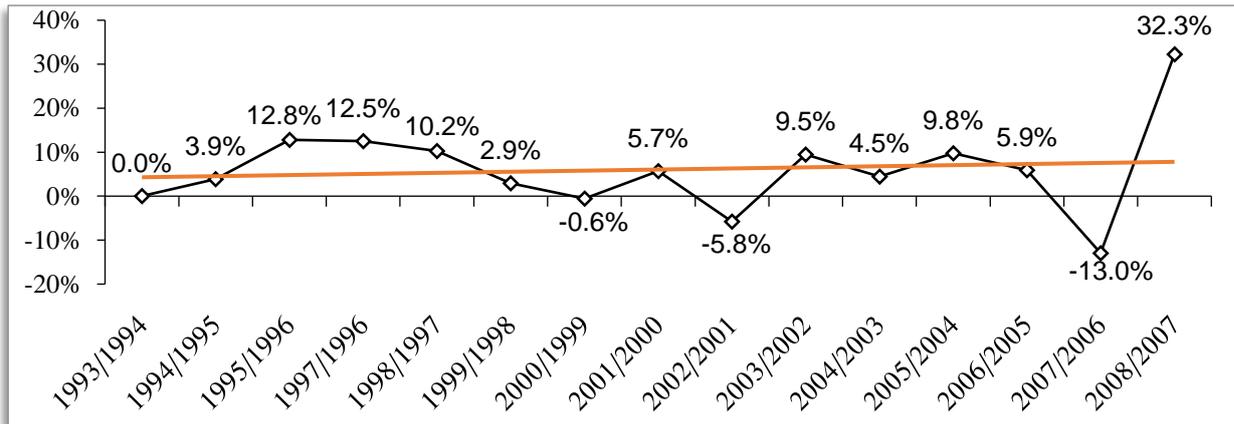
²³ منظمة الأغذية والزراعة - الفاو (2023) الموقع الإلكتروني: <https://www.fao.org/livestock-systems/ar>.

ثانياً: التغيرات في إنتاج الثروة الحيوانية عبر السنوات

يساهم الإنتاج الحيواني بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي من خلال انشطته في الأبقار والضأن والماعز والدواجن، وتقوم الكثير من الأسر بتربية الحيوانات داخل المنازل لتغطية احتياجاتها وبيع الفائض من الإنتاج، وتوجهت إلى استخدام الوسائل الحديثة وخاصة في مجال تربية الدواجن والأبقار، وتحدث الزيادات في الإنتاج الحيواني بطريقتين: زيادة عدد الحيوانات، و/ أو زيادة إنتاج كل حيوان (غلة).

شهدت قيمة الإنتاج الحيواني تذبذباً في فلسطين خلال الفترة 1994/1993 - 2008/2007، حيث عانى القطاع الزراعي نسبياً من بعض الركود في النشاط الإنتاجي، متأثراً بالوضع الاقتصادي العام والسياسي. وارتفعت قيمة الإنتاج الحيواني من العام 1994/1993 - 1996/1995، حيث فترة بداية قدوم السلطة الفلسطينية، وبداية الانتعاش الاقتصادي في شتى القطاعات بناء على ارتفاع دخل الفرد المبني على تدفق المساعدات من الخارج، ولكن الوضع تغير مرحلياً خلال الفترة 1996/1995 - 2000/1999 حيث توجه الكثير من العمال الزراعيين للعمل داخل الخط الأخضر، أو نحو العمل في القطاعات الأخرى، وخاصة قطاع الخدمات، بسبب ضعف الأجور في فلسطين مقارنة بالداخل الفلسطيني، ثم ارتفعت قيمة الإنتاج الحيواني بحوالي 6.0% خلال الفترة ما بين 2000/1999 و 2001/2000 وذلك لسد العجز في الميزان التجاري في الأعوام السابقة الناجمة عن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 1,509 دولار²⁴، وانخفضت قيمة الإنتاج الحيواني بنسبة 6.0% بعد قيام انتفاضة الأقصى مباشرة ما بين 2001/2000 و 2002/2001 بسبب استهداف القطاع الزراعي من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه ومنع رعي الحيوانات، والذي يعكس التأثير السلبي على الأمن الغذائي من هذه المنتجات.

شكل (14): نسبة التغير في الإنتاج الحيواني في فلسطين، 1994/1993 - 2008/2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2023). تقارير الإحصاءات الزراعية السنوية 1994/1993 - 2008/2007. رام الله - فلسطين

²⁴ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتب الإحصاء السنوية وبيانات الحسابات القومية.

كرد طبيعي من قبل المزارعين الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني والتي عملت على تطوير وتعزيز هذا القطاع، فإنه وخلال الفترة بين 2002/2001 و 2003/2002 ارتفعت مساهمة هذا القطاع مرة أخرى بتغير 9.0% نحو الأفضل. ولكن سرعان ما عاد الوضع الأمني ليفرض نفسه على المشهد ويعود للتأثير سلباً على الإنتاج الحيواني، ففي العام 2004/2003 انخفضت قيمة إنتاج الثروة الحيوانية مرة أخرى بنسبة 4.0%، ثم ما لبث أن عاود الارتفاع في العام 2005/2004 بنسبة بلغت 10.0% تبعه انخفاضين متتاليين في العامين اللاحقين 2006/2005 و 2007/2006 بنسبة 6.0% و 10.0% على التوالي، وجاء هذا الانخفاض بسبب الارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج وخصوصاً الأعلاف في تلك الفترة. وارتفعت قيمة الإنتاج الحيواني بنسبة 32.0% في العام 2007/2006 بسبب ارتفاع أسعارها في السوق المحلية، وتبلور رؤية زراعية تنموية لدى السلطة الفلسطينية بالاعتماد على الذات. ويشير الشكل (14) إلى نسبة التغير في الإنتاج الحيواني.

على الرغم من التذبذب في قيمة إنتاج الثروة الحيوانية خلال الفترة المذكورة، ولكن بشكل عام نلاحظ من خط الاتجاه العام أن هناك ارتفاع عبر السنوات كمعدل، الأمر الذي يعني أنه وبرغم التراجع خلال فترات زمنية قصيرة لأسباب ناجمة عن ظروف سياسية وأمنية، إلا أن الارتفاع بشكل عام هو المهيمن عبر السنوات، نتيجة الحاجة المتزايدة للثروة الحيوانية ومنتجاتها التي تتزايد بتزايد عدد السكان، ونمو الطلب المستمر على المنتجات الغذائية عموماً والمعتمدة على المنتجات الحيوانية خاصة.

ثالثاً: واقع الأمن الغذائي الفلسطيني من منتجات الأبقار والضأن والماعز بالمقارنة مع دول الجوار

تم اختيار حيوانات الماشية (الأبقار والضأن والماعز) على وجه الخصوص لغرض المقارنة بين فلسطين ودول الجوار لما لهذه الحيوانات من أهمية أعلى من غيرها من حيث الأمن الغذائي، كون العديد من المنتجات الغذائية الحيوانية تعتمد عليها إضافة إلى اللحوم التي تنتج منها، فهي مصدر لمشتقات الحليب بكافة أصنافها، والمنتجات الدهنية والصوف والجلود والعديد من المنتجات التي تدخل في صناعة المنتجات الغذائية وغير الغذائية في فلسطين، ويلاحظ وجود تفاوت واضح في عدد رؤوس الأبقار والضأن والماعز المرباة في الحيازات الزراعية في بلدان الجوار (سوريا، الأردن، إسرائيل) مع فلسطين. وتعكس هذه البيانات واقع الأمن الغذائي لهذه الدول من منتجات الحليب واللحوم الحمراء، ويمكن المقارنة باستخدام نصيب الفرد من عدد حيوانات.

وتظهر نتائج التعداد الزراعي في العام 2010، تقدم إسرائيل في نصيب الفرد من الأبقار فلكل 17.6 شخص بقرة واحدة، وتليها سوريا والتي فيها لكل 23.4 شخص بقرة واحدة، ثم الأردن والتي اتضح أن فيها لكل 94.6 شخص بقرة واحدة، وأخيراً فلسطين والتي ظهر أن فيها لكل 119.4 شخص بقرة واحدة، حيث تتمتع إسرائيل بقدرة على الاستثمار تفوق هذه الدول في تربية ورعاية الأبقار من حيث استخدام التكنولوجيا الحديثة، والدعم الحكومي المادي والتقني والإرشادي والبحثي. وفي عام 2021 بقي التفوق لصالح إسرائيل عند بقرة واحدة لكل 17.0 شخصاً، وحافظت سوريا على المرتبة الثانية عند بقرة واحدة

لكل 30.9 شخص، ولكن الملاحظ أنه في العام 2021 تقدمت فلسطين على الأردن حيث أصبح لكل 77.1 شخصاً في فلسطين له بقرة واحدة، في حين أصبح العدد بقرة واحدة لكل 140.9 شخصاً في الأردن.

وتشير البيانات لعامي 2010 و2021 على السواء إلى تصدُّر سوريا للمرتبة الأولى في تربية الضأن وتصديرها إلى الخارج، حيث ظهر أن لكل 1.5 شخص رأس واحد من الماعز في عام 2010، ولكل 1.6 شخص رأس واحد من الماعز في عام 2021، وتتأثر رؤوس الماشية المتواجدة في سوريا بزيادة مساحة المراعي والمروج²⁵، مما يزيد الميزة التنافسية للضأن السورية والماعز الشامي، وتليها الأردن ثم فلسطين وتأتي أخيراً إسرائيل والتي يعزى انخفاض أعداد الضأن فيها إلى قلة الطلب على لحوم الضأن، وارتفاع إنتاجية سلالة ضأن العساف مقارنة بسلالة العواسي السورية، وتتقدم الأردن المرتبة الأولى في تربية الماعز تليها سوريا ثم فلسطين وتأتي أخيراً إسرائيل. ويشير الجدول (5) إلى كم عدد الأشخاص لكل رأس من حيوانات الماشية حسب البلد والنوع.

جدول (5): عدد الأشخاص لكل رأس من حيوانات الماشية حسب البلد والنوع للأعوام 2010 و2021

النوع	سوريا		إسرائيل		الأردن		فلسطين	
	2021	2010	2021	2010	2021	2010	2021	2010
أبقار	30.9	23.4	17.0	17.6	140.9	94.6	77.1	119.4
ضأن	1.6	1.5	18.2	16.8	3.6	3	6.8	7.1
ماعز	14.1	11.5	81.5	75.8	13.8	6.9	21.8	18.4

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء في سوريا، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دائرة الإحصاءات العامة الأردن، دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل.

رابعاً: تحليل أهم مؤشرات حيوانات الماشية (الأبقار والضأن والماعز) في فلسطين

واقع تربية الأبقار في فلسطين والتغيرات في مؤشرات

تربي الأبقار في فلسطين على نطاق واسع، خاصة أبقار الحليب، والتي تربي لأكثر من غرض، فمنها ما يربي ضمن حيازات عائلية صغيرة كمشروع صغير يدر دخلاً للأسرة المربية، ومنها ما يربي في حيازات كبيرة لأغراض تجارية لإمداد الحليب لمصانع منتجات الألبان العاملة في فلسطين، إلى جانب ذلك هناك العديد من المزارع التي تربي العجول المعدة للذبح (عجول اللحم)، مع أن الكم الأكبر من عجول اللحم يتم استيرادها من الخارج، وفيما يلي نتعرض لأهم المؤشرات حول الأبقار في فلسطين.

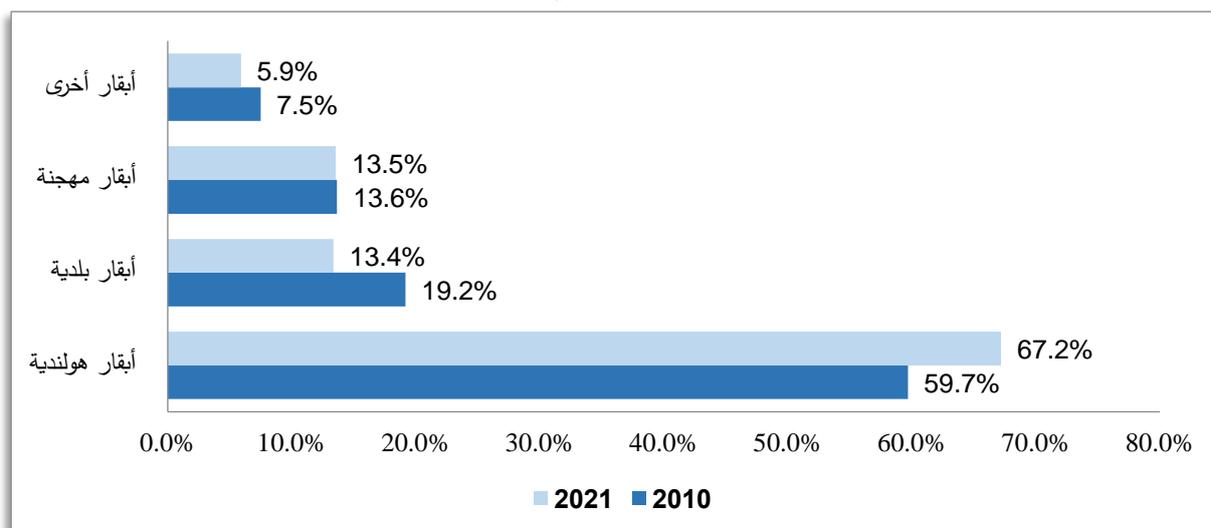
²⁵ الحسن، حسين، النعيمي، قاسم (2005). الحيازات الزراعية، الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء

ارتفع عدد الأبقار في فلسطين بشكل كبير، حيث بلغ هذا العدد 67,760 رأس بقر، كانت ضمن 2,211 حيازة زراعية، أي أن متوسط حجم الحيازة الزراعية الواحدة 30.6 رأس بقر، حيث يظهر تغير معنوي في أعداد الأبقار مقارنة مع التعداد الزراعي 2010 حيث كان العدد الكلي للأبقار في فلسطين 33,925 رأس ضمن 2,890 حيازة زراعية، حيث بلغ متوسط حجم الحيازة الزراعية الواحدة 11.7 رأس بقر.

يعزى السبب في الارتفاع الكبير في أعداد الأبقار التي تربي في فلسطين عبر السنوات إلى ارتفاع الطلب على منتجاتها خاصة أن اللحوم الحمراء الأكثر استهلاكاً هي لحوم الأبقار مقارنة باللحوم الحمراء الأخرى، نظراً لتعدد استخداماتها وانخفاض أسعارها مقارنة بأنواع اللحوم الحمراء الأخرى كالحوم الضأن والماعز، كما أن الطلب ارتفع على منتجات الحليب والألبان نتيجة ارتفاع أعداد السكان وتنوع المنتجات التي تعتمد على حليب الأبقار، مما ولد الحاجة لتربية أبقار الحليب بأعداد أكبر على الرغم من انخفاض نسبتها مقارنة بالأبقار الموجهة لإنتاج اللحوم إلا أنها ارتفعت عددياً بشكل ملحوظ.

تتواجد عدة سلالات من الأبقار في فلسطين كالبحر البلدي والبقرة الهولندية والبقرة المهجن وأنواع أخرى، منها ما يربي ويتم مكابته محلياً ومنها ما هو مستورد خاصة لأغراض الذبح وإنتاج اللحوم، وقد أظهرت البيانات على مستوى فلسطين تفوقاً في أعداد الأبقار من السلالة الهولندية والتي ارتفعت نسبتها من 59.7% إلى 67.2%، تلتها الأبقار البلدية من حيث العدد، ولكن من حيث النسبة المئوية فقد تراجعت نسبتها من 19.2% إلى 13.4%، في الترتيب الثالث جاءت الأبقار المهجنة والتي حافظت على نسبتها تقريباً من مجمل عدد الأبقار في فلسطين، وتراجعت نسبة الأبقار الأخرى من 7.5% إلى 5.9%. (لاحظ الشكل 15)

شكل (15): توزيع الأبقار حسب السلالة في فلسطين للعامين 2010 و 2021

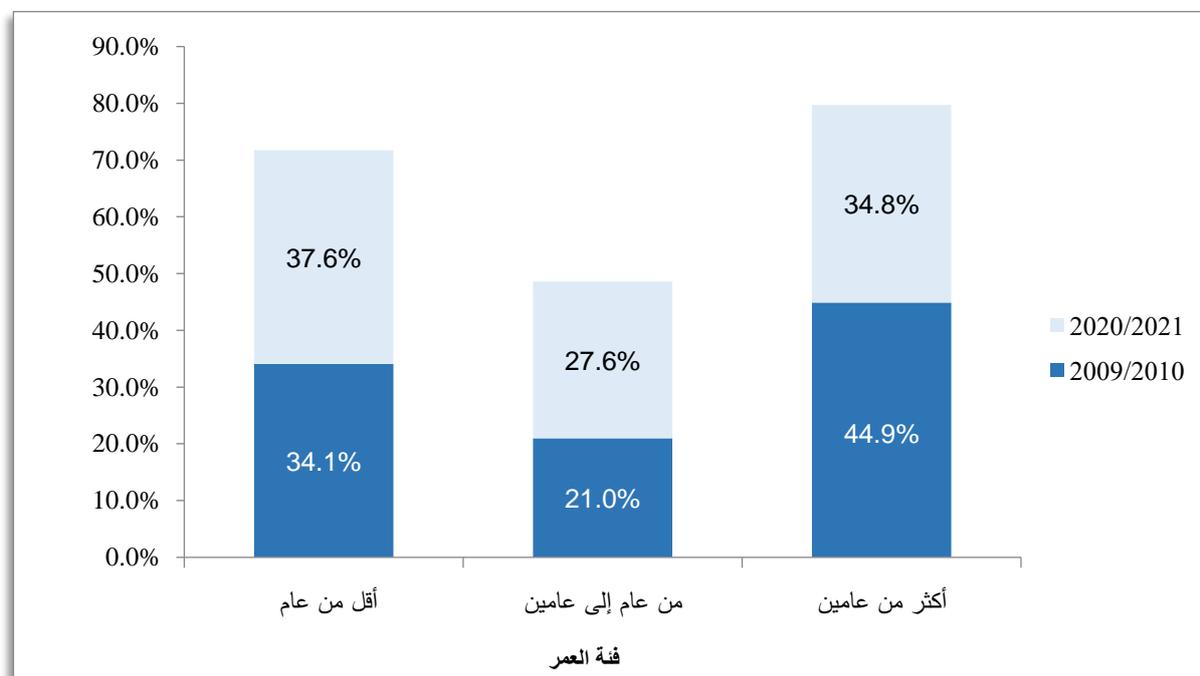


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

تنقسم الأبقار من حيث العمر حسب المنفعة أو نوع الاستغلال لها، فالأبقار التي توجه للانتفاع منها لأغراض الحليب غالباً تزيد أعمارها عن العامين، أما التي توجه لإنتاج اللحوم فتكون أقل من عامين، خاصة الذكور منها، ويلاحظ على مستوى فلسطين أن نسب الأبقار التي تزيد عن العامين انخفضت إلى حد ما في مقابل الارتفاع في فئات الأعمار الأخرى، حيث أن التغيير الأبرز كان لفئة الأعمار الأكثر من عامين، فانخفضت نسبتها من 44.9% إلى 34.8% وهذه الفئة هي فئة الأبقار الإناث ممن يكمن في مرحلة إنتاج الحليب كما أسلفنا، وهذا يعني تراجع أعداد الأبقار المخصصة للحليب لصالح الفئات الأخرى، ويمكن زيادة الإنتاج في الأعوام اللاحقة من خلال انتخاب الأبقار ذات الصفات الإنتاجية الممتازة النمو البيولوجي للعجول الصغيرة، ويلاحظ أن نسبة الأبقار التي يقل عمرها عن العام الواحد لجميع السلالات ارتفعت من 34.1% إلى 37.6%، وأما فئة العمر من عام لعامين فقد ارتفعت نسبتها من 21% إلى 27.6%. (أنظر للشكل 16) والذي يبين الهيكل العمري للأبقار في فلسطين.

تتواجد الأبقار على مستوى فلسطين في حيازات زراعية متنوعة منها الحيازات الأسرية والتي تستخدم للاكتفاء الذاتي أو التسويق على نطاق ضيق ومحدود لمنتجاتها، وهناك حيازات كبيرة موجهة للإنتاج التجاري، والتي تستفيد من وفورات الحجم من حيث تخفيض التكاليف الذي ينجم عن ارتفاع حجم الحيازة وأعداد الأبقار فيها حيث أن الحيازات التي تحتوي أكثر من 11 بقرة ارتفعت في عام 2021 مقارنة بالأعوام السابقة وبلغت نسبتها 26.6% مقارنة بـ 15.0% سابقاً.

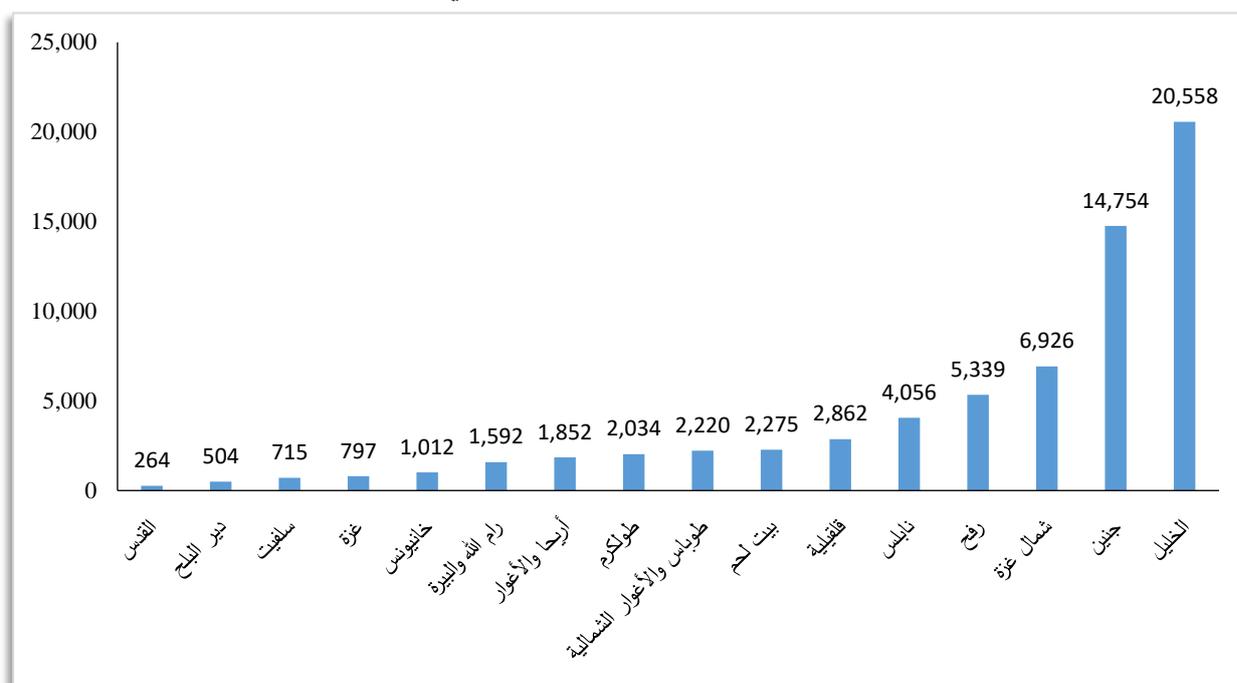
شكل (16): التوزيع النسبي للهيكل العمري للأبقار في فلسطين في العام للأعوام 2010 و 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

يشار إلى أن النسبة الأعلى من حيازات الأبقار هي في الضفة الغربية وبلغت 78.5%، في حين بلغت نسبة حيازات الأبقار في قطاع غزة 21.5% فقط من مجمل الحيازات على مستوى فلسطين، وتتركز حيازات الأبقار في الضفة الغربية في كل من محافظة الخليل والتي تمتلك العدد الأعلى من الأبقار على مستوى فلسطين، نظراً لارتفاع أعداد سكانها لكونها المحافظة الفلسطينية الأكبر مساحة وسكاناً، كذلك النمط الزراعي لريف الخليل والذي يعتمد على تربية المواشي بشكل أكبر من بقية المحافظات الفلسطينية، تتبعها من حيث العدد محافظة جنين والتي تتوفر فيها المساحات الزراعية المهيأة للرعي أيضاً والبيئة الريفية التي ما زال جزء منها يعتمد على تربية المواشي، ومن ثم محافظة نابلس، في معظم محافظات الضفة الغربية تتوفر المساحات الزراعية التي تحتاجها زراعة محاصيل الأعلاف الخضراء من برسيم وغيرها والتي يستخدم جزء منها للرعي المباشر للمواشي، وتتوفر المراعي إلى حد جيد خاصة للأبقار التي تعتمد على الرعي وليست الموجهة للتسمين، أما في محافظات قطاع غزة فإن مساحات الأراضي محدودة، ولكن على الرغم من محدوديتها إلا أن محافظتي شمال غزة ورفح كانتا في الصدارة من أكثر المحافظات التي توجد فيها أعداد من الأبقار. (لاحظ الشكل 17)

شكل (17): أعداد الأبقار حسب المحافظات في فلسطين 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

ارتفع عدد الحيازات الزراعية من الأبقار من فئة فوق الأحد عشر رأساً من 459 حيازة إلى 589 حيازة. (أنظر الجدول رقم 6)، ويرجع السبب إلى النمو الطبيعي للأبقار من تزاوج وولادات خلال عشر سنوات، وانتقال بعض الحائزين من تربية الأبقار لغرض الاستهلاك العائلي إلى النمط التجاري، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على الحليب لأغراض إنتاج مشتقات الألبان المصنعة بشكل رئيسي من الحليب، وكذلك تلبية الطلبة المتزايد على اللحوم الحمراء، خاصة لحوم الأبقار والتي تعد الأعلى

استهلاكاً من بين أنواع اللحوم الحمراء الأخرى، نظراً لاستخدامها على نطاق كبير لوفرة إنتاج اللحوم البقرية وانخفاض أسعارها مقارنة بلحوم الماعز والضأن.

جدول (6): مقارنة عدد حيازات الأبقار ونسبتها في فلسطين حسب فئات اعداد الإبقار 2010، 2021

حجم القطيع 2021					حجم القطيع 2010					المؤشر
+11	10 - 8	7 - 5	4 - 2	1	+11	10 - 8	7 - 5	4 - 2	1	
589	162	235	692	533	459	179	284	1142	996	عدد الحيازات
26.6	7.3	10.6	31.3	24.1	15.0	5.8	9.3	37.3	32.5	النسبة (%)

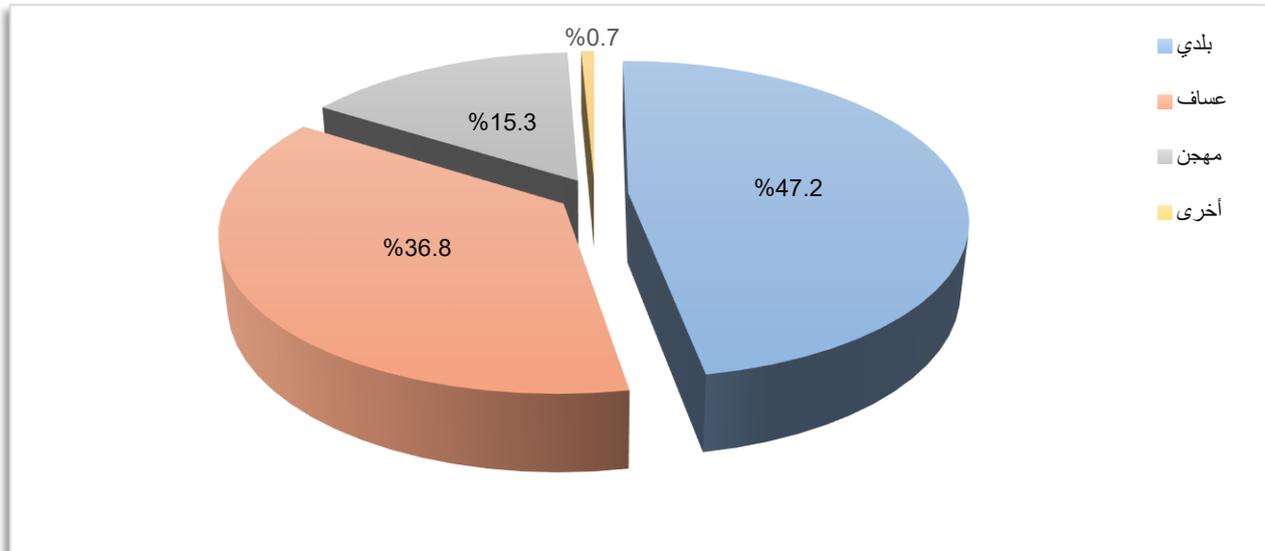
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

واقع تربية الضأن في فلسطين والتغيرات في مؤشراتها

تربي الضأن في فلسطين على نطاق واسع، حيث تعد تربيته سهلة مقارنة مع الماعز، فهي أكثر إنتاجاً للحوم، بسبب نموها السريع، وهناك محافظات تتميز بتربيتها بشكل كبير، كما أن هناك العديد من السلالات والأصناف والتي تتميز كل منها بخصائص معينة، وبشكل عام بلغت أعداد الضأن والحيازات التي تحوي الضأن في عام 2021 بلغ 771,168 رأساً كانت ضمن 23,255 حيازة زراعية، بمعدل 33.2 رأس من الضأن في الحيازة الواحدة، وهو يدل على انخفاض ربحية مربي الضأن وعدم الاستفادة من وفورات الحجم الكبيرة الناتجة عن تربية أعداد كبيرة من الضأن في الحيازة الواحدة.

شكل (18): أعداد الضأن حسب السلالة في فلسطين 2021



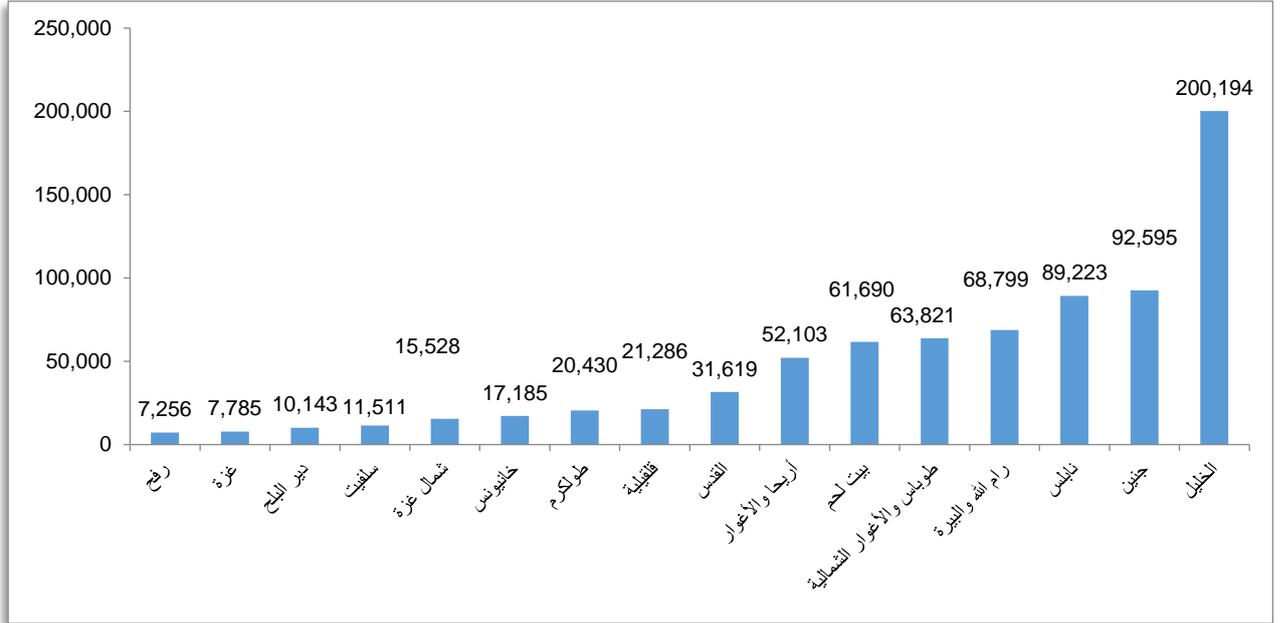
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

ارتفعت أعداد الضأن بنسبة 36.0% وترجع الأسباب لارتفاع الحاجة للضأن نظراً لارتفاع الطلب على منتجاتها من اللحوم ومشتقات الألبان، والذي يعود لارتفاع أعداد السكان، وارتفاع مستوى الدخل وبالتالي زيادة الطلب على اللحوم بشكل عام ومنها لحوم الضأن على الرغم من ارتفاع أسعارها. يربى في فلسطين عدة سلالات من الضأن، كالبليدي (العواسي) والعساف والمهجن وأنواع أخرى من الضأن، وتوزعت الضأن حسب السلالة في فلسطين بنسبة 47.2% للضأن البلدية (العواسي)، و36.8% للضأن من نوع العساف، و15.3% للضأن المهجنة، و0.7% للضأن من الأصناف الأخرى. (أنظر شكل 18).

تأتي الاستفادة من الضأن أيضاً مشابهة للأبقار من حيث استخدام لحومها كغذاء للإنسان، وحليها لتصنيع الألبان والأجبان المميزة، والتي تكون في الغالب على مستوى إنتاجي محدود وليست ضمن مصانع كبيرة كالتى تصنع منتجات الألبان من حليب الأبقار، نظراً للإنتاج القليل من حليب الضأن وعدم جدواه على المستوى التجاري الكبير نظراً لارتفاع أسعاره نتيجة انفاض إنتاجية الضأن من الحليب، كما يمكن الاستفادة من أصوافها وجلودها. حسب الهيكل العمري لسلالات الضأن في فلسطين بلغت نسبة الضأن التي أعمارها أقل من عام 30.2%، وهي التي يتم استخدامها لأغراض إنتاج اللحوم، خاصة أن نمو الخراف المعدة للذبح وإنتاج اللحوم سريع إذا ما قورن بأنواع المواشي الأخرى، وكسبها للوزن أكبر بكثير من الماعز كمثال، فيما بلغت نسبة الضأن التي أعمارها أكثر من عام 69.8% وهذا يشير إلى رغبة الكثير من الحائزين للضأن بزيادة انتاجيتهم من خلال زيادة عدد المواليد، حيث أن إناث الضأن في هذه العمر يربين لأغراض التوالد والتكاثر. بلغت حصة الضفة الغربية من حيازات الضأن 76.7% من مجمل حيازات الضأن على مساوى فلسطين، وتعتبر محافظات الخليل وبيت لحم ونابلس وجنين الأعلى تركيزاً في تربية الضأن، حيث تتوفر المساحات الزراعية التي تحتاجها تربية الضأن، فيما كانت حصة قطاع غزة من حيازات الضأن 23.3% فقط، وتركزت في محافظات خانينوس وشمال غزة. (لاحظ شكل 19) والذي يبين عدد الضأن في فلسطين حسب المحافظة في عام 2021 بالرأس.

ارتفع عدد الحيازات الزراعية التي تحتوي فئة فوق الخمسين رأس ضأن من 2,826 حيازة إلى 13,889 حيازة. ولعل أسباب ارتفاع أعداد الحيازات الزراعية التي تحتوي عدد كبير من الضأن يعود للاستفادة من وفورات الحجم، والتربية لأغراض تجارية في الحيازات أكثر منها للاستخدام العائلي. وقد انخفض عدد حيازات الضأن التي فيها حجم القطيع أقل عن عشرة رؤوس ضأن بشكل طفيف من 9,560 رأس إلى 9,297، وذلك نتيجة لارتفاع الحيازات الكبيرة ذات الحجم التجاري وليس العائلي، لغرض الاستفادة من وفورات الحجم نظراً للطلب المتزايد على لحومها ومنتجاتها الأخرى الناجمة عن تطور مستوى الحياة وتغير نمطها مع مرور الزمن، بالإضافة لزيادة الوعي التجاري والإرشاد الاقتصادي، كل ذلك كان على حساب الحيازات الصغيرة المتواجدة لدى القرويين والذين يعمدون إلى تربية مجموعة صغيرة من الضأن كجزء من الأمن الغذائي للأسرة الريفية. وقدمت الكثير من منظمات المجتمع المدني مثل الإغاثة الزراعية وأتحاد لجان العمل الزراعي، والمنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة كير، ومنظمة اوكسفام، والإغاثة الإسلامية والصليب الأحمر مساعدات بشكل مشاريع تربية ضأن كجزء من الأمن الغذائي للأسرة الريفية مما زاد عدد حيازات الضأن.

شكل (19): عدد رؤوس الضأن في فلسطين حسب المحافظة 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

تربي عدة سلالات من الضأن في فلسطين تنوعت بين الضأن العواسي البلدية والتي تعتبر ضأن ثلاثية الغرض (لحم وحليب وصوف)، وتتميز هذه الضأن بصوفها، وتمتاز ضأن العواسي بأنها موسمية التناسل، أي أن التزاوج لا يتم إلا في موسم واحد من العام، حيث يبدأ التزاوج في نهاية شهر تموز وأب لتبدأ الولادات في شهر كانون الأول وكانون الثاني، ونسبة التوائم في ضأن العواسي منخفضة جداً²⁶. ويصل وزن الكباش التام النمو إلى 70 كجم والنعجة حوالي 60 كجم. يتراوح طول موسم إنتاج الحليب فيها من 3-5 أشهر بعد الفطام ويقدر إنتاجها من الحليب بين 80-150 كجم في الموسم، وتمتاز الحملان بأنها سريعة النمو تحت ظروف التغذية الجيدة، حيث تبلغ الزيادة اليومية في الوزن بين 200-250 غم، ويستخدم الحائزون هذه الضأن بغرض إنتاج الحليب من الإناث واللحم من الذكور (الكباش). ارتفع عدد الضأن البلدية بنسبة 21.2%، حيث ارتفع عددها من 300,201 رأس ضأن، حازها 8,296 مزارعاً ومستثمراً زراعياً، إلى 363,759 رأس ضأن.

²⁶ عجيل، حمود مظهر، طه، علي طه، إدريس، مزيد، عبد الله، علي نجم (2009) الأداء التناسلي لدى ضأن العواسي المحلية والمستوردة تحت نظام التربية الشبه مكثفة، مجلة الزراعة العراقية (عدد خاص) مجلد 14 عدد 1.

ضأن العساف (المخلع) هي سلالة من الضأن الذي يربي في فلسطين على نطاق كبير أيضاً، وهي من سلالة مهجنة بين سلالة العواسي والأيست الفريزيان السويسري، ومنهما جاء أسمها. عواسي + فريزيان = عساف، وتمتاز ضأن العساف بخصوبتها العالية فهي تعد مناسبة لنظام الإنتاج المكثف "3 ولادات في السنتين والنصف" وإنتاجه التوائم عالية جداً، وتصل أحياناً إلى 3 في البطن الواحد، والحملان الذكور خاصة تنمو بشكل سريع. بدأت السلالة بالظهور سنة 1955 في إسرائيل، وأهم صفاتها الشكلية هو أن لون الصوف الموجود على الجسم أبيض وهي عديمة القرون سواء في الذكور أو الإناث وتعتبر من ضأن الصوف، وتتأقلم بسرعه مع أغلب الأجواء الدافئة والمتوسطة والباردة، وهي من الضأن عالية الإنتاجية في العالم ومقاومة بشكل كبير للأمراض²⁷، ويشار هنا إلى أن عدد الضأن العساف ارتفع بنسبة 40.13 في فلسطين، حيث ارتفع عددها من 202,420 إلى 283,651 رأس ضأن.

النوع الآخر أو السلالة الأخرى التي تربي في فلسطين هي سلالة الضأن المهجنة، والتي تنتج بفعل التزاوج بين سلالات مختلفة مثل العساف والعواسي والصومالي والليبي والسوداني والمريينو الأسترالي، وارتفعت أعدادها في فلسطين بشكل كبير بلغت نسبته 88.7%، أي من 62,629 رأس ضأن لتصل إلى 118,150، ويستخدم الحائزون هذه الضأن بغرض إنتاج الحليب، بشكل أساسي. هناك عدة سلالات أخرى من الضأن والتي وتضم سلالات الصومالي والليبي والسوداني والنجدي والأسترالي، والتي ارتفعت أعدادها هس الأخرى بشكل كبير بلغت نسبته 183.4%، أي من 1,986 رأس ضأن لتصل إلى 5,608

واقع تربية الماعز في فلسطين والتغيرات في مؤشراتها

تربي ماشية الماعز على نطاق واسع في فلسطين وفي كافة المحافظات الفلسطينية، وهي مواشي تعتمد على الرعي وتخصص لإنتاج الحليب والذي يصنع منه الجبن البلدي ومشتقات أخرى، كما تخصص الذكور منها خاصة لإنتاج اللحم، تزايدت أعداد الماعز في فلسطين بنسبة 9.4%، أي من 219,364 رأساً كانت ضمن 10,903 حيازة، بمعدل 20.1 رأس من الماعز في الحيازة الواحدة لتصبح 239,966 رأساً كانت ضمن 7,062 حيازة زراعية، بمعدل 34.0 رأس من الماعز في الحيازة الواحدة، وزاد عدد الماعز في الحيازة الواحدة بنسبة 69.0%، مما يدل على التوجه التجاري في التربية للاستفادة من وفورات الحجم، وانخفاض الحيازات ذات الأعداد الصغيرة والتي تكون حيازات أسرية تربي لأغراض استفاضة الأسرة أو تحقيق دخل على نطاق ضيق، ولكن ارتفاع الطلب وارتفاع مستوى الوعي بالفرص الاستثمارية توجه عدد من المزارعين لتطوير حيازاتهم، من خلال الإكثار من الذاتي (تربية الأمهات) أو من خلال شرائها، حيث يتوفر في فلسطين عدة سلالات من الماعز لعل أبرزها الماعز البلدي المعروف محلياً، والذي بلغت نسبته من مجمل الماعز 88.2%، كما توجد سلالات أخرى ولكنها أقل انتشاراً من سلالة الماعز البلدي كالماعز الشامي والذي بلغت نسبته 4.7% فقط من مجمل حيازات الماعز، ويتميز بغزارة إنتاجه من الحليب والموليد إذا ما قورن بالماعز البلدي بسبب ارتفاع أسعارها بشكل كبير وحاجتها لرعاية خاصة وبالتالي يكون من الصعوبة بمكان تربيتها بشكل موسع وبأعداد كبيرة، وقد حرص المزارعون

²⁷ زنونى، عبد الرحمن، تربية الضأن، الإنتاج الحيواني-كلية الزراعة -جامعة المنيا-جمهورية مصر العربية.

الفلسطينيون على تربية الماعز الشامي لزيادة دخلهم، وتربي بغرض إنتاج الحليب واللحم من الإناث، واللحم من الكباش. وتبلغ متوسط كمية الحليب اليومية (2.5) كغم، وتتراوح بين (2-5) كغم، عند التغذية المناسبة (في النمط المكثف من التربية)، وقد يصل الإنتاج إلى (1) طن خلال الموسم البالغ طوله (210 - 290) يوماً، وتصل إلى أقصى إنتاج لها في موسمها الرابع)، وتمتاز بولادتها للتوائم الثنائية والثلاثية، وبارتفاع العائد المادي الناتج عن تربيتها بالمقارنة مع أنواع الماعز الأخرى. وينخفض وزن المولود بزيادة عدد التوائم في البطن الواحدة وأجمالاً تعتبر الإناث أقل وزناً من الذكور، وزن الأنتى تامة النمو (50-60) كغم والذكر تام النمو (70-110) كغم. ولحمه جيد الصنف وأفضله لحم الجدي الذي بعمر سنة ويزن (40) كغم، وتبلغ نسبة التصافي 50%²⁸. كما توجد سلالة الماعز المهجن وهو الماعز الخليط من سلالات أخرى، كالبلدي والشامي أو سلالات أخرى يتم تهجينها، وهي أيضاً تشكل نسبة منخفضة بلغت 6.4% فقط من حيازات الماعز، وذلك نظراً لارتفاع أسعارها أيضاً إذا ما قورنت بالماعز البلدي، وتوجد عدة سلالات أخرى غير ما أسلفنا ولكن نسبها قليلة لم تتجاوز ال 0.7% من مجمل حيازات الماعز.

تربي الماعز على شكل قطيع يتكون معظمه من الماعز الإناث والتي تعد غالبيتها للتكاثر وإنتاج الحليب، فيما يتم تربية نسبة قليلة من الذكور للأغراض التكاثر، أما بقية الذكور فتستخدم لإنتاج اللحم، ولذلك يلاحظ أن نسبة الذكور للإناث في القطيع بلغت ذكر لكل 5.5 أنثى، وبما أن الإناث تستخدم للتوالد والتكاثر وإنتاج الحليب وهي أكثر من حيث العدد من الذكور بمقدار أكثر من خمسة أضعاف، فالوضع الطبيعي أن تكون أعمارها أكثر من عام خاصة أنها تكون في عمر التكاثر وهو أكثر من عام واحد، وعليه يلاحظ أن ما نسبته 75.3% أعمارها أكثر من سنة واحدة، فيما كانت نسبة من هي أقل من سنة 24.7% فقط.²⁹

تمت الإشارة أعلاه أن تربية الماعز تنتشر في كافة المحافظات الفلسطينية، خاصة المناطق الريفية والبدوية، ويلاحظ أن المحافظات التي تتركز فيها مواشي الماعز هي في محافظات وسط وجنوب الضفة الغربية بالإضافة لمحافظة جنين وطوباس والأغوار الشمالية في شمال الضفة الغربية، ولعل التركيز في جنوب الضفة الغربية نظراً لارتفاع نسبة التجمعات الريفية والبدوية بشكل خاص، والتي تعتمد في معيشتها على تربية الماعز وبيع منتجاتها، حيث نلاحظ أن أكبر تركيز لحيازات الماعز في كان في محافظة الخليل بنسبة 20.04%، ثم تلتها في محافظة بيت لحم بنسبة 15.1%، حيث تتوافر المساحات الزراعية التي تحتاجها تربية الماعز والمفضلة للرعي، وتعتبر تربية الماعز في قطاع غزة تربية هامشية، ويعود السبب إلى أن الماعز تتميز عن باقي الحيوانات المزرعية بأنها تفضل التغذية على أوراق النباتات الغضة أو قلف الأشجار³⁰ فتهاجم

²⁸ فتال، كامل صبحي (2008) استخدام النماذج الإحصائية في التقويم الوراثي للضأن والماعز الشامي، اشراف د محمد مروان السبع. كلية

الزراعة، جامعة حلب - سوريا

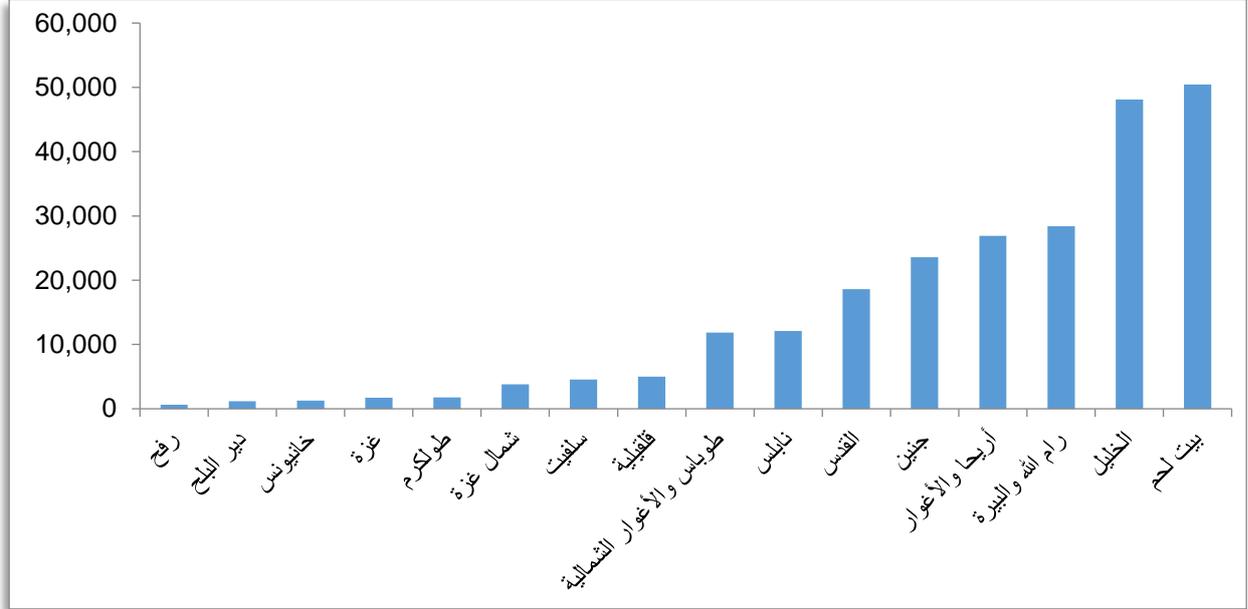
تعرف نسبة التصافي بأنها عبارة عن نسبة وزن الذبيحة بعد السلخ والذبح والتنظيف. أي الوزن الحي مطروح من وزن الدم والجلد والرأس والأعضاء والرئة والقصبه الهوائية إلى الوزن الحي الفعلي قبل الذبح مضروب كله في (100)

²⁹ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: التعداد الزراعي في فلسطين 2021 النتائج النهائية رام الله فلسطين 2023

30 حامد، عادل (2010) سلوك التغذية، معهد بحوث الإنتاج الحيواني، القاهرة - مصر

المساحات المزروعة وتدمرها، ولهذا لا يفضل الحائزون تربيتها. (لاحظ الشكل 20) والذي يبين عدد الماعز في فلسطين بالرأس.

شكل (20): عدد الماعز في فلسطين بالرأس حسب المحافظة في عام 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي - 2021، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

تطورت أعداد الماعز من كافة السلالات في السنوات العشر الأخيرة، فيلاحظ ارتفاع الماعز البلدي بنسبة زيادة بلغت 31.1%، أي من 187,734 إلى 211,659 رأس، في حين بلغ عدد الماعز الشامي والذي يعتبر أحد أفضل سلالات الماعز من حيث إنتاج الحليب، وتشير نتائج التعداد الزراعي في العام 2021 إلى أن عدد الماعز الشامي بلغ 11,331 رأس.

3.1.4 تحليل أسباب الزيادة في أعداد الأبقار والضأن والماعز في فلسطين

بعد استعراض واقع وأهم مؤشرات الماشية التي تربي في فلسطين وخصائصها الأساسية، لاحظنا ارتفاعاً في أعداد الأبقار والضأن والماعز، وبشكل عام فإن الارتفاع يعود للأسباب التالية:

1. الارتفاع الطبيعي في أعداد السكان الفلسطينيين (النمو الطبيعي) والذي يعني ارتفاع الطلب على كافة أنواع المنتجات الغذائية، والتي منها اللحوم بكافة أنواعها ومنتجات المواشي الأخرى كالحليب ومشتقات الألبان والسمن البلدي وكافة المنتجات الأخرى التي تأتي من الأبقار والضأن والماعز، وبالتالي ارتفعت أعدادها لتلبية للطلب المتزايد على منتجاتها.

.2

3. ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2,929.8 دولاراً في عام 2010 إلى 3,051.5 دولاراً في عام 2021، وكلما ازداد دخل الفرد يزداد استهلاكه من السلع والمنتجات التي لم يكن يقوى أو يتمكن من استهلاكها عند مستوى دخل منخفض، ومن المعروف اقتصادياً أن ارتفاع الدخل هو من أحد عوامل ارتفاع الطلب على السلعة خاصة السلع العادية والكمالية، واللحوم خاصة الحيوانية منها هي سلع مرتفعة الثمن قياساً بمتوسط الدخل للمواطن الفلسطيني، وعليه فإن ارتفاع الدخل يؤدي إلى منح قدرة أكبر للأسر على استهلاك هذا النوع من السلع. هذه الأمور يقودنا إلى أن ارتفاع الطلب على سلعة اللحوم الحيوانية الحمراء والتي تنتج من الأبقار والضأن والماعز يقابله ارتفاع في العرض من هذه المنتجات وبالتالي ارتفاع أعداد الأبقار والضأن والماعز لتلبية الطلب المتزايد على منتجاتها.

4. التطويرات والإنجازات التي حققتها الحكومة الفلسطينية للأعوام 2019-2020 كان لها أثر في تطوير ونمو أعداد هذه المواشي، نورها فيما يلي³¹:

- تأهيل مختبر محطة بيت قاد الزراعية، وتنفيذ برنامج تلقيح اصطناعي استهدف 2800 رأس من الأغنام نتج عنه أغنام (ذكور وإناث) ذات إنتاجية عالية (معدل حليب 400 لتر في الموسم) ومعدل توائم ارتفع من 1.4 إلى أكثر من 1.5 في الولادة الواحدة.
- تنفيذ مشاهدات للتقليل من النفوق في المواليد الصغيرة للأغنام والتي أدت إلى تقليل نسبة النفوق في الماعز من 50% إلى 11% وفي الضأن من أكثر من 50% إلى أقل من 10% وإلى زيادة الدخل بأكثر من 100% في الماعز وأكثر من 80% في الضأن.
- توزيع 154.4 طن من البذار العلفية لزراعة 10293 دونماً تستخدم كمراعي للأغنام.
- تحسين إدارة المزارع من خلال توزيع عدد من مستلزمات المجترات وتعزيز صمود المزارعين في مناطق الأغوار حيث تم توزيع 437 مقص صوف آلي، 1192 مشرب أوتوماتيكي، 429 شادر، 246 تنك ماء سعة 5 كوب، و503 ماكينة رش لمكافحة الطفيليات الخارجية.
- تنفيذ برنامج تدريبي استهدف 15 مرشد مجترات من مديريات الزراعة في محافظات الضفة الغربية وشمل التدريب مواضيع تتعلق في تربية الغنم، الإدارة التتاسليه في الأغنام والماعز، وإدارة المواليد الصغيرة.
- تنفيذ ثلاث برامج تدريبية استهدف 35 مهندس زراعي وفني في قطاع غزة حيث اشتمل التدريب على إدارة مزارع الأبقار، تصنيع السيلاج، وتغذية الأبقار حسب الحالة الفسيولوجية.
- عمل برنامج لإعداد الخلطات العلفية للأغنام والأبقار والماعز وخلطات المصانع وتوزيعه على أكثر من 50 مهندساً زراعياً تخصص إنتاج حيواني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تنفيذ برنامج تدريبي في مجال تصنيع السيلاج استهدف 25 فني إنتاج حيواني في دولة نيكاراغوا.

³¹ وزارة الزراعة (2021). إنجازات وزارة الزراعة للعامين 2019-2020 صمود وتنمية، رام الله-فلسطين.

2.4 التحليل الاستراتيجي للبيئة الاستثمارية في المحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز

يعتبر تحليل البيئة العامة للاستثمار في قطاع المحاصيل العلفية تحليل دقيق لبعدين هما بيئتها الخارجية وخصائصها الداخلية لهذا القطاع، ويسمي علماء الإدارة الاستراتيجية التحليل الاستراتيجي بالتحليل الرباعي أو تحليل سوات (SWOT Analysis). إن تحليل البيئة الداخلية هو إلقاء نظرة تفصيلية إلى داخل قطاع المحاصيل العلفية لتحديد مستويات الأداء، وكل من مجالات القوة والضعف بالإضافة إلى القيود، فمثل هذا التحليل يكون أكثر غنى وأعمق قياساً على تحليل المنافسة نظراً لأهميته في بناء الاستراتيجية، وكثرة المعلومات عن المجالات التي يغطيها، وتعد دراسة وتحليل مكونات البيئة الخارجية أمراً ضرورياً عند وضع الاستراتيجية المناسبة لتطوير القطاع المذكور، حيث أن نتائج هذه الدراسات تساعد في التعرف على جانبيين رئيسيين يمثلان نقطة الارتكاز في صياغة ورسم استراتيجية التطوير وهما: الفرص التي يمكن للمستثمر استغلالها، والمخاطر أو التهديدات التي يجب عليه تجنبها أو الحد من آثارها. وتطبيق تحليل (SWOT) على الوضع العام للمحاصيل العلفية ويعتبر أداة مفيدة لمقارنة الفرص والتهديدات بعناصر القوة والضعف. وفيما يلي نورد التحليل الاستراتيجي لمناخ الاستثمار في زراعة المحاصيل العلفية:

أولاً: تحليل البيئة الداخلية لقطاع زراعة المحاصيل العلفية

- أ. نقاط القوة (Strengths): وهي العوامل الذاتية والإمكانات الداخلية الموجودة فعلاً والتي تؤثر إيجاباً، وتساعد على استغلال الفرص المتاحة والممكنة، وعلى مكافحة التهديدات، ونلخصها فيما يلي:
- العجز الكبير في الميزان التجاري الزراعي وخاصة في المحاصيل العلفية.
 - النمو السكاني الكبير نسبياً في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يشجع على دخول مستثمرين جدد لسوق هذه الزراعة.
 - وجود مؤسسات زراعية عامة مثل وزارة الزراعة والخدمات البيطرية والإرشاد الزراعي توفر عدد من الموظفين المؤهلين في جميع المحافظات.

- سياسة إحلال الواردات التي تشجعها السلطة الفلسطينية بشكل عام، حيث أصدرت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني عدة قرارات ترتبط بسياسة إحلال الواردات ضمن التوجه العام للحكومة الفلسطينية من أجل دعم المنتج الوطني واستمراراً لسياسة الاقتصاد المقاوم.³²
- وجود قانون حديث وشامل للقطاع الزراعي في فلسطين ولوائح تنظيمية تنظم هذا القطاع.
- قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم 2 والإعفاءات الضريبية لعام 1998، والتعديلات التي أدخلت عليه ضمن قرار بقانون رقم (2) لسنة 2011م.
- توفر المعارف والخبرات العلمية والبحثية من خلال مؤسسات التعليم العالي والمدارس الزراعية ومراكز التدريب ومراكز البحوث الزراعية.
- وجود خبرات ومصادر بشرية قادرة على التطور والإبداع وأيدي عاملة مهرة وملمتزمون بالعمل الزراعي وخبرة جيدة في التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات.
- توفر منظمات المجتمع المدني والجمعيات التعاونية التي تعمل في هذا المجال وتقدم الدعم المالي والفني.

ب. **نقاط الضعف (Weaknesses):** هي العوامل الداخلية التي تؤثر سلباً على قطاع زراعة الأعلاف، بمعنى أي ظروف وعوامل نقص داخلية موجودة فعلاً تعيق القدرة على استغلال الفرص. كما أن الغياب الفعلي لنقاط القوة ما هو إلا نقاط ضعف يواجهها القطاع المذكور ونلخصها فيما يلي:

- محدودية قدرة الجهات الرسمية وخصوصاً وزارة الزراعة الفلسطينية على دعم القطاع الزراعي وخاصة منتجي المحاصيل العلفية من حيث المعدات والتجهيزات والمستلزمات الزراعية الأخرى، بسبب محدودية المصادر المالية إلى جانب العوامل المتعلقة بالاحتلال، فنظراً للظروف المالية الصعبة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية، يتم تخصيص معظم نفقات الموازنة للنفقات التشغيلية وبشكل خاص الرواتب والأجور. ولذا، فإن ما يتم إنفاقه سنوياً من ميزانية الحكومة على التنمية والتطوير الزراعي يبقى محدوداً، وفي حده الأدنى. الأمر الذي يحد من قدرة وزارة الزراعة الفلسطينية على تنفيذ خططها التطويرية والارتقاء بخدماتها، فقد بلغت الموازنة الجارية لوزارة الزراعة للعام 2018 حوالي 102 مليون شيكل، حيث يشكل هذا المبلغ أقل من 1.0% من إجمالي الميزانية العامة، ومن المثير للاهتمام، أن المكون التطويري لميزانية الوزارة ضئيل للغاية حيث تشكل الرواتب والأجور 74.0% من مجمل الميزانية. إذ تعتمد الوزارة على المنح من أجل تنفيذ المشاريع التطويرية، ويظهر هذا جلياً تدني الانفاق التطويري عند تصنيف الميزانية بحسب البرامج.

³² وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني (2023). بيان صحفي حول تطبيق سياسة إحلال الواردات، 2013. رام الله - فلسطين

- تواضع الخدمات الزراعية المقدمة لمنتجي المحاصيل العلفية، بسبب التحديات التي تواجه الإرشاد الزراعي بشكل عام، حيث تشير الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الزراعي 2015-2018 إلى محدودية نطاق تغطية خدمات الإرشاد والتي تعتمد بشكل أساسي على الزيارة الفردية الميدانية للمزارع، ويعتبر النقص في التمويل أحد أهم العوامل التي تؤثر سلباً على كفاءة وفعالية خدمات الإرشاد الزراعي الحكومي في فلسطين، حيث لا يتم تخصيص مصادر مالية كافية لنشاطات الإرشاد الميدانية. ناهيك عن نقص المخصصات المالية لأغراض تدريب المرشدين والتجارب أو المشاهدات الزراعية في محطات التجارب والتي تعتبر من أهم أدوات الإرشاد الزراعي.
- البحوث والخدمات الزراعية الخاصة بالمحاصيل العلفية، من حيث تطوير سلالات مقاومة للأمراض وقادرة على تحمل الظروف المناخية المتقلبة، وهذا يقع ضمن دور الجامعات المحلية بالإضافة لمراكز البحوث الزراعية، فعلى الرغم من تعدد مؤسسات التعليم العالي التي تعنى بالبحوث الزراعية، إلا أن ضعف التنسيق والتواصل فيما بينها يؤدي إلى تكرار المواضيع البحثية وضعف ارتباطه بواقع القطاع الزراعي الفلسطيني. كما أن المعدات والتجهيزات والمرافق البحثية في معظمها تواجه مشاكل في عمليات التشغيل والصيانة، وتتصف الأبحاث الزراعية في معظم الجامعات بأنها أبحاث استكشافية ونظرية منعزلة عن واقع المزارع الفلسطيني ونظام الإرشاد الوطني. ويعد ضعف التمويل وارتباطه بأجندة الممولين وغياب رؤية واستراتيجية بحثية جديّة في مؤسسات التعليم العالي من أهم أسباب ضعف البحث العلمي الزراعي وانعدام تأثيره على القطاع الزراعي. وفي ذات السياق، تخرج الجامعات وبرامج التدريب الزراعي العديد من الخريجين سنوياً، إلا أن معظم هؤلاء الخريجين لا تتطابق مؤهلاتهم وقدراتهم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، ومن اللافت أن مؤسسات البحث الزراعي ما زالت تعاني من العقبات في استقطاب الكفاءات البحثية نتيجة لغياب الحوافز وطبيعة بيئة العمل. كما أن ضعف التمويل الحكومي قد دفع إلى الاعتماد على التمويل الخارجي، والذي لا يرتبط بالضرورة بالأولويات البحثية التي تخدم القطاع الزراعي الفلسطيني.
- نقص رأس المال الكافي للقطاع الخاص للشروع في استثمارات زراعية جديدة، وتوسيع العمليات القائمة، واستخدام التكنولوجيا الجديدة في زراعة المحاصيل العلفية، حيث تذكر الدراسات الحديثة وجود فجوة مالية كبيرة في قطاع الزراعة في المناطق الريفية، وهذه الفجوة عميقة بشكل رئيسي بالنسبة للفئات المهمشة؛ الشباب والإناث. اعتمدت السلطة الفلسطينية مؤخراً عدداً من إصلاحات البنية التحتية التنظيمية لتعزيز إمكانية الوصول وكفاءة قطاع التمويل. وتشمل إطلاق مكتب الائتمان في عام 2006، واستراتيجية الضمانات في عام 2016، وكذلك سن قانون حديث للمعاملات المضمونة في عام 2016، وقد مهد هذا الأخير الطريق لإطلاق الإقراض القائم على الأصول المنقولة. ومع ذلك، لا يزال مقمو الخدمات المالية يعتبرون قطاع الزراعة عموماً غير جذاب بسبب الشكوك ونقص الخبرة المالية التي يمكنها التعامل مع الأدوات المالية المناسبة الخاصة بقطاع الزراعة.

- اتجاه المزارعين إلى زراعة الأشجار على حساب المزروعات الحقلية وخاصة العلفية، خاصة الأشجار ذات العائد المادي المرتفع كالأفوكادو والجوافة.
- محدودية الأراضي الزراعية وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لها، وتفتت الحيازات الزراعية مما يقلل الكفاءة الإنتاجية ويسهل مجال المنافسة معها.
- قلة الإنتاجية والربحية المتأتية من العمل الزراعي وضعف كفاءة استخدام الموارد والمدخلات.
- الإمكانية العالية للتأثر بتقلب الأسعار.
- ضعف التنسيق والتعاون الإيجابي بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي في المجال زراعة المحاصيل العلفية.
- ارتفاع الهوامش الربحية للتجار بشكل عام في كافة القطاعات ولا يستثنى من ذلك تجار المحاصيل العلفية والمواد الأساسية اللازمة للزراعة.
- انخفاض العائد على رأس المال المستثمر في حال شراء أرض زراعة تقام عليها الحيازة، وارتفاع عنصر المخاطرة وقلة الاستثمارات الزراعية.
- عدم وجود قانون للتأمين أو صندوق للكوارث الزراعية.
- ضعف وسوء كفاءة تسويق المنتجات الزراعية بشكل عام.
- ضعف الروابط الأمامية والخلفية بين الإنتاج الحيواني والصناعات الغذائية والأعلاف، والاعتماد على مستلزمات الإنتاج المستوردة عدم وجود نظام فعال للتمويل الزراعي والريفي.

ثانياً: تحليل البيئة الخارجية لقطاع زراعة المحاصيل العلفية

- أ. **الفرص (Opportunities):** هي التي يمكن للقطاع أن يزدهر من خلالها، وتقيس الفرص العناصر الجذابة للسوق والتي يمكن استغلالها في تحقيق المزيد من الأرباح، ونجملها لقطاع زراعة المحاصيل العلفية في النقاط التالية:
- التطور التكنولوجي في المجال زراعة المحاصيل العلفية.
 - زيادة الدعم المقدم من مجتمع المانحين، ومنظمات المجتمع المدني للقطاع الزراعي من أجل تدميته وللمحد من الفقر.
 - الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والاجنبية ودخول المنتجات الزراعية الفلسطينية للدول العربية معفاة من الرسوم الجمركية، وبعض الدول الاجنبية.

- ب. **التهديدات (Threats):** تشير التهديدات إلى تلك العوامل التي قد تسبب ضرراً لاستراتيجيات التسويق الحالية للقطاع وتؤدي أيضاً في النهاية إلى خسائر تجارية، ويمكن الاستفادة من غرس إمكانية هذه المخاطر في خطط القطاع التسويقية، هنالك العديد من التهديدات والمعوقات التي تقف حائلاً أمام المستثمر الفلسطيني لتطوير القطاع الزراعي بشكل عام والمساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية بشكل خاص، فالوضع الفلسطيني معقد بطبيعة الحال نتيجة الاحتلال، الأمر الذي يخلق العديد من الإشكالات منها ما يمكن تجاوزه، ومنها ما هو عصي على الحل نظراً لسيطرة

الاحتلال على معظم مفاصل الحياة الفلسطينية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً،³³ ونجملها لقطاع زراعة المحاصيل العلفية في النقاط التالية:

- يتمثل العائق الرئيسي أمام توسع رقعة المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية في فلسطين في القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على مختلف نواحي الحياة على مدى عقود طويلة، حيث تم تقسيم الضفة الغربية وفق اتفاق أوسلو، إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج)، بحيث منطقة (ج) تحت سيطرة إسرائيل بشكل كامل، ولا يتجاوز عدد سكانها 10.0% من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. وعقب اعلان الإدارة الأمريكية لما يعرف عالمياً بصفقة القرن فإن الحكومة الإسرائيلية تخطط لضم الأغوار الفلسطينية ومعظم أراضي منطقة (ج)، والأمر بدأ فعلياً على الأرض في العديد من المناطق من خلال السيطرة على الأراضي في مناطق (ج) بحجج متعددة، كالاستيطان الرعوي والمحميات الطبيعية وغيرها، مما أدى لتآكل المساحات الزراعية المعدة لزراعة المحاصيل عموماً ومنها المحاصيل العلفية، نتيجة القيود التي تم ذكرها والسيطرة المتواصلة على مناطق واسعة خاصة في الضفة الغربية.

- إعاقة حركة الأفراد والسلع والخدمات، وبالتالي تأثر تسويقها داخلياً وخارجياً ومنها المحاصيل العلفية، حيث وضعت السلطات الإسرائيلية العديد من القيود على حركة الأفراد من خلال نشر الحواجز المتعددة، بالإضافة لإعاقة حركة مرور السلع وخاصة الصادرات الزراعية الفلسطينية، وأعاقت إدخال المنتجات الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية وذلك تحت ذرائع أمنية أو تقنية، ومن جهة أخرى سهلت عملية إدخال منتجات إسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية بشكل حر. ناهيك عن تسهيلها تهريب السلع الزراعية من المستوطنات وذلك نظراً لوجود "المعابر" الإسرائيلية ضمن ما يسمى بمناطق (ج) والتي لا يمكن للضابطة الجمركية الفلسطينية الوصول إليها دون تنسيق.

- التغير المناخي وتذبذب كميات الأمطار من موسم مطري لآخر: حيث يعد تغير أنماط هطول الأمطار وارتفاع درجة الحرارة من أبرز معالم التغير المناخي الذي أثر على المحاصيل العلفية سلباً، هذه التغيرات لها تأثير على زيادة الطلب على المياه، التي تعاني منذ سنوات من شح في مصادرها نتيجة التعديلات الإسرائيلية، كما أشرنا أعلاه. الأمر الذي سيسرع في نضوبها ويعرض القطاع الزراعي الفلسطيني إلى انعدام الأمن المائي خصوصاً إذا تم التوجه لنمط الزراعة المرورية للمحاصيل العلفية. أدى ذلك لتأثر زراعة المحاصيل العلفية كماً ونوعاً، وعدم القدرة على التحول من المحاصيل العلفية البعلية إلى نمط الزراعة المرورية للمحاصيل العلفية بسبب شح مياه الري الزراعية، حيث أن الاحتلال الإسرائيلي يستغل موارد المياه الفلسطينية لمصلحته الخاصة، فيأخذ كل ما هو مطلوب لتطوير المستوطنات الإسرائيلية، متجاهلاً الاحتياجات الفلسطينية المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية الموقعة. يستخرج الفلسطينيون حوالي 20.0% من الكميات المتوقعة من المياه الجوفية الواقعة في الضفة الغربية، بينما تستخرج إسرائيل الكمية الكبرى من المياه وتفرط في سحب كميات إضافية تفوق 50.0% من الكميات المتجددة، أي بأكثر من 1,8 أضعاف حصتها بموجب اتفاقية أوسلو. إن استخراج

³³ مكتب رئيس الوزراء، وزارة الزراعة الفلسطينية (2023)، الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023، الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023

المياه من الآبار العميقة، بالإضافة إلى قلة إمدادات المياه لهذه الآبار، يشكل مخاطر تهدد الآبار الجوفية ومستويات المياه المتاحة لضخها للفلسطينيين من الآبار الضحلة.

- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- منع دخول سلالات محسنة من البذور المخصصة لزراعة المحاصيل العلفية وإنتاج أصناف جيدة وذات إنتاجية عالية ومقاومة للأمراض.

3.4 الاستهلاك والإنتاج من المحاصيل العلفية على مستوى فلسطين (فجوة الطلب)

مع المعلوم ومن خلال استشارة الخبراء ومن واقع بيانات وزارة الزراعة الفلسطينية أن الاستهلاك من الأعلاف يفوق بكثير المنتج محلياً، ويغطي العجز في الطلب على الأعلاف من خلال الاستيراد من الخارج أو من إسرائيل وبكميات كبيرة، وتعد تكلفة إذا ما قورنت بالإنتاج المحلي، بسبب الجمارك والضرائب التي تضاف على السلع المستوردة فضلاً عن تكاليف النقل والتكاليف الأخرى، وفيما يلي نستعرض حجم الاستهلاك والإنتاج من الأعلاف، للوقوف على حجم فجوة الطلب والنقص الموجود والذي يغطي من مصادر غير محلية.

يبلغ حجم استهلاك المحافظات الشمالية (محافظات الضفة الغربية) لوحدها سنوياً حوالي 800 ألف طن من الأعلاف، يتم استيراد ما يقارب 550 ألف طن (68.8%) من إجمالي الاستهلاك، بقيمة تقريبية قدرت بحوالي 300 مليون دولار، في حين لا يتجاوز الإنتاج المحلي الحالي أكثر من 250 ألف طن سنوياً، أي (31.2%) فقط من احتياجات السوق الفلسطينية من هذه السلعة³⁴. هذا الأمر يخلق حاجة ملحة إلى ضرورة العمل على الاهتمام بتوفير بدائل محلية لهذه الأعلاف المستوردة عالية الكلفة، حيث تنعكس هذه التكاليف على أسعار المنتجات الغذائية ذات المصدر الحيواني في السوق الفلسطيني، ويتأتى ذلك من خلال توسيع رقعة المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية المخصصة لتغذية الحيوانات، بدعم من جهات الاختصاص كدعم هذه الزراعة وحمايتها وتوفير الإرشاد المناسب للمزارعين وتوفير المستلزمات الزراعية من مياه وآلات ومعدات وأسمدة وأدوية مكافحة آفات وبذور ذات نوعيات ممتازة ومستودعات تخزين وما إلى ذلك، هذا الأمر من الممكن أن يقلل من واردات الأعلاف من الخارج والاعتماد بنسبة أكبر على الإنتاج المحلي.

إن أكثر الأمور التي أثرت على الأنماط الزراعية خاصة المحاصيل العلفية ذات النمط غير المروي هو الزراعة لأجل التصدير، أي التوجه للزراعات المروية عالية القيمة أو المردود، كالورود والفراولة وبعض أنواع الخضار والأفوكادو والجوافة وغيرها. إن أصل فكرة الصادرات الزراعية الفلسطينية الكمالية كالورود والفراولة وغيرها والتي حلت مكان الزراعات الاستراتيجية، يعود إلى الاحتلال الذي عمل منذ أواسط الثمانينيات على تشجيع مزارعينا في غزة خاصة على زراعة الورود كمثال، وذلك في إطار توجيه الزراعة الفلسطينية لإنتاج محاصيل تلبي حاجات الاقتصاد الإسرائيلي سواء للاستهلاك المباشر أو لسد فجوات تصديرية في الاقتصاد الإسرائيلي، وتأتي هذه السياسة في سياق تعميق دمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد

³⁴ بوابة اقتصاد فلسطين، <https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/19724>

الإسرائيلي بحيث يزرع تحت سلسلة من الأوامر العسكرية والإجراءات الضريبية لمنع المنتجين الفلسطينيين من منافسة المنتجين الإسرائيليين، سواء في السوقين الإسرائيلي والفلسطيني أو في الأسواق العالمية. من هنا، فإن التصدير الزراعي الفلسطيني يتم من خلال شركات التصدير الإسرائيلية، وللأسف، واصلت السلطة الفلسطينية، منذ تأسيسها عام 1994، انتهاج نفس السياسة الإسرائيلية التصديرية، وكان المستفيد الأساسي من هذا التوجه ثلة من الوكلاء والسامسة الكبار³⁵.

4.4 العلاقة بين المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وحيوانات الماشية (الأبقار والضأن والماعز)

بعد استعراض المحاصيل العلفية في القسم الأول من الدراسة وحيوانات الماشية في الجزء الثاني، نأتي في هذا القسم لمحاولة فهم العلاقة بين ما ينتج من المحاصيل العلفية في فلسطين ممثلاً بالمساحات المزروعة بها، وتغذية المواشي التي تربي في فلسطين (الأبقار والضأن والماعز) التي يتم الاعتماد بشكل كبير في تغذيتها على الأعلاف المستوردة، خاصة المعدة لإنتاج اللحوم منها (الأبقار والضأن بشكل رئيسي)، وعليه سيتم التعرض في هذا القسم للعلاقة بين المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية العلفية وما توفره من أعلاف محلية الإنتاج، نسبة لمجمل الأعلاف المستهلكة وأعداد حيوانات الماشية في فلسطين، وما هي أهم المحاصيل العلفية التي يجب التركيز على الاستثمار في زراعتها ضمن استراتيجية إحلال الواردات للأعلاف المستوردة، لتنمية قطاع المواشي من خلال توفير أعلاف بأسعار مناسبة وجودة عالية.

تعتاش حيوانات الماشية وتتغذى من خلال أسلوبين، أسلوب الرعي في المساحات المخصصة للرعي، أو من خلال العلائق التي تقدم لها (حيوانات المزرعة)، وهي المواشي التي تعتمد على التغذية داخل المزارع، وتتركز هذه المواشي في الأبقار والضأن خاصة، أما الماعز فالاعتماد فيها على الرعي بشكل أكثر شيوعاً نظراً لطبيعتها، والعلائق أو الأعلاف التي تقدم للحيوانات التي تربي في المزارع لا تعتمد على صنف واحد من الغذاء، إنما يقدم لها ما تستسيغه من أعلاف، ومن ضمن ما يقدم لها منتجات المحاصيل العلفية (القمح والشعير والبيقيا والكرسنة والبرسيم) والتي اعتمداها في هذه الدراسة كمحاصيل علفية، وفي الاختبار التالي نبين مدى وجود علاقة بين المساحات المزروعة بمحاصيل علفية وأعداد حيوانات الماشية كمجموع وكل منها على حدة، كما يلي:

³⁵ جورج كرزوم، خاص بأفاق البيئة والتنمية، مركز العمل التنموي (معاً)، الموقع الإلكتروني: <https://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue55/topic10.php>

جدول (7): اختبار بيرسون للارتباط لفحص العلاقة بين المساحات المزروعة بمحاصيل علفية وأعداد حيوانات الماشية للعام

2021

مجموع المواشي	أعداد الماعز	أعداد الضأن	أعداد الأبقار	الإحصائية	المساحات المزروعة بمحاصيل علفية (دونم)
0.802**	0.513**	0.823**	0.844**	معامل بيرسون	
0.00	0.042	0.00	0.00	مستوى الدلالة (من الطرفين)	
16	16	16	16	عدد المشاهدات (محافظة)	

** الارتباط دال عند مستوى 0.01 (من الطرفين).

* الارتباط دال عند مستوى 0.05 (من الطرفين).

تشير نتائج اختبار بيرسون أن معامل بيرسون للارتباط بين المساحات المزروعة بمحاصيل علفية ومجموع المواشي (أبقار، ضأن، ماعز) في عام بلغ 0.802 وهو مرتفع وطردى ودال إحصائياً، حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية 0.00 وهو أدنى من مستوى الثقة المفترض 0.05، وعليه فإن هناك علاقة طردية مرتفعة بين المتغيرين المذكورين، مما يعني أن ارتفاع أحدهما لديه ارتباط بارتفاع الآخر، أي أن ارتفاع المساحات العلفية مرتبط بارتفاع أعداد المواشي والعكس صحيح، وهذا الأمر صحيح من الناحيتين العملية والنظرية، فارتفاع أعداد الأبقار والضأن والماشية يخلق حاجة لتوفير أعلاف ومواد لغرض تغذيتها، الأمر الذي يعني أن هناك حاجة للاستثمار في زراعة مساحات أكبر بالمحاصيل العلفية لتلبية الطلب المتزايد عليها، والتخفيف من الاعتماد على الأعلاف المستوردة، ولكن الذي تمت ملاحظته بشأن المحاصيل العلفية هو انخفاض المساحات المزروعة منها، أي أن العكس هو ما جرى، وقد تعرضنا لأسباب الانخفاض في المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية، والمطلوب على المستوى الوطني هو وضع خطة استراتيجية لدعم زراعة المحاصيل العلفية بطرق تجارية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وتوفير كافة السبل التي تدعم المزارعين وتوفر لهم كل أسباب النجاح.

وعلى مستوى كل نوع من أنواع الماشية نلاحظ الشيء نفسه، أي وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً، إلا أنها أقل بالنسبة للماعز وبلغت 0.513، ويفسر ذلك بأن تغذية الماعز بالذات تعتمد أكثر على المساحات الرعوية، بنسبة أكبر من الأعلاف والعلائق، أما الأبقار والضأن فالاعتماد الأكبر في تغذيتها يعتمد على الأعلاف والتغذية داخل المزارع، مع اعتماد أقل على الرعي في المساحات الرعوية والأحراش.

وما تم ذكره بالنسبة للبيانات المشتقة من التعداد الزراعي 2021، يمكن تطبيقه على البيانات المشتقة من التعداد الزراعي 2010 لأغراض المقارنة كما في جدول (8):

جدول (8): اختبار بيرسون للارتباط لفحص العلاقة بين المساحات المزروعة بمحاصيل علفية وأعداد حيوانات الماشية للعام

2010

مجموع المواشي	أعداد الماعز	أعداد الضأن	أعداد الأبقار	الإحصائية	
0.897**	0.662**	0.935**	0.854**	معامل بيرسون	المساحات المزروعة بمحاصيل علفية (دونم) عدد المشاهدات (محافظة)
0.00	0.00	0.00	0.00	مستوى الدلالة (من الطرفين)	
16	16	16	16	عدد المشاهدات (محافظة)	

** الارتباط دال عند مستوى 0.01 (من الطرفين).

تشير نتائج اختبار بيرسون للارتباط أن معامل بيرسون للارتباط بين المساحات المزروعة بمحاصيل علفية ومجموع المواشي (أبقار، ضأن، ماعز) في عام 2010 بلغ 0.987 وهو مرتفع وطردى ودال إحصائياً، حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية 0.00 وهو أدنى من مستوى الثقة المفترض 0.05، وعليه فإن هناك علاقة طردية مرتفعة بين المتغيرين المذكورين، مما يعني أن ارتفاع أحدهما لديه ارتباط بارتفاع الآخر، أي أن ارتفاع المساحات العلفية مرتبط بارتفاع أعداد المواشي والعكس صحيح. كما يشار أن العلاقة هنا كانت أعلى من عام 2021، ولعل ذلك يعود لارتفاع المساحات المزروعة في عام 2010 عنها في 2021 أولاً، والاعتماد بشكل أكبر على الأعلاف المنتجة محلياً.

وعلى مستوى كل نوع من أنواع الماشية نلاحظ الشيء نفسه، أي وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً، إلا أنها أقل بالنسبة للماعز وبلغت 0.662، ويفسر ذلك بأن تغذية الماعز بالذات تعتمد أكثر على المساحات الرعوية، بنسبة أكبر من الأعلاف والعلائق، أما الأبقار والضأن فالاعتماد الأكبر فيها على الأعلاف والتغذية داخل المزارع، مع اعتماد أقل على الرعي في المساحات الرعوية والأحراش، كما أن المؤشر هنا أعلى قليلاً مما كان عليه عام 2021، وقد يكو بسبب ارتفاع المساحات العلفية، وبالتالي تغذية الماعز على منتجاتها وعلى مخلفات ما بعد الحصاد من هذه المساحات.

يتبين مما سبق أن هناك ضرورة لتشجيع العودة لزراعة المحاصيل الحقلية والاعتماد عليها بشكل أكبر، من خلال اتباع سياسات دعم وحماية للمزارعين، وتوفير وسائل الزراعة الحديثة، والعمل على تجميع الملكيات المفتتة بفعل التوارث، وتفعيل الارشاد الزراعي لتزويد المزارعين بأمثل الطرق وأفضلها لاستغلال المساحات بطرق منتجة غير تقليدية (زراعة تجارية) لاستغلال وفورات الحجم، أي الزراعة التجارية لهذه المحاصيل.

والسؤال هنا، أي المحاصيل العلفية التي يجب التركيز على الاستثمار في زراعتها بشكل أكبر لاستخدامها كأعلاف أو جزء من علائق حيوانات الماشية (الأبقار والضأن والماعز).

من خلال استطلاع آراء ذوي الخبرة في هذا الشأن فإن أهم المحاصيل العلفية التي يجب الاستثمار فيها بشكل تجاري واسع هي محاصيل القمح والشعير والبرسيم، لما لهذه المحاصيل من أهمية في تغذية الأبقار والضأن والماعز، حيث يستخدم القمح لتغذية هذه الحيوانات من خلال طحن أوراقه وسيقانه واستخدام التبن المنتج في علائق الحيوانات، كما تستخدم قشور الحبوب

(النخالة) أيضاً كجزء من علائق الحيوانات، وقد لاحظنا أن نسبة كبيرة من المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية هي مزروعة بالقمح، نظراً للأهمية الكبيرة والطلب المرتفع على هذا المحصول سواء للاستخدام البشري أو الحيواني، وعذا يؤشر إلى أن الاستثمار في زراعة القمح هم أمر بالغ الأهمية.

في المرتبة الثانية من حيث الأهمية يأتي محصول الشعير، حيث يستخدم بشكل رئيسي لتغذية الحيوانات كما هو (حبة كاملة) أو مطحوناً ويدخل في خلطات الأعلاف إلى جانب حبوب أخرى كالذرة وغيرها، بيد أنه لا يستخدم إلا في نطاق ضيق جداً للبشر، ونظراً لكونه المحصول العلفي الثاني من حيث اتساع المساحات المزروعة به إلا أنه يجب الاستثمار في زراعته بشكل أكبر مما هو موجود نظراً لأهميته الاستراتيجية كجزء من الأمن الغذائي للحيوانات، ولغرض تقليل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي إن أمكن.

أما بقية المحاصيل العلفية فهي متدنية الأهمية نظراً لعدم استخدامها في تغذية الحيوانات على نطاق كبير كالشعير ومشتقات القمح، وبالتالي ليس من الأهمية بمكان الاستثمار في هذه المحاصيل على نطاق واسع.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

نعرض في هذا الفصل أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة فيما يخص المساحات المزروعة والثروة الحيوانية في القسم الأول، ونعرض في القسم الثاني أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة والسياسات المقترحة لتعزيز قطاع الثروة الحيوانية واستثمار رقعة المساحات المعدة للزراعة وخاصة زراعة المحاصيل العلفية، والتي تعد محاصيل استراتيجية، لها صلة وثيقة بالأمن الغذائي في فلسطين.

أولاً: النتائج

1. تدني وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عبر السنوات بسبب تذبذب الأداء الاقتصادي الفلسطيني نتيجة التقلبات السياسية والأمنية الناتجة عن سياسات الاحتلال وسيطرته على معظم مفاصل الحياة الاقتصادية، بالإضافة لمجموعة من العوامل كضعف الجدوى والمردود من الزراعة وعزوف المستثمرين عنها وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وضعف التسويق.
2. هناك أهمية كبيرة لتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي عامة وقطاع المحاصيل العلفية خاصة لما له من أهمية استراتيجية في تغذية الأبقار والضأن والماعز، وكعلف بديل للأعلاف المستوردة.
3. الاعتماد الرئيسي في تغذية الأبقار والضأن والماعز على الأعلاف المستوردة بنسبة كبيرة، في مقابل تراجع الإنتاج من المحاصيل العلفية الناتج عن عزوف المزارعين والمستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع نتيجة أسباب متعددة منها ما هو اقتصادي كتوجه المزارعين للزراعات ذات العوائد العالية والتي توجه للتصدير في جزء كبير منها، وكتوجه المزارعين للزراعات ذات العروة الصيفية والتي تعتمد على الري من مصدر غير مطري (مياه الري) نظراً لجدواها الاقتصادية أكثر من المحاصيل البعلية والتي تعتمد على مياه الأمطار كالمحاصيل العلفية، ومنها ما هو فني ومنها ما هو سياساتي، وأمور أخرى تعود لأسباب غير قابلة للتحكم والتغيير كوجود الاحتلال.
4. إن أهم المحاصيل العلفية التي تزرع في فلسطين هي الشعير والكرسنة والبيقيا والبرسيم بالإضافة لمحصول القمح، الذي يستخدم المنتج الثانوي منه (Byproduct) وهو التبن لتغذية الحيوانات آكلة العشب خاصة الضأن والماعز.
5. بينت النتائج أن النسبة الأعلى من المساحات المزروعة بمحاصيل علفية كانت مزروعة بمحصول القمح تلاه محصول الشعير ومن ثم البيقيا وثم البرسيم وأخيراً الكرسنة، ولعل أهم هذه المحاصيل بالنسبة لتغذية الحيوانات العشبية هو محصول الشعير العلفي.
6. هنالك العديد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام المستثمر الفلسطيني لتطوير القطاع الزراعي، فالوضع الفلسطيني معقد بطبيعة الحال نتيجة الاحتلال، الأمر الذي يخلق العديد من الإشكالات منها ما يمكن تجاوزه، ومنها ما هو عصي على الحل نظراً لسيطرة الاحتلال على معظم مفاصل الحياة الفلسطينية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

7. ارتفاع أعداد الحيازات الزراعية الحيوانية بشكل ملحوظ، بنسبة بلغت 58.3% وهي نسبة كبيرة ويرجع السبب فيها بشكل رئيسي لتنامي الطلب على المنتجات الحيوانية لأسباب متعددة تم ذكرها في الدراسة.
8. ارتفاع أعداد حيوانات الماشية بكافة أنواعها (بقر، ضأن، ماعز) في فلسطين، ولعل ذلك يعود إلى الحاجة المتزايدة لمنتجات هذه الحيوانات نتيجة ارتفاع الطلب عليها الناجم عن ارتفاع مستوى دخل الفرد وارتفاع أعداد السكان، بالإضافة للتوجه للنمط التجاري في تربية هذه الحيوانات نظراً لجذواه الاقتصادية، وتقليص نمط التربية الأسري.
9. هناك العديد من نقاط القوة والفرص التي يمكن استغلالها لصالح تنمية قطاع زراعة المحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز، على الرغم من وجود نقاط ضعف وتهديدات منها ما هو قابل للتغيير ومنها من الصعب تغييره والتحكم بسبب وجود الاحتلال، وقد أشار تحليل البيئة الاستثمارية للقطاع المذكور أنه من الممكن الاستفادة من نقاط القوة واستغلال الفرص المتاحة لتحسين القطاع الزراعي عموماً.
10. وجود علاقة مرتفعة وطردية ودالة إحصائياً بين المساحات المزروعة بمحاصيل علفية ومجموع المواشي (أبقار، ضأن، ماعز) حسبما أشارت نتائج تحليل الارتباط (معامل بيرسون)، أي أن ارتفاع المساحات العلفية مرتبط بارتفاع أعداد المواشي والعكس صحيح. وعلى مستوى كل نوع من أنواع الماشية نلاحظ الشيء نفسه.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة وضع استراتيجية فاعلة تهدف لرفع الإنتاج من المحاصيل العلفية محلياً، من خلال زيادة المساحات المزروعة منها، والتوجه الجدي للاستثمار في أصناف أخرى من الأعلاف كعلف الغوار ذو القيمة الغذائية العالية، والذي تم إدخاله لفلسطين بشكل قليل وتم اختباره ونشر أبحاث حوله، من طرف مركز الأبحاث الزراعية التابع لجامعة القدس المفتوحة بالتعاون مع جامعة النجاح الوطنية، (أبو عمر، جمال، وآخرون. 2021)، ولكن بحاجة لتوسيع رقعة الزراعة والاستثمار فيه.
2. الاستفادة من توفير أعلاف بديلة رخيصة الثمن، من خلال استغلال المخلفات الزراعية والصناعية، وإدخالها في خلطات الأعلاف، للأبقار والضأن والماعز. وكما هو مثبت فإن هناك كميات لا يستهان بها من هذه المخلفات وتتوفر على مدار العام، كما أنها تتمتع بقيمة غذائية جيدة، ومن أمثلتها: 1. ورق الزيتون والذي تعطي الشجرة الواحدة منه 25 كغم، 2. جفت الزيتون والذي تقدر الكمية السنوية منه حوالي 40 ألف طن، 3. مخلفات المحاصيل الحقلية، 4. مخلفات عصر الحمضيات والفواكه، 5. مخلفات المخازن، 6. مخلفات الزراعة في البيوت البلاستيكية، 7. السيلاج.³⁶
3. إدخال الأصناف المحسنة من الأعلاف، وعدم استخدام المبيدات المحظورة، وإدخال الإدارة المتكاملة للآفات، وإدخال التكنولوجيا الحيوية، وحفظ وتعظيم الاستفادة من استخدام الموارد الطبيعية (التربة، والمياه، والمواد الغذائية)، واستخدام مصادر بديلة لإنتاج الأعلاف الخضراء (مثل الزراعة المائية).

³⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010، تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين

4. تبني استراتيجية حكومية تهدف لتوفير المياه اللازمة لري المزروعات العلفية بالكميات والأسعار المناسبة، من خلال دعم حفر آبار تجميع زراعية كبيرة، أو برك تجميع لمياه الأمطار، كما يمكن معالجة مياه الصرف الصحي بشكل أفضل من المعمول به على نطاق ضيق في فلسطين، من خلال توفير محطات تكرير أو معالجة تتبع لوزارة الزراعة أو سلطة المياه وبيع إنتاجها للمزارعين.
5. إعفاء منتجات المحاصيل العلفية من الضرائب والرسوم الأخرى، لتصل لأصحاب المزارع بأسعار منافسة للمستورد من خارج البلاد، وإحلال الإنتاج المحلي بعد رفع الإنتاجية منه مكان المستورد.
6. تعزيز دور القطاع الخاص ودور المؤسسات الأهلية في الاستثمار في زراعة وإنتاج المحاصيل العلفية.
7. الاستفادة القصوى من الأبحاث والدراسات التي تصدرها المؤسسات التعليمية والبحثية والتي تهتم بموضوع الأعلاف والعمل على توثيقها بشكل يسهل الوصول إليها لتعظيم الاستفادة من نتائجها وتطبيق توصياتها، من حيث طرق مكافحة الآفات الاقتصادية، كذلك الأبحاث المتعلقة بالزراعة الوراثية الجينية لإنتاج أصناف مقاومة للآفات وذات الإنتاجية العالية والجودة المرتفعة.

المراجع

أبحاث ودراسات ومراجع إحصائية:

- أبو عمر، جمال وأبو قاعد، حسان (2013)، تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في ضأن، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2011، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله-فلسطين.
- الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023، مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023، دولة فلسطين.
- آرمناك ك. بديفيان (2006) المعجم المصور لأسماء النباتات: لغات متعددة: ويشمل النباتات الاقتصادية والطبية والسامة ونباتات الزينة وأهم الحشائش والأعشاب (ط. 3)، القاهرة: ص. 613
- الحسن، حسين، النعيمي، قاسم (2005) الحيازات الزراعية، الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: التعداد الزراعي في فلسطين 2021 النتائج النهائية رام الله فلسطين 2023
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: التعداد الزراعي في فلسطين 2010 النتائج النهائية رام الله فلسطين 2011
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: السلسلة الزمنية للحسابات القومية 1994 - 2021، النتائج النهائية رام الله فلسطين 2023
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: التعداد الزراعي في فلسطين 2021 النتائج النهائية رام الله فلسطين 2023
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات القوى العاملة الفلسطينية، مسح متعددة، رام الله- فلسطين 2023
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتب الاحصاء السنوية وبيانات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين 2023
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2022، رام الله-فلسطين، 2023
- العجز في كمية القمح وأسباب تراجع زراعته، خاص بأفاق البيئة والتنمية (2016) مركز معاً للتنموي، فلسطين.
- المكتب المركزي للإحصاء في سوريا، السلاسل الزمنية في القطاع الزراعي 1970 - 2018 (سنوات مختارة)، الجمهورية العربية السورية 2019
- المكتب المركزي للإحصاء في سوريا، الكتاب الإحصائي السنوي (المجموعة الإحصائية)، الإصدار الخامس والسبعون 2022، دمشق-الجمهورية العربية السورية 2023
- دائرة الاحصاءات العامة الأردن، اعداد الضأن والماعز والابقار حسب المحافظات، 2021، عمان - الأردن 2023
- دائرة الاحصاء المركزية في إسرائيل، السلسلة الزمنية للثروة الحيوانية 1960 - 2022 (سنوات مختارة)، إسرائيل 2023
- جورج كرزيم، خاص بأفاق البيئة والتنمية، مركز العمل التنموي (معاً)، الموقع الإلكتروني: <https://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue55/topic10.php>
- حداد، مروان، ومزيد، نعمان (1993)، أوضاع ومشكلات قطاع الزراعة المروية في فلسطين المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين

- حامد، عادل (2010) سلوك التغذية، معهد بحوث الانتاج الحيواني، القاهرة - مصر
- زكريا، وصفي (2016)، زراعة المحاصيل الحقلية، الجزء الأول، ص 276 - 281، منشور في موقع المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، الصفحة الإلكترونية: <https://almerja.com/more.php?idm=50697>
- زنوني، عبد الرحمن (2010) تربية الضأن، الإنتاج الحيواني-كلية الزراعة -جامعة المنيا-جمهورية مصر العربية.
- صبري، نضال رشيد (2008)، تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني رام الله، فلسطين.
- صحيفة الحدث. 2016. التبغ يتمدد ويقطعون الأشجار لأجل ذلك...ولا قانون ينظم. العدد 62. تاريخ النشر 2016-04-26
- عجيل، حمود مظهر، طه، علي طه، إدريس، مزيد، عبد الله، علي نجم (2009) الأداء التناسلي لدى ضأن العواسي المحلية والمستوردة تحت نظام التربية الشبه مكثفة، مجلة الزراعة العراقية (عدد خاص) مجلد 14 عدد 1
- فتال، كامل صبحي (2008) استخدام النماذج الإحصائية في التقويم الوراثي للضأن والماعز الشامي، اشراف د. محمد مروان السبع. كلية الزراعة، جامعة حلب - سوريا
- مكتب رئيس الوزراء، وزارة الزراعة الفلسطينية (2023)، الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023، الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023
- مركز تنمية وتطوير المجتمعات (إدكو)، (2020). دراسة حول سياسات القطاع الزراعي الوطني وتقرير تحليل الوضع. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فلسطين.
- وزارة الزراعة (2021). إنجازات وزارة الزراعة للعامين 2019-2020 صمود وتنمية، رام الله-فلسطين.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2023)، المحاصيل الحقلية في فلسطين 2021.
- Abo Omar, J., Zaazaa, A., Sheqwarah, M., Shanab, B.A., Qaisi, W. and Abdallah, J. (2021) Effects of Guar (Cyamopsis tetragonoloba) Residues on the Performance and Nutrients Digestibility in Finishing Awassi Lambs. Open Journal of Animal Sciences, 11, 96-104. <https://doi.org/10.4236/ojas.2021.111008>

مواقع الكترونية:

- [الثروة النباتية في فلسطين، المحاصيل الحقلية في فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية \(وفا\)، الصفحة الإلكترونية: \[https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8621\]\(https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8621\)](#)
- بوابة اقتصاد فلسطين، <https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/19724>
- موقع ويكي فارمر، معلومات عن نبات القمح وتاريخه وقيمه الغذائية، الموقع الإلكتروني: [/ https://wikifarmer.com/ar](https://wikifarmer.com/ar)
- الثروة النباتية في فلسطين، المحاصيل الحقلية في فلسطين، مقالة منشورة على صفحة وكالة وفا الإلكترونية: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8621
- الموسوعة العربية: الموقع الإلكتروني، <https://arab-ency.com.sy/tech/details/683/4>

- منظمة الأغذية والزراعة - الفاو (2023) الموقع الإلكتروني: <https://www.fao.org/livestock-systems/ar>

الملاحق

جدول (1): نسبة مساهمة النشاطات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة الجغرافية لسنة 2021

قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين	النشاط الاقتصادي
10.5	5.8	6.6	الزراعة والحراجه وصيد الأسماك
7.2	12.9	11.9	التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
4.5	4.7	4.7	الإشاعات
13.5	18.8	17.9	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات النارية
1.4	1.5	1.5	النقل والتخزين
2.9	5.0	4.7	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
0.7	4.0	3.4	المعلومات والاتصالات
29.6	19.3	21.1	الخدمات
23.7	9.7	12.1	الإدارة العامة والدفاع
0.0	0.1	0.0	الخدمات المنزلية
2.2	10.8	9.3	الرسوم الجمركية
3.8	7.2	6.7	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. بيانات القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي 2021 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015. رام الله - فلسطين.

جدول (2): أعداد العاملين ونسب التغير فيها في القطاع الزراعي حسب المنطقة للفترة 2013-2021

فلسطين (معدل)		قطاع غزة		الضفة الغربية		السنة
معدل التغير	العدد	معدل التغير	العدد	معدل التغير	العدد	
--	82,700	--	22,800	--	59,900	2013
0.97	83,500	4.82-	21,700	3.17	61,800	2014
15.33-	70,700	16.13-	18,200	15.05-	52,500	2015
15.28-	59,900	13.74-	15,700	15.81-	44,200	2016
9.52-	54,200	5.10-	14,900	11.09-	39,300	2017
4.98-	51,500	2.68-	14,500	5.85-	37,000	2018
3.50	53,300	14.48-	12,400	10.54	40,900	2019
0.19	53,400	3.23	12,800	0.73-	40,600	2020
11.61	59,600	53.13	19,600	8.37	44,000	2021
1.01	60,200	0.51-	19,500	7.50-	40,700	2022

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2023. تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني 2022. رام الله - فلسطين.

جدول (3): معدل الأجر اليومي الحقيقي للعاملين في القطاع الزراعي حسب المنطقة للفترة 2013-2021

فلسطين (معدل)		قطاع غزة		الضفة الغربية		السنة
معدل التغير	العدد	معدل التغير	العدد	معدل التغير	العدد	
--	37	--	23	--	52.4	2013
16.22	43	4.3	23.7	5.15	55.1	2014
6.74	45.9	0.00	23.7	7.1	62.3	2015
2.61-	44.7	5.49	25	0.16-	62.2	2016
0.89-	44.3	4.00-	24	4.82	65.2	2017
6.09	47	12.08-	21.1	12.1	73.1	2018
23.19	57.9	0.00	21.1	4.3	93.6	2019
2.25	59.2	2.84-	20.5	12.18	105	2020
7.43-	54.8	1.95	20.9	17.62-	86.5	2021
2.92-	53.2	14.35	23.9	7.40	92.9	2022

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2023. تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني 2022. رام الله - فلسطين.

جدول (4): نسبة الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الزراعة من مجمل الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 1994 - 2021

النسبة (%) (Ag. GDP)/(GDP)	الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الزراعة والحراثة وصيد الأسماك (Ag. GDP)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	السنة
12.10	611.9	5,057.7	1994
11.66	631.5	5,417.7	1995
13.45	737.4	5,483.5	1996
10.37	652.2	6,287.8	1997
10.15	729.8	7,189.1	1998
9.18	714.9	7,784.4	1999
8.47	603.2	7,118.4	2000
7.80	503.3	6,455.6	2001
7.34	414.5	5,649.4	2002
7.27	468.1	6,441.2	2003
11.07	869.3	7,853.4	2004
8.32	727.2	8,740.1	2005
10.74	929.6	8,653.0	2006
8.42	756.5	8,980.8	2007
10.47	1,009.7	9,648.0	2008
10.40	1,089.6	10,477.1	2009
8.89	985.4	11,082.4	2010
8.51	1,034.0	12,146.4	2011
8.43	1,085.9	12,886.9	2012
7.78	1,049.4	13,492.4	2013
8.00	1,077.9	13,471.1	2014
7.41	1,035.2	13,972.4	2015
7.51	1,142.9	15,211.0	2016
6.96	1,074.1	15,426.9	2017
6.99	1,091.1	15,616.2	2018
6.95	1,100.7	15,829.0	2019
7.13	1,001.0	14,037.4	2020
6.62	993.9	15,021.7	2021

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2021. رام الله - فلسطين.

جدول (5): مساحة المحاصيل الحقلية في فلسطين حسب المحافظة ونوع المحصول، 2020/2021

المنطقة/ المحافظة	نوع المحصول								
	المجموع	قمح	شعير	حبوب ⁽¹⁾	بصليات ⁽²⁾	بذور ⁽³⁾	مشروبات ⁽⁴⁾	بقوليات ⁽⁵⁾	أخرى ⁽⁶⁾
فلسطين	217,205.9	100,966.8	49,464.1	1,387.7	9,421.3	1,387.2	1,631.6	21,688.7	31,258.6
الضفة الغربية	198,096.6	88,456.9	47,479.0	885.9	6,461.9	1,382.2	1,589.0	20,995.8	30,845.9
جنين	77,182.7	30,394.2	8,306.2	138.4	3,981.3	1,086.7	768.0	5,523.3	26,984.5
طوباس والأغوار الشمالية	35,085.0	16,243.7	8,782.5	165.0	2,012.5	50.5	226.4	5,511.5	2,092.9
طولكرم	1,529.1	431.6	175.3	7.0	30.9	2.5	110.5	325.2	446.2
نابلس	10,687.6	6,447.8	1,668.0	190.7	343.1	154.3	47.3	1,255.2	581.4
قلقيلية	1,217.9	316.4	275.4	17.0	5.5	62.2	192.6	180.6	168.3
سلفيت	499.3	66.6	126.9	0.0	6.1	3.6	8.8	286.5	0.8
رام الله والبيرة	9,136.8	5,777.6	1,817.5	6.0	6.6	22.5	63.0	1,244.8	198.7
أريحا والأغوار القدس	1,635.2	100.5	466.5	67.3	62.0	0.0	35.3	603.6	300.0
بيت لحم	8,073.8	2,663.1	3,743.5	2.1	5.1	0.0	46.5	1,600.1	13.4
الخليل	52,329.5	25,596.2	21,866.2	292.3	7.5	0.0	89.3	4,418.1	60.0
قطاع غزة	19,109.3	12,509.9	1,985.1	501.8	2,959.4	5.0	42.6	692.8	412.7
شمال غزة	4,886.4	2,553.4	344.5	223.2	1,565.6	0.0	17.2	116.2	66.2
غزة	2,325.5	1,596.3	276.4	50.7	210.7	1.6	0.5	162.7	26.6
دير البلح	2,380.2	1,831.9	176.2	122.8	33.2	0.0	0.1	13.7	202.3
خان يونس	7,745.6	5,371.7	866.5	79.1	944.3	0.4	24.8	360.6	98.3
رفح	1,771.7	1,156.6	321.5	26.0	205.6	3.0	0.1	39.6	19.3

(1) تشمل ذرة بيضاء، شوفان، ذرة مكناس.

(2) تشمل ثوم يابس، بصل يابس، بصل قنار، بصل بذور.

(3) تشمل عصفور، سمسم، عباد الشمس، فول سوداني.

(4) تشمل يانسون، ميرمية، نعناع، زعتر، بابونج، قزحة، كمون، محاصيل مشروبات أخرى، شيكوريا (هندباء).

(5) تشمل فاصوليا، فول، حمص، لوبيا، عدس، بازلاء، حلبة، كرسنة، بيقيا، جلابنة، محاصيل مخلوطة.

(6) تشمل شمندر سكري، قصب سكر، تبغ، دخان بلدي هيشي، تمباك، برسيم.

(-) لا يوجد.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي في فلسطين 2021 النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.

جدول (6): مساحة المحاصيل الحقلية في فلسطين ومعدل التغير في المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية بين 2010/2009 و2021/2020 حسب العروة الزراعية ونوع المحصول

المساحة بالدونم

معدل التغير (%)	صيفي		معدل التغير (%)	شتوي		نوع المحصول
	2021	2010		2021	2010	
283.6	43051.4	11223.4	24.5-	174154.5	230712.5	المجموع
1317.9	9594.0	676.7	20.7-	91372.8	115206.3	قمح
1569.6	6581.1	394.2	30.5-	42883.0	61739.4	شعير
42.9-	707.7	1238.6	69.5-	679.9	2227.1	الحبوب ⁽¹⁾
235.2	2925.5	872.8	47.9	6495.8	4391.4	بصليات ⁽²⁾
78.1-	824.3	3767.0	42.2-	562.9	973.9	البنزيات ⁽³⁾
19.8-	361.3	450.8	73.2-	1270.3	4746.1	مشروبات ⁽⁴⁾
73.8	2246.1	1292.1	26.2-	19442.5	26335.2	بقوليات ⁽⁵⁾
683.0	19811.4	2530.3	24.2-	11447.3	15093.1	أخرى ⁽⁶⁾

(1) تشمل ذرة بيضاء، شوفان، ذرة مكائن.

(2) تشمل ثوم يابس، بصل يابس، بصل قنار، بصل بذور.

(3) تشمل عصفور، سمسم، عباد الشمس، فول سوداني.

(4) تشمل يانسون، ميرمية، نعناع، زعر، بابونج، قزحة، كمون، محاصيل مشروبات أخرى، شيكوريا (هندباء).

(5) تشمل فاصوليا، فول، حمص، لوبياء، عدس، بازلاء، حلبة، كرسنة، بيقيا، جلبانة، محاصيل مخلوطة.

(6) تشمل شمندر سكري، قصب سكر، تنغ، دخان بلدي هيشي، تمباك، برسيم.

(-) لا يوجد.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعدادات الزراعية في فلسطين 2010، و2021. رام الله - فلسطين.

Executive summary

The main problem of this study lies in the insufficient production of fodder crops, as the areas cultivated with fodder crops decline over the years in favor of other types of crops. Fodder crops are strategic crops, and important for feeding livestock (cows, sheep, and goats in Palestine), which constitute an essential source for many food products for humans. The researcher in this study adopted the descriptive analytical approach to data, where tables and graphs were used and growth rates and correlation coefficients were calculated.

The study reached many results, perhaps the most important of which is the decline and decrease in the contribution of the agricultural sector to the gross domestic product over the years. This decline is due to the fluctuation of the Palestinian economic performance because of the political and security fluctuations resulting from the occupation policies and its control over most aspects of economic life, in addition to a group of factors such as the weak feasibility and returns from agriculture and the reluctance of investors. It was also noted that there is great importance in stimulating investment in the agricultural sector in general and the fodder crop sector in particular because of its strategic importance in feeding cows, sheep and goats, and as an alternative feed for imported fodder. The study showed that the main reliance currently is on feeding cows, sheep and goats depend on imported fodder to a large extent, in contrast to the decline in production of fodder crops resulting from the reluctance of farmers and investors to invest in this sector as a result of multiple reasons, including what is economic, such as farmers' orientation to crops with high returns, which are directed in large part to export, and such as farmers' orientation to crops with high returns.

Summer crops, which depend on irrigation from a non-rainfall source (irrigation water), due to their economic feasibility, are greater than rain-fed crops, which depend on rainwater, such as fodder crops. Some of them are technical, some are political, and other matters are due to reasons that cannot be controlled and changed, such as the presence of the occupation. The study indicated that the most important fodder crops grown in Palestine are barley, turmeric, vetch, and alfalfa, in addition to wheat, the by-product of which (hay) is used to feed herbivorous animals, especially sheep and goats. The study showed that the highest percentage of areas cultivated with fodder crops was planted with wheat, followed by barley, then vetch, then alfalfa, and finally clover. Perhaps the most important of these crops in terms of feeding herbaceous animals is the fodder barley crop. The study showed that there are many obstacles faces the Palestinian investor to develop the agricultural sector. The Palestinian situation is naturally complex because of the occupation, which creates many problems, some of which can be overcome, and some of which are difficult to solve due to the occupation's control over most aspects of Palestinian life. Socially, economically, politically and security-wise, the study also showed a significant increase in the number of agricultural animal holdings, at a rate of 58.3%, which is a large percentage and the reason for this is mainly due to the growing demand for animal products for multiple reasons mentioned in the study.

The study also showed an increase in the number of livestock animals of all kinds (cows, sheep, goats) in Palestine, and this may be due to the increasing need for the products of these animals as a result of the high demand for them resulting from the high level of per capita income, and the high population numbers, in addition to the trend towards the commercial method in raising these animals due to its economic feasibility, and reducing the breeding pattern. Captive. The study revealed that there are many strengths and opportunities that can be exploited for the benefit of developing the sector of growing fodder crops and raising cows, sheep, and goats, despite the presence of weaknesses and threats, some of which are subject to change and some of which are difficult to change and control due to the presence of the occupation. The analysis of the investment environment indicated for the aforementioned sector, it is possible to benefit from the strengths and exploit the available opportunities to improve the agricultural sector in general. Finally, the study showed the existence of a high, direct, and statistically significant relationship between the areas cultivated with fodder crops and the total number of livestock (cows, sheep, goats), as indicated by the results of the correlation analysis (Pearson coefficient), meaning that the increase in fodder areas is linked to the increase in the number of livestock and vice versa. At the level of each type of livestock, we notice the same thing.

The study concluded with several recommendations and proposals for decision-makers and investors in the sector of fodder crops, productive fodder, and raising cows, sheep, and goats. It recommended the necessity of developing an effective strategy aimed at raising the production of fodder crops locally, by increasing the cultivated areas of them, and a serious move to invest in other types of fodder. In addition, the necessity of benefiting from the provision of cheap alternative feeds, by exploiting agricultural and industrial wastes, and introducing them into feed mixtures for cows, sheep, and goats, in addition to introducing improved types of feed, not using banned pesticides, introducing integrated pest management, introducing biotechnology, and preserving and maximizing the benefit. From the use of natural resources (soil, water, and nutrients), and the use of alternative sources to produce green fodder (such as hydroponics), it also recommended the necessity of adopting a government strategy aimed at providing the water necessary to irrigate fodder crops in appropriate quantities and prices, and working to enact laws exempting fodder crop products of taxes and other fees, to reach farm owners at prices competitive with those imported from outside the country, and to replace imported ones with local production after raising productivity. In addition to this, there is a need to strengthen the role of the private sector and the role of civil society institutions in investing in the cultivation and production of fodder crops. Finally, work to make the most of the research and studies issued by educational and research institutions that are concerned with the subject of feed, and work to document them in a way that is easily accessible in order to maximize the benefit from their results and implement their recommendations, in terms of economic pest control methods, as well as research related to genetic agriculture to produce pest-resistant and highly productive varieties. High and high quality.

Keywords: agricultural sector, field crops, fodder crops, cultivated areas, raising cows, sheep, and goats.